الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

دور النظام المصرفي الجزائري في تحقيق الاستقرار النقدي – دراسة تحليلية للفترة (1990-2021)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في: العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

إعداد الطالبة:

ماجدة مهرهرة

إشراف الأستاذ الدكتور:

مصطفى بوشامة

السنة الجامعية: 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان: دور النظام المصرفي الجزائري في تحقيق الاستقرار النقدي – دراسة تحليلية–

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في: العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

إعداد الطالبة:

ماجدة مهرهرة

أمام اللجنة المشكلة من:

مراد محفوظ	أستاذ تعليم عالي	جامعة البليدة2	رئيسا
مصطفى بوشامة	أستاذ تعليم عالي	جامعة البليدة2	مشرفا ومقررا
كريم بيشاري	أستاذ تعليم عالي	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
سفيان فيكارشة	أستاذ تعليم عالي	جامعة البليدة2	عضوا مناقشا
علي عزوز	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشلف	عضوا مناقشا
كمال العقريب	أستاذ تعليم عالي	المركز الجامعي تيبازة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما تاجا على رؤوسنا.

إلى كل إخوتي " حسان ، مروة، أيمن ، يوسف ورفيق " حفظهم الله .

إلى زوجي الكريم محمد أدامه الله وجعله من أهل التقوى.

إلى ابنتي التي لم تر النور بعد وشاركت معي نهاية هذا العمل وهي في بطني

حبيبتي ريم

إلى صديقاتي ورفيقات دربي في الحياة و العلم والدراسة من جامعة جيجل

وجامعة البليدة2 حفظكن الله وأدام صداقتكن وجزاكن عني خير الجزاء

أحبكم في الله.

إلى كل أساتذتي وكل من ساندني ودعمني ولو بكلمة طيبة.

بكل فخر واعتزاز ارفع هذا العمل

ماجدة

شكر وتقدير

أول الشكر لله الواحد المنان، الذي من علينا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبيل العلم، وأمدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل المتواضع، فله الحمد والمنة.

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور الفاضل" مصطفى بوشامة" الذي تفضل بالإشراف على أطروحتي، وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة و تشجيعه وصبره معنا، أكن له فائق الاحترام والتقدير.

ولا يفوتني أن أشكر لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة هذا العمل المتواضع وإثرائه.

وكل اساتذتي من الابتدائي الى يومنا هذا جزاكم الله عنا خير الجزاء

شكرا جزيلا

الملخص

أولا: الملخص باللغة العربية

تعالج هذه الدراسة موضوع في غاية الأهمية والمتمثل في دور النظام المصرفي الجزائري في تحقيق الاستقرار النقدي، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز طبيعة الدور الذي يلعبه النظام المصرفي الجزائري في تحقيق الاستقرار النقدي، ومن أجل معالجة هذه الإشكالية استخدمنا المنهج الاستنباطي والوصفي من أجل تحليل مختلف المؤشرات والاحصائيات التي ترز هذا الدور، وقد خلصنا من خلال هذه الدراسة أن النظام المصرفي الجزائري ومن خلال قانون النقد والقرض 10/90 الذي ينظم عمله، يسعى من خلال بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية إلى تحقيق الاستقرار النقدي، من خلال السياسة النقدية التي يتبعها بنك الجزائر من أجل تحقيق استقرار في معامل الاستقرار النقدي، تخفيض معدلات التضخم (استقرار المستوى العام للأسعار)، و استقرار سعر الصرف، وقد تبين من خلال التحليل فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، نسبية وغير كافية، الأمر الذي جعل الدور الذي يلعبه النظام المصرفي الجزائري في تحقيق الاستقرار النقدي غير كاف، ولتعزيز هذا الدور خلصت الدراسة لمجموعة من الإجراءات التي من شأنها تعزيز الاستقرار النقدي في الجزائر والمتمثلة في التوجه نحو تطوير و إلزامية استخدام نظم الدفع الالكترونية، دعم استقلالية بنك الجزائر، وضبط العلاقة المالية بين بنك الجزائر والخزينة العمومية، من خلال الاهتمام بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

الكلمات المفتاحية: النظام المصرفي الجزائري، بنك الجزائر، الاستقرار النقدي، فعالية السياسة النقدية، معامل الاستقرار النقدي، التضخم، سعر الصرف، استقلالية بنك الجزائر.

Abstract :

الملخص

This study deals with a very important topic represented in the role of the Algerian banking system in achieving monetary stability. This study aims to highlight the nature of the role played by the Algerian banking system in achieving monetary stability. And the statistics that highlight this role, and we have concluded through this study that the Algerian banking system, through the monetary and loan law 90/10 that regulates its work, seeks through the Bank of Algeria as the monetary authority to achieve monetary stability, through the monetary policy that the Bank of Algeria follows from In order to achieve stability in the monetary stability coefficient, reduce inflation rates (the stability of the general level of prices), and the stability of the exchange rate, it was shown through analysis the effectiveness of monetary policy in achieving monetary stability, relative and insufficient, which made the role played by the Algerian banking system in Achieving monetary stability is not sufficient, and in order to enhance this role, the study concluded a set of measures that would enhance monetary stability in Algeria, represented by moving towards implementing Were and mandatory to use electronic payment systems, support the independence of the Bank of Algeria, and control the financial relationship between the Bank of Algeria and the public treasury, through attention to coordination between the financial and monetary policies.

Key words : The Algerian Banking System ; The Bank of Algeria ; Monetary stability ; The effectiviness of Monetary Policy ; Monetary stability coefficient ; Inflation ; exchange rate ; The independence of the Bank of Algeria.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المقدمة	**19-28**
الفصل الأول: واقع النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية	
تمهيد الفصل	**30**
المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري قبل إصلاحات 1990	**31**
المطلب الأول: مرحلة إنشاء نظام مصرفي وطني	**31**
المطلب الثاني: الإصلاح المالي والمصرفي لسنة 1971	**35**
المطلب الثالث: الإصلاح المصرفي من خلال قانون القرض والبنك 1986	**39**
المطلب الرابع: تكييف النظام المصرفي مع قوانين الإصلاحات الاقتصادية 1988	**42**
المبحث الثاني: النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون10/90	**44**
المطلب الأول: مضمون قانون النقد والقرض 10/90	**44**
المطلب الثاني: الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض 10/90	**49**
المطلب الثالث: هيكل النظام المصرفي الجزائري على ضوء قانون النقد والقرض 10/90	**55**
المطلب الرابع: تعديلات قانون النقد والقرض 10/90	**60**
المبحث الثالث: واقع النظام المصرفي الجزائري في الفترة الحالية	**64**
المطلب الأول: مؤشرات النظام المصرفي الجزائري في الفترة الحالية	**64**
المطلب الثاني: واقع تطبيق معايير بازل للرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري	**72**
المطلب الثالث: جوانب الضعف في النظام المصرفي الجزائري	**89**
خلاصة الفصل	**92**

الفصل الثاني: النظام المصرفي دعامة أساسية لتحقيق الاستقرار النقدي	
تمهيد الفصل	**94**
المبحث الأول: الاستقرار النقدي	**95**
المطلب الأول: تعريف الاستقرار النقدي ومؤشرات تحقيقه	**95**
المطلب الثاني: متغيرات تحديد الاستقرار النقدي	**97**
المطلب الثالث: قياس الاستقرار النقدي	**109**
المبحث الثاني: إجراءات تحقيق الاستقرار النقدي	**114**
المطلب الأول: السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي وعلاقتها بالاستقرار النقدي	**114**
المطلب الثاني: استقلالية البنك المركزي وانعكاسها على فعالية السياسة النقدية	**133**
المطلب الثالث: علاقة الخزينة العمومية بالبنك المركزي وانعكاسها على الاستقرار النقدي	**143**
المبحث الثالث: دور البنوك التجارية في التأثير على الاستقرار النقدي	**147**
المطلب الأول: آلية خلق النقود وتأثيرها على العرض النقدي	**147**
المطلب الثاني: سلوك البنوك التجارية وتأثيره على العرض النقدي	**149**
المطلب الثالث: سلوك الجمهور وانعكاسه على العرض النقدي	**151**
خلاصة الفصل	**153**
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)	
تمهيد الفصل	**155**
المبحث الأول: الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)	**156**
المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	**156**
المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)	**160**
المطلب الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2016-2021)	**162**
المبحث الثاني: تحليل تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)	**166**

المطلب الأول: تحليل أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(1990-2021)	**166**
المطلب الثاني: تحليل العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر خلال الفترة(1990-2021)	**184**
المطلب الثالث: تحليل بعض المؤشرات النقدية والائتمانية للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1990-2021)	**196**
المبحث الثالث: انعكاس السياسة النقدية المتبعة على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)	**204**
المطلب الأول: تحليل مؤشر معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة(1990-2021)	**204**
المطلب الثاني: تحليل معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)	**210**
المطلب الثالث: تحليل معدل سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة(1990-2021)	**216**
خلاصة الفصل	**221**
الفصل الرابع: آليات تعزيز دور النظام المصرفي في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر	
تمهيد الفصل	**223**
المبحث الأول: التوجه نحو تطوير الدفع الالكتروني لتعزيز الاستقرار النقدي	**224**
المطلب الأول: الدفع الالكتروني	**224**
المطلب الثاني: تحليل تطور أنظمة الدفع الالكترونية في الجزائر	**228**
المطلب الثالث: انعكاس تطوير الدفع الالكتروني على تعزيز الاستقرار النقدي	**236**
المبحث الثاني: دعم استقلالية بنك الجزائر كآلية لتعزيز الاستقرار النقدي	**238**
المطلب الأول: إجراءات قياس الاستقلالية في البنك المركزي	**238**
المطلب الثاني: قياس درجة الاستقلالية في بنك الجزائر على ضوء قانون النقد والقرض	**242**
المطلب الثالث: انعكاس استقلالية بنك الجزائر على الاستقرار النقدي	**251**
المبحث الثالث: ضبط العلاقة المالية بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر	**255**
المطلب الأول: أساليب تمويل عجز الخزينة العمومية في الجزائر	**255**
المطلب الثاني: تأثير تمويل عجز الخزينة العمومية على الاستقرار النقدي في الجزائر	**256**
المطلب الثالث: التنسيق بين السياسة النقدية والمالية في الجزائر لتعزيز الاستقرار النقدي	**259**
خلاصة الفصل	**265**

خاتمة	273-267
قائمة المراجع	297-275

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	تطور هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة(2010-2019)	65
(2-1)	تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك الجزائرية خلال الفترة(2010-2019)	67
(3-1)	تطور معدلات المردودية في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2018)	70
(4-1)	تطور معدلات السيولة في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2018)	71
(5-1)	تطور نسب الملاءة للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة(2014-2018)	85
(6-1)	تطور الحد الأدنى للسيولة في النظام المصرفي الجزائري في الفترة (2011-2018)	86
(7-1)	مؤشرات الصلابة المالية للنظام المصرفي الجزائري للفترة(2014-2017)	88
(1-2)	آلية تأثير سعر إعادة الخصم	122
(1-3)	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة(1990-1999)	167
(2-3)	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)	169
(3-3)	تطور معدل الاحتياطي الإلزامي لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	171
(4-3)	تطور أداة استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة(2002-2015)	173-174
(5-3)	تطور السيولة الممتصة بأداة استرجاع السيولة خلال الفترة (2002-2015)	175
(6-3)	تطور معدل تسهيلات الوديعة المغلة للفائدة خلال الفترة (2005-2015)	177-178
(7-3)	تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	180

(3-8)	تطور معدل الاحتياطي الإلزامي في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	181
(3-9)	تطور أداة استرجاع السيولة في الفترة (2016-2021)	183
(3-10)	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	185
(3-11)	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	188
(3-12)	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	190-191
(3-13)	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	193-194
(3-14)	تطور معدل السيولة (M2/PIB) في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	196
(3-15)	تطور معدل السيولة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	198
(3-16)	تطور معدل السيولة في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	199
(3-17)	تطور المضاعف النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)	201
(3-18)	تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	205
(3-19)	تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	207
(3-20)	تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	209
(3-21)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	210
(3-22)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)	212
(3-23)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	215
(3-24)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-1999)	216
(3-25)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2015)	218

(26-3)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2016-2021)	219
(1-4)	تطور وتيرة تشغيل نظام آرتس خلال السنوات (2006-2021)	229
(2-4)	تطور عمليات نظام المقاصة الإلكترونية خلال السنوات (2006-2021)	231-232
(3-4)	نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض خلال سنة 2021	233
(4-4)	المعاملات باستعمال البطاقات خلال سنة 2021	235
(5-4)	معايير استقلالية البنوك المركزية وفق مقياس **Cukierman, webb, and Neyapi**	239-242
(6-4)	درجة استقلالية بنك الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض 10/90	250
(7-4)	نوع السياستين المالية والنقدية المتبناة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	261

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	الجهاز المصرفي الجزائري في ظل قانون 12/86	41
(2-1)	تطور هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة(2010-2019)	66
(3-1)	تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك الجزائرية للقطاعين العام والخاص خلال الفترة(2010-2019)	68
(1-3)	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة(1990-1999)	167
(2-3)	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)	170
(3-3)	تطور معدل الاحتياطي الإلزامي لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	172
(4-3)	تطور أدة استرجاع السيولة خلال الفترة(2002-2015)	174
(5-3)	حجم السيولة الممتصة بأداة استرجاع السيولة خلال الفترة (2002-2015)	176
(6-3)	تطور معدل تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة خلال الفترة (2005-2015)	178
(7-3)	تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	180
(8-3)	تطور معدل الاحتياطي الإلزامي في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	182
(9-3)	تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (1990-1999)	186
(10-3)	تطور معدل نمو الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (1990-1999)	186
(11-3)	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	189
(12-3)	تطور معدل نمو الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	192
(13-3)	تطور الكتلة النقدية M2 ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	194
(14-3)	تطور معدل السيولة (M2/PIB) في الجزائر خلال الفترة (1990-	197

	1999)	
(3-15)	تطور معدل السيولة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	198
(3-16)	تطور معدل السيولة في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	200
(3-17)	تطور المضاعف النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)	202
(3-18)	تطور العملة في التداول في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)	202
(3-19)	تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	206
(3-20)	تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	207
(3-21)	تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	209
(3-22)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	211
(3-23)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	213
(3-24)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	215
(3-25)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة(1990-1999)	217
(3-26)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2015)	218
(3-27)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2016-2021)	220
(4-1)	تطور عدد العمليات المعالجة على مستوى نظام آرتس خلال السنوات (2006-2021)	230
(4-2)	تطور المبالغ المعالجة على مستوى نظام آرتس	230

المقدمة

1. تمهيد

تستحوذ الموضوعات المتعلقة بالنظام المالي عامة والنظام المصرفي خاصة اهتمام كبير وواسع من قبل اقتصاديات الدول، فقد أصبح النظام المصرفي يشكل محور أساسي ويمثل العلاقة والارتباط الكبير بين التمويل الذي يوفره هذا الأخير مع مختلف الحياة الاقتصادية والمالية للدول، فالنظام المصرفي يلعب دورا هاما في الاقتصاد، وذلك من خلال قيامه بتجميع الموارد وإعادة استخدامها في نشاطات اقتصادية مختلفة، لذا تسعى كل الدول إلى تطوير ووضع نظام مصرفي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية من أجل العمل على المساهمة الفعالة في الاقتصاد ككل.

ونظرا للأهمية الكبيرة للنظام المصرفي فإن استقرار هذا الأخير وكفاءته تلعب دور مهم وكبير في تحقيق الاستقرار النقدي في النظام المالي ككل، والذي بدوره يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد ككل، ويتحقق الاستقرار النقدي من خلال قيام النظام المصرفي بتكريس كافة مؤسساته على رأسها البنك المركزي باعتباره يعتلي هرم هذا النظام بالإضافة إلى مجموعة البنوك والمؤسسات المالية التي تسير العمل المصرفي وكذا مجموعة القوانين، الأنظمة واللوائح التي تظم وتحكم عمل هذا القطاع، من أجل العمل على تحقيق الأهداف المسطرة والتي تتمثل بالدرجة الأولى في الاستقرار النقدي والذي يترجم في استقرار المستوى العام للأسعار أي التضخم واستقرار أسعار الصرف أي تحقيق التوازن الداخلي والخارجي للأسعار.

إذا ما قلنا أنه هناك دور للنظام المصرفي في تحقيق الاستقرار النقدي، فإنه يمكن القول أن هذا الدور يعود بدرجة أولى لدور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال السياسة النقدية التي يتبعها هذا الأخير من أجل تحقيق هذا الهدف، وبالتالي فإن سلوك البنك المركزي، صياغته للسياسة النقدية، اتسامه بالاستقلالية، ودرجة ارتباطه المالية بالخزينة العمومية كلها عوامل تؤثر في قدرته على تحقيق الاستقرار النقدي، لكن هذا لا يعني أن البنك المركزي ينفرد وحده

بتحقيق الاستقرار النقدي رغم أهميته وسيطرته التي ذكرناها، فالبنوك لها أيضا سلوك في سياستها الإقراضية ونشاطها في السوق المصرفي والتي تؤثر بشكل أو بآخر في مسار السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي، وكذا القوانين والأنظمة التي تسير العمل المصرفي أيضا لها دور في تحقيق الاستقرار النقدي، فالبنك المركزي يقوم بصياغة السياسة النقدية واتخاذ القرارات في الشؤون النقدية مع احترام هذه القوانين وتكييف سياسته معها، ومنه فالنظام المصرفي ككل له دور في تحقيق الاستقرار النقدي.

والجزائر على غرار كل الدول تسعى من خلال نظامها المصرفي لتحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر، وذلك من خلال وضعها منذ سنة 1990 وتبني اقتصاد السوق قانون يحكم العمل المصرفي ألا وهو قانون النقد والقرض 10/90 والذي صدرت فيه جميع الأمور التي تخص النظام المصرفي وبنك الجزائر والسياسة النقدية، بالإضافة إلى وضع بنك الجزائر على هرم النظام المصرفي الجزائري وتكفله بصياغة وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة التي تهدف لتحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر.

لتحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر، يمثل النظام المصرفي الجزائري القناة الأساسية لذلك خاصة في ظل غياب وعدم فعالية السوق المالية، ونظرا للأزمة التي تشهدها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار المحروقات وجب تفعيل مجموعة من البدائل التمويلية، والتي يعتبر النظام المصرفي الجزائري أهمها باعتباره القناة التمويلية الوحيدة، ولضمان تحقيقه هدف الاستقرار النقدي يجب أن يستم هذا النظام بالكفاءة والتطور والعمق والفعالية في أداء مهامه وتحقيق أهدافه.

2. الإشكالية

إن أهمية النظام المصرفي الجزائري واعتباره دعامة أساسية لتحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر يجعلنا نتساءل عن الدور الذي يلعبه هذا الأخير في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر.

وعليه نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما طبيعة الدور الذي يلعبه النظام المصرفي الجزائري في تحقيق الاستقرار النقدي؟

3. الأسئلة الفرعية

من خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية؟
- ما العلاقة التي تربط النظام المصرفي بالاستقرار النقدي؟
- ما مدى قدرة النظام المصرفي الجزائري في تحقيق الاستقرار النقدي خلال فترة الدراسة؟
- ما هي أهم الآليات أو الاتجاهات التي يمكن للنظام المصرفي الجزائري تبنيها من أجل تعزيز دوره في تحقيق الاستقرار النقدي؟

4. الفرضيات

للإجابة على الإشكالية المطروحة نطرح الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** يقوم النظام المصرفي الجزائري على أسس متينة و تحكمه قواعد تنظيمية جيدة تجعله يقوم بدوره بشكل جيد؛
- **الفرضية الثانية:** هناك علاقة وطيدة بين النظام المصرفي الجزائري سواء ما يتعلق بالأنظمة واللوائح أو الجهاز المتمثل في البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية والاستقرار النقدي؛
- **الفرضية الثالثة:** تعتبر مساهمة النظام المصرفي في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر نسبية وغير كافية وتتطلب بذل جهد أكبر من أجل المحافظة على الاستقرار النقدي؛

– **الفرضية الرابعة:** يمكن للنظام المصرفي الجزائري من خلال مجموعة من الإصلاحات في مستوى اللوائح والتنظيمات التي تحكم عمله وتبني مختلف الاتجاهات الحديثة التي من شانها تطوير قدرته على تحقيق الاستقرار النقدي والحفاظ عليه في المستويات المطلوبة؛

5. دوافع اختيار الدراسة

– المكانة التي يحتلها النظام المصرفي الجزائري ضمن النظام المالي ككل في الجزائر؛

– تعتبر دراسة الدور الذي يلعبه النظام المصرفي الجزائري في تحقيق الاستقرار النقدي دراسة ذات أهمية كبيرة خاصة في ظل الأزمة التي تعاني منها الجزائر وتذبذب استقرارها النقدي في الآونة الاخيرة؛

– في ظل الأزمة النفطية الحالية في الجزائر أضحى النظام المصرفي البديل التمويلي الأهم لذا من المهم معرفة قدرته على أداء وظائفه كاملة؛

– ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة في الأنظمة المصرفية العالمية من أجل تعزيز عمق و كفاءة النظام المصرفي الجزائري؛

– محاولة إيجاد آليات عمل للنظام المصرفي الجزائري يساهم في تحقيق او تعزيز الاستقرار النقدي بشكل أفضل.

6. أهداف الدراسة

– إبراز الأطار العام للنظام المصرفي في الجزائر وواقعه؛

– توضيح مفاهيم الاستقرار النقدي وإبراز مختلف الأساليب المعتمدة لقياسه؛

– إيجاد العلاقة بين النظام المصرفي الجزائري والاستقرار النقدي؛

– تحليل مختلف المؤشرات الخاصة بالنظام المصرفي من أجل معرفة طبيعة الدور الذي يلعبه هذا الأخير في تحقيق الاستقرار النقدي؛

– متطلبات إحداث تنمية و تطوير النظام المصرفي الجزائري لأبعد مدى من أجل تعزيز الاستقرار النقدي.

7. حدود الدراسة

انحصرت حدود دراستنا في الجزائر خلال الفترة (1990-2021) كون أن بداية التسعينات تعتبر مرحلة انتقالية للاقتصاد في الجزائر، حيث انتقلت هذه الأخيرة من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وهذا ما أحدث تغييرات جذرية على مستوى النظام المصرفي الجزائري من حيث القوانين التي تحكمه ضمن هذا التحول والذي تمثل في قانون النقد والقرض 10/90 والمستجدات التي طرأت على السياسة النقدية المتبعة من قبل بنك الجزائر في إطار التحرير المالي.

8. منهج الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي من خلال الإطار النظري للدراسة وربط العلاقة بين النظام المصرفي والاستقرار النقدي، بالإضافة إلى المنهج الوصفي الذي استخدمناه في تحليل مختلف المؤشرات النقدية بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر.

9. صعوبات الدراسة

لا تخلو أي دراسة علمية من وجود صعوبات تتخللها، ولعل الصعوبات التي واجهتنا خلال هذه الدراسة هي نقص المعلومات والاحصائيات الكافية للقيام بالجانب التطبيقي للدراسة، و تأخر بنك الجزائر في وضع تقاريره السنوية الخاصة بالسنوات 2019، 2020، 2021، والتي تسببت في تأخر إتمام الدراسة.

10. الدراسات السابقة

لمعالجة إشكاليتنا اعتمدنا على مجموعة من الدراسات السابقة والتي أشارت لأحد متغيرات أو الدراسة ككل في بحوثها ويمكن اختصارها فيما يلي:

1. عمر سعيدان، " **دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي– دراسة حالة البنك المركزي الجزائري**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2009/2008، وقد خلصت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج تمثلت في:

– يعتبر البنك المركزي هو السلطة النقدية في الدولة، وبالتالي فهو المشرف على إدارة السياسة النقدية وتنفيذها، بما يتوافق وأهداف السياسة الاقتصادية؛

– تعتبر السياسة النقدية أداة فعالة في يد البنك المركزي لمعالجة الاختلالات التي قد تحدث على المستوى النقدي، من خلال التأثير في العرض النقدي؛

– إن استقلالية البنك المركزي وفق معايير الاستقلالية تؤدي إلى إدارة سليمة للسياسة النقدية؛

– إن أدوات السياسة النقدية ساهمت إلى حد ما في تحقيق أهدافها، إذ أنه تم من خلالها الحد من التوسع النقدي وتخفيض معدلات التضخم.

2. دراسة امحمد بن البار، " **أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986–2014)**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017/2016، توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

– للتضخم في الاقتصاد الجزائري أسباب داخلية وأخر خارجية؛

– عادة ما يعتبر تضخما ما تولد عن الإصدار النقدي نتيجة التوسع في الإنفاق الحكومي وتفاقم المديونية العامة؛

– لا يمكن التكلم عن سياسة نقدية حقيقية إلا بعد ظهور قانون النقد والقرض 10/90 وخصوصا منذ سنة 1994، حيث شرعت الجزائر في تبني برامج التثبيت والتكييف الهيكلي، والتي تشكلت فيها السلطة النقدية، وبالتالي أصبحت السياسة النقدية عنصرا أساسيا؛

– إن السياسة النقدية في الجزائر تستهدف مجموعة من الأهداف النهائية، والهدف النهائي لها هو المحافظة على استقرار الأسعار.

3. دراسة شلغوم عميروش، " **تحولات النظام المالي وفعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2018/2017، وقد خلصت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

– النظام المصرفي الجزائري انتقل من فائض سيولة غير إرادي منخفض إلى نظام مرتفع بدءا من الربع الثالث من سنة 2004، وقد أضعف ذلك من تأثير السياسة النقدية على مؤشر الأسعار؛

– خضع النظام المصرفي الجزائري لعدة إصلاحات في مرحلة التحرير، في إطار كلي يهدف إلى تدعيم سياسات التحول لاقتصاد السوق، إلا أنه بقي مقيدا بطول مرحلة هذا التحول وضعف في البيئة المؤسسية، والتي تعتبر من أهم العوامل التي أعاقت من تفعيل وظيفة الوساطة المالية في الجزائر؛

– عدم تحكم بنك الجزائر في القاعدة النقدية لنقل قراراته إلى العرض النقدي كهدف وسيط، ومنه إضعاف فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي.

4. دراسة نصيرة بن نافلة، " **تقييم السياسة النقدية في الجزائر– دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980–2014**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018/2017، وقد خلصت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج تمثلت في:

– تعمل السياسة النقدية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية تتمثل في تحقيق معدلات عالية للنمو، والحفاظ على استقرار الأسعار، وكذلك العمل على الرفع من العمالة، إضافة إلى السعي للحفاظ على التوازن في ميزان المدفوعات؛

– تباين توجهات السياسة النقدية في الجزائر حسب الظروف الاقتصادية السائدة، حيث عرفت الفترة (1990–1994) اتباع سياسة توسعية بسبب الإفراط في الإصدار النقدي بغية مواجهة العجز المسجل في الميزانية، قبل أن يعاد مراجعتها خلال الفترة اللاحقة.

5. عمار زعبي، آمنة سلطاني، " **دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية في التشريع الجزائري**"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، 2020، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن:

– زود التشريع الجزائري من خلال قانون النقد والقرض بنك الجزائر بالعديد من الصلاحيات التي تكفل له دوره المنوط به؛

– يشرف بنك الجزائر من خلال القانون على السياسة النقدية المتبعة من أجل تحقيق الأهداف المنوطة به؛

– يستعمل بنك الجزائر مجموعة من الأدوات الخاصة بالسياسة النقدية التي تسهل عليه التحكم في **العرض** النقدي، ومنه تحقيق هدف استقرار الأسعار.

6. دراسة نجاة قفايفية، " **العوامل المحددة للعلاقة المالية بين البنك المركزي والخزينة العمومية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي تبسي تبسة، الجزائر، 2022/2021. وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

– يجب التنسيق بين السياسة المالية والنقدية وهو ما يعطي نتائج إيجابية تخدم الطرفين؛

– تفعيل دور سوق السندات الحكومية باعتبارها توفر أقل مصادر تمويل تشوها، وتسمح لبنك الجزائر بتفعيل أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية وهو ما يجنب تضارب الأهداف لكلا السياستين.

11. هيكل الدراسة

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى أربعة فصول تسبقهم مقدمة، وتنتهي بخاتمة تتضمن ملخص عن الدراسة ونتائجها بالإضافة إلى مجموعة من الاقتراحات.

تناول الفصل الأول: واقع النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية، والذي تطرقنا فيه لمختلف إصلاحات النظام المصرفي الجزائري قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90، بعدها تناولنا مضمون قانون النقد والقرض 10/90 والذي جاء نتيجة الانتقال لاقتصاد السوق ووضحنا كيفية تنظيمه للعمل المصرفي في الجزائر، ومختلف التعديلات التي طرأت عليه، وأخيرا حاولنا إبراز واقع النظام المصرفي الجزائري في الفترة الحالية، من خلال دراسة بعض المؤشرات الخاصة بالوساطة المالية، ومدى تكييفه مع معايير الرقابة المصرفية الدولية التي أقرتها اتفاقية بازل، وحاولنا إبراز جوانب الضعف التي تتخلله.

أما الفصل الثاني: النظام المصرفي دعامة أساسية لتحقيق الاستقرار النقدي، فقد تناولنا فيه الإطار النظري للاستقرار النقدي ومعرفة مؤشرات قياسه، ثم تطرقنا لمختلف الإجراءات المتبعة من النظام المصرفي من أجل تحقيقه، وفي الأخير أبرزنا دور نشاط البنوك التجارية في التأثير عليه.

بالنسبة للفصل الثالث: تحليل دور النظام المصرفي الجزائري في تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة (1990-2021)، فقد قمنا فيه بتوضيح المسار أو الإطار القانوني الذي يحكم السياسة النقدية المتعبة في الجزائر خلال فترة الدراسة، بعدها قمنا بتحليل واقع هذه السياسة في الواقع العملي من خلال تحليل أدوات السياسة النقدية، العرض النقدي ومقابلاته، بعض المؤشرات النقدية خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى تحليل انعكاس تلك السياسة المتبعة على مؤشرات الاستقرار النقدي والمتمثلة في معامل الاستقرار النقدي، التضخم، وسعر الصرف.

أما الفصل الرابع والأخير: آليات تعزيز دور النظام المصرفي الجزائري في تحقيق الاستقرار النقدي فقد تناولنا فيه بعض التوجهات التي على النظام المصرفي الجزائري اتباعها من أجل تعزيز الاستقرار النقدي في الجزائر والتي تتمثل في، التوجه لتطوير نظم الدفع الالكترونية، دعم استقلالية البنك المركزي، وضبط العلاقة المالية بين البنك المركزي والخزينة العمومية.

الفصل الأول:

واقع النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية

تمهيد الفصل

بعد استرجاع السيادة الوطنية، أصبحت المنظومة الموروثة عن المستعمر عاجزة عن الاضطلاع بكل احتياجات الاقتصاد الوطني الناشئ، وهذا لقلة الأموال من جهة، وهجرة الكوادر والإطارات من جهة أخرى، وهذا ما أدى إلى التفكير في إنشاء نظام مصرفي وطني، وقد تم بذلك القيام بمجموعة من الإجراءات لإرساء نظام مصرفي وطني جزائري، وقد توالت بعد ذلك التعديلات عليه في إطار مجموعة من الإصلاحات، إلا أن الإصلاح الحقيقي تجلى في صدور قانون النقد والقرض 10/90 سنة 1990 الذي جاء ضمن سياق التحرير الاقتصادي والمصرفي بغية تعميق مسار التحول الاقتصادي الذي بدأته الجزائر في مطلع التسعينات.

ومن أجل معالجة هذا الفصل قسمناه إلى ثلاث مباحث

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري قبل إصلاحات 1990؛

المبحث الثاني: النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون 10/90؛

المبحث الثالث: واقع النظام المصرفي الجزائري في المرحلة الحالية.

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري قبل إصلاحات 1990

عرف النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال عدة تحولات على مستوى المنظومة التشريعية والتنظيمية، أو على مستوى وظائف ومهام البنوك، ويتناول هذا المبحث دراسة مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري والوقوف على أهم الإصلاحات التي شهدها قبل الدخول في الإصلاح الاقتصادي لسنة 1990.

المطلب الأول: مرحلة إنشاء نظام مصرفي وطني

بعد استرجاع السيادة الوطنية، أصبحت المنظومة الموروثة عن المستعمر عاجزة عن الاضطلاع بكل احتياجات الاقتصاد الوطني الناشئ، وهذا لقلة الأموال من جهة، وهجرة الكوادر والإطارات من جهة أخرى، وهذا ما أدى إلى التفكير في إنشاء نظام مصرفي وطني وذلك من خلال وضع مجموعة من الإجراءات تمثلت في:

أولا: مرحلة إضفاء السيادة (1962-1965)

عملت الجزائر على تشكيل نظام مصرفي وطني حيث بدأت بأول خطوة وهي إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، وذلك من خلال إنشاء أربع مؤسسات رئيسية هي: الخزينة، بنك الجزائر، الصندوق الجزائري للتنمية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

1- الخزينة العمومية: بعد فترة انتقالية خضعت خلالها العمليات المالية بين الجزائر وفرنسا للإجراءات التي نص عليها البروتوكول الموقع في 23 أوت 1962 بين الجزائر وفرنسا، أنشأت الدولة الجزائرية المستقلة ابتداء من 01 جانفي 1963 خزينة مستقلة تسهر على تنفيذ العمليات المالية للدولة، ولقد أخذت الخزينة العمومية على عاتقها مباشرة بعد الاستقلال مسؤولية تمويل الاقتصاد الوطني باستعمال عدة آليات وضعت لهذا الهدف، كالصندوق الجزائري للتنمية والبنوك

الوطنية التجارية وكذا بوسائل تمويلية تتمثل في قروض داخلية وخارجية، واستمر الأمر هكذا إلى غاية إصلاحات 1971 التي أعفت الخزينة من مجموعة كبيرة من نفقات التجهيز وذلك بتحويلها للبنوك الوطنية[1].

2- البنك المركزي الجزائري (BCA) : بتاريخ 01 جانفي 1963 بموجب القانون رقم 62-441المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 والمتعلق بإنشاء البنك المركزي وتحديد قانونه الأساسي[2]، أسندت للبنك المركزي وظيفة الإصدار النقدي، ومراقبة تنظيم وتداول الكتلة النقدية، توجيه ومراقبة القروض وكذا إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف، كما كلف البنك المركزي بشكل استثنائي ومرحلي بالمنح المباشر للقروض تحت شكل تسبيقات، وخاصة قروض الاستغلال للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا[3].

3- الصندوق الجزائري للتنمية(CAD) : تأسس الصندوق الجزائري للتنمية في 07 ماي 1963 بموجب القانون رقم 63-165، وبعد التغيير الذي طرأ على النظام الأساسي لهذا الصندوق تغير اسمه ليصبح البنك الجزائري للتنمية (BAD)، والذي وضع مباشرة تحت وصاية وزارة المالية، وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات، وتغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني، وتشمل الصناعة بما فيها قطاع الطاقة والمناجم وقطاع السياحة والنقل والتجارة والتوزيع والمناطق الصناعية والدواوين الزراعية وقطاع الصيد ومؤسسات الإنجاز[4].

---

[1] أيمن بن عبد الرحمن، " **تطور النظام المصرفي الجزائري**"، دار بلقيس للنشر، الجزائر، دون سنة نشر، ص52

[2] محمود حميدات، " **مدخل التحليل النقدي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص125.

[3] وفاء القرصو، " **أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة1980-2017**"، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018-2019، ص144

[4] محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص ص 129،130

4- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) : تم تأسيسه في 10 أوت 1964، بموجب القانون رقم 64-227، وتتمثل مهمة الصندوق في جمع الادخارات الصغيرة للعائلات والأفراد، أما في مجال القرض فإن الصندوق يقوم بتمويل ثلاث أنواع من العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية، ولكن ابتداء من سنة 1971، وبقرار من وزارة المالية تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك وطني للسكن[1].

ثانيا: مرحلة التأميم (1966-1969)

ابتداء من سنة 1966 تقرر تأميم البنوك الأجنبية، تأسست على إثره بنوك وطنية تعود ملكيتها كليا للدولة، تقوم هذه الأخيرة بتمويل التنمية الوطنية، وكان التصور أنداك أن يقوم كل بنك من هذه البنوك الوطنية بتمويل قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني، وتمثلت هذه البنوك في :

1- البنك الوطني الجزائري(BNA) : تأسس البنك الوطني الجزائري بالأمر الحامل للرقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966[2]، وقد ضم هذا البنك بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المشابهة له، والتي تتمثل في :[3]

- القرض العقاري الجزائري التونسي؛
- القرض الصناعي والتجاري؛
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في افريقيا؛
- بنك باريس وهولندا وبنك الخصم لمعسكر.

---

[1] فتيحة مزارشي، " **أثر سياسة تحرير الجهاز المصرفي على المؤشرات النقدية في الجزائر**"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الوطني حول: " **النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية**"، المنظم بجامعة المسيلة، الجزائر يومي 04 و05 فيفري 2019، ص3

[2] الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966، المتعلق بإنشاء البنك الوطني الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.

[3] أيمن بن عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص39.

وحسب مبدأ الاختصاص المعتمد أنداك فلقد تعددت مهام البنك الوطني الجزائري وشملت مجال التعاملات البنكية والمهام الاقتصادية كما هو مبين فيما يلي:[1]

1-1 النشاطات البنكية للبنك الوطني الجزائري: تتلخص فيما يلي:

- منح الائتمان قصير ومتوسط الأجل حسب الأسس المصرفية التقليدية؛

- ضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع والخصم والاعتماد المستندي؛

- وكذا منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا وهذا إلى غاية إنشاء البنك الفلاحي للتنمية الريفية سنة 1982.

1-2 النشاطات الاقتصادية: وتتمثل أساسا في المساهمة في تدعيم العمليات الاقتصادية الشاملة التي شرعت فيها الدولة في إطار عمليات التحول الاشتراكي في المجال الزراعي (التسيير الذاتي)، حيث أصبح البنك الوطني الجزائري يتمتع باحتكار منح الائتمان الزراعي لقطاع التسيير الذاتي.

2- القرض الشعبي الجزائري(CPA) : تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 66-336 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966[2]، المعدل والمتمم بالأمر رقم 67-75 المؤرخ في 11 ماي 1967 والمتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري، وتم ذلك من خلال تأميم البنوك الأجنبية التالية:[3]

- شركة مرسيليا للقرض (SMC)؛

- الصندوق الفرنسي للقرض والبنك (CFCB) ؛

---

[1] المرجع السابق، ص ص39،40

[2] الأمر رقم 66-336 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 والمتضمن أحداث إنشاء القرض الشعبي الجزائري

[3] عايدة عبير بالعبيدي، " **أثر البنوك الأجنبية على أداء المنظومة المصرفية الوطنية- دراسة حالة الجزائر- للفترة (2004-2014)**"، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2017-2018، ص151

- البنك الجزائري المصري (BAM)؛
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لمدينة الجزائر (BPCIA)؛
- البنك الشعبي التجاري والصناعي بوهران (BPCIO)؛
- البنك الشعبي التجاري والصناعي بقسنطينة(BPCIC)؛
- البنك الاقليمي للقرض الشعبي (BRCP).

وحسب مبدأ الاختصاص فلقد تكفل القرض الشعبي الجزائري بتمويل قطاع الصناعات التقليدية، المهن الحرة وقطاع الفندقة.

3- بنك الجزائر الخارجي(BEA) : تأسس بنك الجزائر الخارجي بمقتضى المرسوم رقم 67-204 المؤرخ في 01 أكتوبر 1967، ولقد ورث مجموع أصول عدة بنوك نذكر منها: القرض الليوني، الشركة العامة، القرض الشاملة، البنك الصناعي للجزائر وحوض المتوسط و بركلايز بنك، لقد تخصص هذا البنك في العمليات التجارية مع الخارج لضمان تنفيذ الاتفاقيات المرتبطة بالاستيراد والتصدير، كما تم السماح للبنك الخارجي بالقيام بعمليات تمويل الشركات الكبرى بقروض التجهيز بمختلف أشكالها[1].

المطلب الثاني: الإصلاح المالي والمصرفي لسنة 1971

تماشيا مع وتيرة المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، ونظرا للاختلالات الكبيرة التي شهدها النظام المصرفي خلال الفترة السابقة، أدخلت السلطات عدة إصلاحات على المنظومة المصرفية بهدف دفعها إلى تمويل أكبر للاستثمارات.

[1] أيمن بن عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص ص42،43

أولا: مبادئ إصلاح 1971

جاء هذا الإصلاح بمجموعة من النقاط تمثلت في:[1]

– إعادة تنظيم الهياكل المالية من خلال توزيع المهام والمسؤوليات من جهة بين البنوك في تمويلها للاستثمارات المخططة الانتاجية للقطاع العمومي، ومن جهة أخرى بين سكرتارية الدولة للتخطيط المكلفة بانتقاء الاستثمارات ووزارة المالية المسؤولة عن وضع اعتمادات الدفع؛

– تشجيع تعبئة الادخار الوطني من المؤسسات المالية والبنكية حيث نص هذا الإصلاح على وجوب إيداع كل الأموال المكونة من مخصصات الاهتلاكات واحتياطات الشركات الوطنية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري في حساب في الخزينة العمومية مقابل سندات التجهيز التي يتم إصدارها بمعدل 5% لمدة خمس سنوات أو 6% لمدة ست سنوات وتدفع هذه الفوائد سنويا بعد القسط؛

– إعادة تعريف أسلوب تمويل استثمارات المؤسسات العمومية والمسيرة ذاتيا، فتمويل الاستثمارات الانتاجية يكون مضمونا عن طريق الاعتمادات الممنوحة إما من طرف المؤسسات المالية الوطنية (البنوك) أو عن طريق الاعتمادات الخارجية؛

– تثبيت معدلات الفائدة عند مستوى مركزي، فبالنسبة لمعدل الخصم ثبت عند مستوى 2.75% منذ 1972 إلى غاية 1986 أين شهد ارتفاعا محسوسا حيث وصل إلى 5% ثم 7% في سنة 1989 ولكنه كان دائما أقل من سعر الفائدة الدائن وهو مالا يشجع الادخار؛

[1] ليلى أسمهان بقيق، " **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية**"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول: " **إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة**"، المنظم بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2008، ص ص3،4

– إرساء التوطين البنكي la domiciliation bancaire الذي يجبر المؤسسات العمومية والمنشآت العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري على تركيز حساباتها وعملياتها البنكية على مستوى بنك واحد، وبهدف دعم مراقبة البنوك للمؤسسات العمومية منح هذا الإصلاح التمويل الذاتي للاستثمارات ومنح القرض داخل أو بين المؤسسات، وهذا بهدف مركزة الموارد من طرف البنوك واجبار المؤسسات العمومية على دفع وتسديد نفقاتها من خلال التحويلات البنكية أو الشيكات البنكية، فهذا الإجراء من شأنه رفع مستوى سيولة وملاءة البنوك بتشجيع النقود الكتابية والتقليص من حركة النقود الائتمانية المتسربة خارج الجهاز المصرفي؛

– تأسيس مجلس القرض واللجنة المصرفية كهيئات مراقبة للبنوك بعد إدماجها في التنمية الاقتصادية بموجب الأمر 71–47 الصادر في 30 جوان 1971 المتضمن تنظيم البنوك[1].

وفي إطار الإصلاح المالي لعام 1971 لضبط نظام التمويل وتحديد علاقات التمويل الأساسية فيه، وحدد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة التالية:[2]

– قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية الذي برمج لتمويل مشاريع تنموية، وتتمثل مصادر القروض في الإيرادات الجبائية، وموارد الادخارات المعبأة من طرف الخزينة والتي منح أمر تسييرها إلى المؤسسات المتخصصة؛

– التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة والبنوك الأولية والمؤسسات.

ثانيا: نتائج إصلاح 1971

لقد ترتب عن هذا الإصلاح النتائج التالية:[3]

[1] الأمر 71–47 المتضمن تنظيم مؤسسات القرض، الجريدة الرسمية، العدد 55 الصادر بتاريخ 1971/07/06.

[2] الطاهر لطرش، " **تقنيات البنوك**"، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص181 .

[3] فتيحة مزارشي، مرجع سبق ذكره، ص5.

– تحويل البنوك التجارية إلى أداة لتنفيذ القرارات المتخذة من طرف الخزينة والبنك الجزائري للتنمية؛

– تحويل البنك المركزي الجزائري إلى آلة لطبع الأوراق النقدية والنقود المساعدة؛

– إهمال البنوك لدورها التقليدي في تعبئة الادخار نظرا لإمكانية إعادة التمويل من طرف البنك المركزي؛

– تراكم ديون الخزينة تجاه البنك المركزي الجزائري والبنوك التجارية.

مع بداية المخطط الخماسي الأول (1980–1984) تأسست لجنة إعادة هيكلة المصارف ضمن مجموعة من الإصلاحات التي كان هدفها الإصلاح الهيكلي للقطاع الاقتصادي ككل، ولقد انبثق عن إعادة الهيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري بغية تخفيف الضغط عليهما.

– **بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** تأسس هذا البنك بموجب الأمر 82–106[1]، المؤرخ في 13 مارس 1982، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويخضع لوصاية وزارة المالية وهو ناتج عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وكلف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل القطاع الزراعي ومختلف العمليات المالية لجميع الاستثمارات الزراعية[2].

– **بنك التنمية المحلية:** تأسس هذا الأخير بموجب مرسوم رقم 85–85 المؤرخ في 30 ماي 1985 [3]، وهو ناتج عن إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري، وهو بنك إيداع واستثمار أوكلت له

[1] الأمر 82–106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتضمن إنشاء وتنظيم البنك.

[2] أيمن بن عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص59

[3] المرسوم رقم 85–85 المؤرخ في 30 ماي 1985 والمتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية وتحديد قانونه الأساسي.

مهمة القيام بتمويل الاستثمارات المخططة من قبل الجماعات المحلية، بالإضافة إلى قيامه ببعض النشاطات كمنح القروض بالرهن وتمويل القطاع الخاص.

المطلب الثالث: الإصلاح المصرفي من خلال قانون القرض والبنك 1986

تعتبر أزمة المحروقات التي عرفها العالم بداية من سنة 1986 عنصر محفز للسلطات على إدخال المنظومة المصرفية الوطنية في دائرة إصلاحات جديدة تسمح لها بمواكبة أسس الانتقال من اقتصاد موجه مركزيا إلى اقتصاد السوق، وهذا لتجاوز الأزمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري والناتجة عن انخفاض سعر البترول وسعر الدولار، وتمثل هذا الإصلاح في إصدار قانون بنكي جديد هدفه الأساسي إصلاح جذري للمنظومة المصرفية.

وبموجب قانون 86-12 المتعلق بنظام البنك والقرض[1]، تم إدخال تعديلات جذرية على النشاط المصرفي، حيث قام هذا القانون بإرساء المبادئ العامة للنشاط المصرفي، أما من الناحية التطبيقية فقد نص مرحلة على توحيد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المصرفية والمالية مهما كانت طبيعتها القانونية.

ويمكن إيجاز مجموعة القواعد والمبادئ التي جاء بها هذا القانون فيما يلي:[2]

- تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية؛

- أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك البنوك؛

[1] القانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتضمن نظام البنك والقرض: الجريدة الرسمية، العدد34، الصادرة في 20 اوت 1986 .

[2] عزوز بن علي، " **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص ص183،184

– بموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين؛

– أعاد القانون للمصارف ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، كما سمح لها بإمكانية تسليم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بإحداث الائتمان دون تحديد لمدته أو للإشكال التي يأخذها، كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القروض وكيفية استرجاعها والحد من مخاطرها وخاصة مخاطر السداد.

أدخل قانون86–12 في المادة 26 مفهوم جديد في مجال ضبط وتسيير القروض يتمثل في المخطط الوطني للقرض والذي يحدد وفقا للمخطط الوطني للتنمية، الأهداف المطلوب تحقيقها في مجال الموارد والعملة، ويحدد المخطط الوطني للقرض ما يلي:[1]

– حجم الموارد الداخلية المطلوب حجمها وطبيعتها والقروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض؛

– حجم الاعتمادات الخارجية التي يمكن رصدها؛

– مستوى تدخل البنك المركزي في تمويل الاقتصاد؛

– استدانة الدولة وكيفيات التمويل.

ولقد أنشأت بموجب هذا القانون هيئتان للإشراف والرقابة بهدف إعطاء دور هام لضبط وتوجيه النظام المصرفي وهما:

– **المجلس الوطني للقرض:** يستشار المجلس الوطني للقرض في تحديد السياسة العامة للقرض بالأخذ بعين الاعتبار احتياجات الاقتصاد الوطني، وخصوصا ما تعلق بتمويل مخططات وبرامج

[1] جلال محرزي، " **نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2006، ص65

التنمية الاقتصادية والوضعية النقدية للبلد، ويقوم هذا المجلس بإعداد الدراسات المرتبطة بسياسة القرض والنقد، وكل الأمور المرتبطة بطبيعة وحجم وتكلفة القرض في إطار مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية الوطنية.

- **اللجنة التقنية للبنك:** يرأس اللجنة التقنية للبنك محافظ البنك المركزي، واللجنة مكلفة بمتابعة جميع المقاييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة البنكية، كما تسهر اللجنة على ضمان تطبيق التنظيمات والتشريعات القانونية والبنكية تبعا لسلطات المراقبة المخولة لها، وتهدف الصلاحيات المخولة للجنة إلى تشجيع الادخار ومراقبة وتوزيع القروض.

الشكل (1-1): الجهاز المصرفي الجزائري في ظل قانون 86-12



المصدر: أيمن بن عبد الرحمن، " **تطور الجهاز المصرفي الجزائري**"، دار بلقيس، الجزائر، دون سنة نشر، ص79

لقد ساهم القانون 86-12 في إدخال مبادئ جديدة في العمل المصرفي، كان لها دور فعال في تقليص دور الخزينة في تمويل الاستثمارات، حيث تم إعطاء دور كبير للجهاز المصرفي في توفير التمويل اللازم لتمويل المشاريع وتحقيق التنمية الاقتصادية غير أن هذه الإصلاحات جاءت

في ظروف صعبة تميزت باختلالات كبيرة وانخفاض كبير في أسعار النفط والدولار، الأمر الذي حال دون القدرة على الإيفاء بشروط إعداد وإنجاز المخطط الوطني للقرض، وكان لزاما أن يتدخل البنك المركزي من خلال ما يعرف بسياسة تأطير القرض، مما أثر سلبا على الأهداف التنظيمية للمخطط الوطني للقرض، ومن خلال هذه الوضعية المتمثلة في عدم قدرة الجهاز المصرفي على تمويل المشاريع في إطار المخطط الوطني للقرض، تم تعديل القانون 86-12 عن طريق قانون 88-06.[1]

المطلب الرابع: تكييف النظام المصرفي مع قوانين الإصلاحات الاقتصادية 1988

نظرا للنقائص والعيوب المتعلقة بقانون 1986، اتضح أنه غير ملائم للوضعية الاقتصادية، ولم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية وخاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات في 1988، ولذا تم تعديله بالقانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي نادى باستقلالية البنوك والمؤسسات المالية وضرورة تعديل قواعد التمويل وفق الآتي:[2]

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات؛

- أعتبر هذا القانون أن البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبادئ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وبالتالي خضوع نشاطه لمبدأ الربحية والمردودية؛

- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية، أن تقوم بعملية التوظيف المالي لنسبة من أصولها المالية في شراء أسهم وسندات صادرة من مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه؛

---

[1] القانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 المتضمن نظام البنوك والقرض

[2] كمال عياشي، " **أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية**"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 10، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص341

– يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

لقد جاء القانون 88–06 بهدف إصلاح المنظومة المصرفية وتنظيم العلاقات التالية:[1]

أولا: العلاقة التمويلية بين البنوك والمؤسسات المالية: سعى هذا القانون إلى تنظيم العلاقة التمويلية بين البنوك الأولية والمؤسسات العمومية، وذلك من خلال توسيع مهام البنوك فلم يعد البنك ملزما بتمويل هذه المؤسسات كما في السابق بل أصبح بإمكانه تقييم المخاطرة ووضع حدود للقروض التي يمنحها للحد من تصاعد ديون المؤسسات العمومية اتجاه النظام البنكي، كما أصبح للبنك حرية في اختياره لتمويل مشاريعه الاستثمارية ذات المردودية العالية؛

ثانيا: العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الأولية: منح هذا القانون للبنك المركزي الجزائري دور المنظم للنظام المالي، فهو يحتل المكانة الأولى باعتباره عونا استشاريا وتنفيذيا للمخطط الوطني للقرض، كما أن لهذا البنك سلطة اتخاذ الاجراءات المناسبة لتحقيق الاستقرار النقدي، فهو المسؤول الأول والأخير عن تسيير أدوات السياسة النقدية، تحديد أسقف معدلات عادة الخصم للمؤسسات القرضية وتحديد معدلات الفائدة المدارة، كما يسند هذا القانون خلق النقود إلى معايير مضبوطة حتى لا تؤدي القروض الممنوحة للاقتصاد من طرف البنوك مستقبلا إلى تضخم السيولة دون مقابل مادي، ومن ثم ظهور الاختلال النقدي (التضخم النقدي)؛

ثالثا: العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية: اعتنى هذا القانون بتنظيم هذه العلاقة بين الطرفين، وذلك بالحد من تسبيقات البنك المركزي للخزينة العمومية خصوصا بعد رفع العبء عنها تدريجيا فيما يتعلق بتمويل الاقتصاد، ويخول هذا القانون للخزينة العمومية إمكانية الحصول على

[1] ليلى اسمهان بقيق، مرجع سبق ذكره، ص6

الموارد المالية التي تحتاجها بالتصرف عن طريق إصدارها لأذونات الخزينة أو سندات التجهيز مع إمكانية مشاركتها في السوق النقدي.

وبالرغم من الإصلاح الذي عرفه النظام المصرفي في نهاية الثمانينات اتضح أنه لا يكفي للانخراط في عجلة اقتصاد السوق، مما استدعى المصادقة على قانون جديد تمثل في قانون النقد والقرض الذي أدخل تعديلات على مستوى القطاع المصرفي، سواء تعلق الأمر بهيكل البنوك أو الهيكل الداخلي لبنك الجزائر.

المبحث الثاني: النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون 10/90

تعتبر سنة 1990 سنة فارقة في تاريخ النظام النقدي الجزائري وذلك بصدور قانون النقد والقرض 10/90 الذي تضمن إدخال إصلاحات عميقة على هذا النظام، حيث جاء هذا الأخير ليضع النظام المالي والمصرفي على مسار جديد أبرز ميزاته إعادة تنشيط دور البنوك كوسيط مالي وإعطاء أهمية أكبر للنقد والسياسة النقدية.

المطلب الأول: مضمون قانون النقد والقرض10/90

عبر قانون النقد والقرض عن إرادة واضحة في تغيير النمط التسييري الذي اتبعته البنوك خلال عقد الثمانينات، وأراد بعث الدور المنوط بها وتنظيم نشاطاتها وفق أسس الربحية ومبادئ اقتصاد السوق.

أولا: أهداف قانون النقد والقرض10/90: يهدف هذا القانون إلى ما يلي:[1]

[1] فائزة العراف، " **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة (مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 2013، ص ص 156،157.

– وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المصرفي، والعمل على القضاء على الانحرافات الغير مراقبة في إدارة وتسيير البنوك وإعادة الاعتبار لدور البنك المركزي في إدارة النقود والائتمان بشكل يحميه من التعرض لضغوط سياسية قد تؤدي في النهاية إلى آثار اقتصادية غير مرغوبة؛

– إنشاء مجلس النقد والقرض، الذي يعد بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان، النقد الأجنبي، الدين الخارجي، والسياسات النقدية؛– تحريك السوق النقدية وتنشيطها وتشجيع الاستثمارات الخارجية المفيدة وإصلاح الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام، وإرساء مبدا توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة، بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان؛

– إقامة نظام معرفي ذو مستويين(البنك المركزي كمصدر للنقود، والبنوك الأخرى كمؤسسات مانحة للقروض وإلغاء مبدأ التخصص؛

– منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية، وفي هذا الإطار يلاحظ أنه أجريت إعادة تنظيم إدارية على البنك المركزي حتى يقوم بمهامه الجديدة بدون بيروقراطية وسمي "بنك الجزائر"[1]؛

– الانتقال من بنوك الائتمان الموجهة إلى بنوك الائتمان التي يحددها السوق، وتعزيز التحديث والمنافسة في القطاع المصرفي[2].

ثانيا: مبادئ قانون النقد والقرض 10/90:

تضمن قانون النقد والقرض 10/90 مجموعة من المبادئ والاجراءات تترجم الصورة التي سوف يكون عليها النظام المصرفي الجزائري في المستقبل، هذه المبادئ تتمثل في:

1– الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقة:

[1] كمال عايشي، مرجع سبق ذكره، ص342.

[2] Ishak Hacini, Khadra Dalou, « The évolution of the Algerian banking system », Management Dynamices in the knowledge économy, vol 6, N°01,2018 , p152.

كان النظام الاقتصادي السابق للإصلاحات يعتمد على التخطيط المركزي، حيث كانت القرارات النقدية تتبع القرارات الحقيقة المتخذة على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وبالتالي لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة بالمفهوم التقليدي بل كان الهدف الاساسي تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة، لذلك جاء قانون النقد والقرض ليحمل مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقة والنقدية، حيث أصبحت القرارات النقدية تتخذ على أساس الاهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية انطلاقا من الوضع النقدي الذي يتم تقديره من طرفها[1].

هذا الفصل الذي تبناه قانون النقد والقرض من شأنه تحقيق مجموعة من الاهداف أهمها:[2]

– استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا، سواء على مستوى المؤسسات العمومية أو على مستوى العائلات والمؤسسات الخاصة؛

– تنشيط السوق النقدية واستعادة السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة رئيسية من وسائل الضبط الاقتصادي؛

– توفير الشروط الضرورية التي تسمح بمنح القروض بناء على معايير لا تميز بين الأعوان الاقتصاديين لا سيما المؤسسات العامة والخاصة؛

– إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

2– الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

جاء هذا القانون ليفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، فأصبح تمويل الخزينة يخضع لبعض القواعد، وقد سمح تبني هذا المبدأ بتحقيق مجموعة من الأهداف اهمها:[1]

[1] الطاهر لطرش، " اقتصاد نقدي وبنكي"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص344.
[2] المرجع السابق، ص ص 344، 345.

– استقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة؛

– تقليص ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي، مع القيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛

– الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات الاقتصادية؛

– تراجع التزامات الخزينة العمومية عن تمويل الاقتصاد.

3– الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:

لم تصبح الخزينة العمومية مسؤولة عن تمويل الاستثمارات العمومية باستثناء تلك الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة، وأصبح الجهاز المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية، وهذا لتحقيق ما يلي:[2]

– تقليص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛

– استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها المالية التقليدية، والتي على رأسها منح القروض؛

– أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية بل يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

4– إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة عمليا في مستويات عديدة، في ظل تصرف وزارة المالية على أنها السلطة النقدية، كما كانت الخزينة تلجأ في أي وقت ودون حدود إلى البنك المركزي

---

[1] عمر قمان، بن عيسى بن علية، "دراسة واقع الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات إصلاحه– دراسة تحليلية–"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول: " النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصادات النامية"، المنظم بجامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 04، 05 فيفري 2019، ص5.

[2] صابر بن معتوق،" متطلبات اعتماد الاندماج المصرفي كاستراتيجية لرفع مستوى اداء المنظومة المصرفية الجزائرية"– دراسة استشرافية–"، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016–2017، ص93.

لتمويل عجزها، وعلى هذا الأساس كانت تتصرف ايضا وكأنها السلطة النقدية، في حين كان البنك المركزي يؤدي دوره في احتكار امتياز اصدار النقود كسلطة نقدية، لذلك جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التشتت في مراكز السلطة النقدية كانعكاس منطقي للتحولات المسجلة نتيجة الفصل بين الدوائر الثلاثة السابقة[1].

وهكذا تم انشاء سلطة نقدية وحيدة تتمتع بالاستقلالية مقارنة مع مراكز القرار الاقتصادي الأخرى، وتم وضعه هذه الاخيرة في الدائرة النقدية على اعتبار أن مهامها الرئيسية تتضمن ضبط النقود بشكل يخدم الاقتصاد الوطني، وأطلق على هذه الهيئة الجديدة اسم "مجلس النقد والقرض"، وقد حرص قانون النقد والقرض على أن تكون هذه الاخيرة:[2]

– وحيدة ليضمن انسجام السياسية النقدية؛

– مستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة بشكل منسجم قصد تحقيق الأهداف النقدية؛

– موجودة في الدائرة القدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين هذه الأهداف النقدية.

5– وضع نظام مصرفي على مستويين:

كرس قانون النقد والقرض هذا المبدأ، ويثير النظام البنكي القائم على مستويين إلى التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزع للقروض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك، يراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها ويشرف عليها

[1] الطاهر لطرش، "اقتصاد نقدي وبنكي"، مرجع سبق ذكره، ص347.

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

كما يمكنه وفقا لذلك أن يوظف وضعه كملجأ اخير للإقراض في التأثير على السياسات الاقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي[1].

المطلب الثاني: الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض 10/90

أحدث قانون النقد والقرض 10/90 مجموعة من الهياكل للرقابة على الجهاز المصرفي وهي تعمل على مستوى بنك الجزائر وتتمثل في ما يلي:

أولا: مجلس النقد والقرض (C.M.C)

يتكون مجلس النقد والقرض من المحافظ رئيسا ونوابه الثلاثة كأعضاء وثلاثة موظفين ساميين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة، نظرا لقدراتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية، ويتم تعيين ثلاث مستخلفين ليحلو محل الموظفين المذكورين عند الاقتضاء[2]، وتتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات وفي حالة تساوي الأصوات يرجع صوت الرئيس[3].

يعتبر مجلس النقد والقرض مجلس وطني، له مهمة إدارة بنك الجزائر بدلا عن المجلس الوطني للقروض الذي أنشئ بموجب القانون السابق للبنوك والقروض 1986، حيث يقوم بصياغة سياسة الائتمان والنقد الأجنبي والاشراف على متابعة الدين الخارجي ووضع السياسة النقدية ومعاييرها، وله صلاحيات اتخاذ كل الاجراءات والقرارات اللازمة لسير الجهاز المصرفي، والتي لها

[1] المرجع السابق، ص348.

[2] المادة 32 من قانون النقد والقرض 90-10، الصادر في 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية عدد 18.

[3] المادة 38 من قانون النقد والقرض 90-10، الصادر في 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية عدد 18.

علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالطابع المالي والنقدي[1]، كما أن صلاحياته حسب المادة 42، 43 من قانون النقد والقرض ما يلي: [2]

- حق الاطلاع على جميع الأمور المتعلقة بالبنك المركزي؛
- إصدار الانظمة التي على البنك المركزي؛
- التدخل في النظام الذي يطبق على البنك المركزي؛
- يحدد كل سنة ميزانية البنك المركزي وتعديلها إذا اقتضى الأمر؛
- تحديد شروط توظيف الأموال الخاصة؛
- إجراء المصطلحات والمعاملات يكون بترخيص منه؛
- توزيع الارباح ضمن الشروط المنصوص عليها.

ثانيا: اللجنة المصرفية

تتكون اللجنة المصرفية حسب التعديل قانون النقد والقرض الذي صدر في سنة 2010 بموجب الأمر 10-04 في 26 أوت 2010 من ثمانية أعضاء يعينون بمرسوم رئاسي لمدة 5سنوات وهم:[3]

- المحافظ رئيسا؛
- ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي؛

[1] فائزة لعراف، مرجع سبق ذكره، ص160.

[2] علي بطاهر، "اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص48.

[3] المادة 106 من الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03611 المؤرخ في 26 أوت 2003 ، يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية عدد50.

– قاضيان ينتدب الأول من المحكمة العليا يختاره رئيسها، والثاني ينتدب من مجلس الدولة يختاره رئيسها بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء؛

– ممثل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس هذا المجلس من بين المستشارين الاولين؛

– ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

أنشأت اللجنة المصرفية أساسا لمراقبة البنوك والمؤسسات المالية وهي بهذا تعتبر سلطة شرافية على المنظومة المصرفية في الجزائر ولها عدة سلطات، ففي إطار سلطاتها الإدارية يمكنها أن تأمر المؤسسة البنكية المخالفة بأن تتخذ أي إجراء لتقوية توازنها المالي أو لتصحيح طرق التسيير المعتمدة لديها، اما في نطاق سلطاتها القضائية فيمكنها معاقبة المؤسسة المخالفة، بتوجيه إنذار أو حتى بسحب الاعتماد، بالإضافة إلى فرض غرامات مالية على المؤسسة أو حتى على المسيرين[1].

وتتمثل مهام اللجنة المصرفية التي تمثل سلطة الرقابة والاشراف على النظام البنكي الجزائري، فيما يلي:[2]

– مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها؛

– معاقبة البنوك والمؤسسات المالية على الاختلالات التي تتم معاينتها؛

– فحص شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية، وتسهر على نوعية وضعياتها المالية، فضلا عن احترام قواعد سير المهنة؛

– تعاين عن اللزوم المخالفات المرتكبة من الأشخاص الذين يمارسون أنشطة البنك أو المؤسسة المالية دون اعتماد، وتطبق عليهم العقوبات التأديبية المناسبة.

[1] أيمن بن عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص ص90، 91.

[2] الطاهر لطرش، "الاقتصاد النقدي والبنكي"، مرجع سبق ذكره، ص369.

تقوم اللجنة بأعمالها الرقابية على البنوك والمؤسسات المالية إما على أساس الوثائق أو في عين المكان عبر زياراتها الميدانية إلى مراكزها، كما تقوم بأعمال الرقابة بمساعدة بنك الجزائر الذي يعين من بين مستخدميه من يقوم بتنظيم الرقابة لصالح اللجنة، تنظم هذه الاخيرة برنامج عمليات الرقابة التي ترغب في انجازها حيث تقوم بتحديد قائمة ونموذج عرض الوثائق والمعلومات التي تراها مناسبة وآجال تبليغها، يحق لها طلب كل المعلومات الاثباتية والايضاحات اللازمة، بل يمكن أن يمتد هذا الحق إلى طلب هذه الايضاحات من أي شخص له علاقة بموضوع الرقابة، مع الاشارة إلى أن الخضوع لما تطلبه اللجنة مطلق ونافذ ولا يمكن بأي حال من الاحوال التحجج بالسر المهني تجاه اللجنة المصرفية للتهرب من ذلك[1].

لا تتوقف حدود مجال الرقابة عند نشاطات البنك أو المؤسسة المالية، بل يمكن أن تمتد تحريات اللجنة إلى المساهمات والعلاقات المالية بين الأشخاص المعنويين والذين يسيطرون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على هذه البنوك والمؤسسات المالية، كما يمكن أن تمتد إلى فروع الشركات الجزائرية المقيمة في الخارج على أن يتم ذلك في إطار الاتفاقيات الدولية[2].

تتوج عمليات الرقابة التي تقوم بها اللجنة المصرفية بقيام هذه الاخيرة باتخاذ التدابير والعقوبات المناسبة، حيث تتفاوت في شدتها حسب درجة الاخطاء والمخالفات المثبتة، حيث تم تعدادها على سبيل الحصر بموجب المادة 114 من الامر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض وتتراوح بين الإنذار وسحي الاعتماد إلى جانب أمكانية فرض عقوبات مالية كبيرة[3].

[1] الطاهر لطرش، "الاقتصاد النقدي والبنكي"، مرجع سبق ذكره، ص369.

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3] المرجع السابق، ص370.

ثالثا: المركزيات

إضافة إلى السلطة النقدية وسلطة الرقابة والإشراف تم تأسيس مجموعة من الهياكل على مستوى بنك الجزائر تتولى تجميع المعلومات وتقاسمها بين البنوك والمؤسسات المالية واستعمالها بغرض التقليل من المخاطر المرتبطة بالعمليات المالية للزبائن بشكل يزيد من صلابة وسلامة النظام البنكي، ويتم توزيع هذه المعلومات عبر مجموعة من المركزيات التي تهتم كل واحدة منها بقطاع معين من المعلومات.

1- مركزية المخاطر:

تأسست هذه المصلحة بموجب المادة 160 من قانون النقد والقرض 90-10 وتكررت في المادة 98 من الأمر 03-11 وتم تعديلها من خلال الأمر 10-04 الصادر في أوت 2010، حيث أصبحت مكونة من مركزية المخاطر للعائلات ومركزية المخاطر للمؤسسات، وهي هيئة مكلفة بجمع كل المعلومات المتعلقة بالقروض الممنوحة من البنوك والمؤسسات المالية التي يسيرها وينظمها البنك المركزي، وينظم إليها إجباريا مع احترام قواعد عملها، كل البنوك و المؤسسات المالية التي تعمل داخل التراب الوطني ويزودونها بأسماء جميع المستفيدين من القروض وطبيعتها وسقفها والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض[1].

وتتمثل وظائفها في:[2]

- تلعب دورا إعلاميا ممتازا للبنوك والمؤسسات المالية، يتمثل في تزويدها بالمعلومات الضرورية المرتبطة بالقروض، والزبائن التي يمكن أن تشكل مخاطر لها تؤثر على نشاطها وعملها؛

[1] سمير آيت عكاش، "تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012- 2013، ص211.

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

– مراقبة مدى احترام وتطبيق قواعد التسيير التي يحددها البنك المركزي من طرف البنوك والمؤسسات المالية لضمان سيولتها وقدرتها اتجاه الغير وضمان توازنها المالي؛

– تركيز المعلومات المرتبطة بالقروض ذات المخاطر في خلية واحدة بالبنك المركزي الذي يسمح له بتسيير أفضل لسياسة القرض؛

– منح البنوك والمؤسسات المالية القيام بمفضالات بين القروض المتاحة بناء على معطيات سليمة نسبيا.

2- مركزية عوارض الدفع:

لقد نص النظام رقم 02/92 المؤرخ في 1992/03/22 والمتضمن إنشاء وتنظيم وسير هذه المركزية، على إجبارية انضمام كل البنوك والمؤسسات المالية الاخرى العاملة في مجال الوساطة المالية(الخزينة العمومية، المصالح المالية للبريد والمواصلات وكل مؤسسة تضع بحوزة الزبائن وسائل دفع) إلى مركزية عوارض الدفع وتقديم كل المعلومات المطلوبة منها، حيث تقوم هذه الهيئة بإنشاء بطاقات تضم كل الحوادث والمشاكل التي تظهر خاصة عند استعمال مختلف وسائل الدفع، وتعمل هذه المركزية في إطار هيكل تابع لبنك الجزائر[1].

لقد حدد النظام 02/92 المهام والاهداف المرتبطة بإنشاء هذه المركزية وهي اساسا:[2]

– تنظيم فهرس مركزي لعوائق الدفع وما قد يترتب عليها من متابعات، ثم تسيير هذا الفهرس وتنظيمه؛

[1] أيمن بن عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص ص 96، 97.

[2] المواد 03، 04، 05، من النظام 02/92 المؤرخ في 22 مارس 1992، المتضمن تنظيم مركزية للمبالغ غير المدفوعة وعملها.

– تبليغ الوسطاء الماليين وكل سلطة أخرى معنية دوريا بقائمة عوائق الدفع وما قد يترتب عليها من متابعات؛

– يجب ان يعلم الوسطاء الماليين مركزية عوارض الدفع التي تطرأ على القروض والتي منحوها و/أو على وسائل الدفع الموضوعة تحت تصرف زبائنهم؛

– يتم إعلام اللجنة المصرفية بكل مخالفات أحكام هذا النظام وأحكام النصوص اللاحقة به.

3– مركزية مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد:

وهو جهاز أنشأ بموجب النظام رقم 03/92 المؤرخ في 1992/03/22 بهدف تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد وتبليغ المعلومات المستقاة للوسطاء الماليين المعنيين، وجاء هذا الاجراء كرمزية على إرادة السلطات في تطهير المنظومة المصرفية من المعاملات التي تسيء إلى قواعد التعامل المالي والبنكي، ولتحقيق هذا المبتغى، أجبر المشرع كل الوسطاء الماليين على:[1]

– التصريح بعوارض الدفع للجهاز المعني وهذا في حالة عدم كفاية الرصيد أو عدم وجوده أصلا.

– الاطلاع على بطاقية عوارض الدفع قبل تسليم أول دفتر للشيكات للزبون.

المطلب الثالث: هيكل النظام المصرفي الجزائري على ضوء قانون النقد والقرض

أدخل قانون النقد والقرض تعديلات جوهرية على نمط تنظيم النظام النقدي الجزائري، إن كان ذلك على مستوى البنك المركزي والسلطة النقدية أو كان على مستوى البنوك.

[1] أيمن عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص97.

أولا: بنك الجزائر

منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90 لأول مرة سنة 1990 أصبح البنك المركزي الجزائري يسمى بنك الجزائر، وقد عرف القانون03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض البنك المركزي بأنه " مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[1].

يعتبر بنك الجزائر تاجرا في تعامله مع الغير، حيث يتبع قواعد المحاسبة التجارية، وعلى هذا الأساس فهو لا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية، كما لا يخضع لرقابة مجلس المحاسبة ولا إلى القيد في السجل التجاري، كما يعفى من الخضوع إلى جميع الضرائب، والحقوق، والرسوم والأعباء الضريبية مهما كانت طبيعتها وذلك على كل العمليات المتصلة بنشاطه، تعود مليكة رأس ماله كليا للدولة[2].

يسير بنك الجزائر جهازين هما محافظ بنك الجزائر ومجلس الإدارة.

1- المحافظ: يعين المحافظ بمرسوم رئاسي لمدة غير محددة، بعدما كان يعين لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وفقا لقانون 1990، يساعد المحافظ في مهامه ثلاثة نواب محافظ يعينون بمرسوم رئاسي لمدة غير محددة أيضا. وفي هذا المجال، يقوم المحافظ بتحديد صلاحيات كل نائب من نوابه الثلاثة ويبين سلطاتهم، تتمثل المهام الأساسية للمحافظ في إدارة شؤون بنك الجزائر(اتخاذ مختلف الإجراءات التنفيذية، شراء الأملاك العقارية المرخص بها قانونا والتصرف فيها، تنظيم مصالح بنك الجزائر وتحديد مهامها، توظيف أعوان بنك الجزائر وعزلهم، تعيين ممثلي البنك في مجالس المؤسسات الأخرى)، كما يقوم بتمثيل البنك لدى السلطات العمومية داخل البلد والبنوك المركزية الأجنبية والهيئات المالية الدولية، يقوم برفع الدعاوي القضائية ويدافع عنها كما

[1] المادة 9، القانون 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

[2] المواد 13،14، قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16

يقوم أيضا باتخاذ جميع الإجراءات التحفظية الضرورية، إضافة إلى كل ذلك، يرأس المحافظ مجلس الإدارة، ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية والإشراف على النظام البنكي[1].

2- مجلس الإدارة: يتكون مجلس الإدارة من المحافظ ونوابه الثلاثة وثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة يختارون بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي، كل هؤلاء معينين بمرسوم رئاسي، ويؤدي مجلس الإدارة دور أي مجلس نظير له في غيره من المؤسسات، وهو الدور التنظيمي والتسييري، وبالنسبة للإطار التنظيمي نشير إلى أن بنك الجزائر على المستوى المركزي يشمل المديريات العامة التالية:[2]

- المديرية العامة للدراسات؛
- المديرية العامة للتفتيش العام؛
- المديرية العامة للقروض والتنظيم البنكي؛
- المديرية العامة لمراقبة الصرف؛
- المديرية العامة لمراقبة الصرف؛
- المديرية العامة للخزينة العامة؛
- المديرية العامة للعلاقات المالية الخارجية؛
- المديرية العامة للشبكة؛
- المديرية العامة للموارد البشرية؛
- المديرية العامة للوسائل؛
- المديرية العامة للمدرسة العليا للبنك.

[1] الطاهر لطرش، اقتصاد نقدي وبنكي، مرجع سبق ذكره، ص351.
[2] صابر بن معتوق، مرجع سبق ذكره، ص 95.

ومن أجل تحقيق أغراضه ينتشر البنك بوكالاته ووحداته في كل ولايات الوطن، وله ثلاث مديريات جهوية وهي: الجزائر العاصمة، وهران وعنابة.

يتمتع مجلس الإدارة بصلاحيات واسعة في إدارة بنك الجزائر، وتتمثل أهم هذه الصلاحيات فيما يلي:[1]

– إجراء مداولات حول التنظيم العام للبنك المركزي وفتح فروعه ووكالاته وإقفالها، ويوافق على نظام مستخدميه وسلم رواتبهم والأنظمة التي تطبق عليهم؛

– يتمتع بصلاحية شراء الأموال المنقولة وغير المنقولة وبيعها؛

– يقوم كل سنة بتحديد ميزانية البنك المركزي وإدخال التعديلات الضرورية عليها خلال السنة التالية؛

– يقوم بتوزيع الأرباح ويوافق على التقرير السنوي الذي يقدمه المحافظ باسمه؛

– يحدد شروط توظيف الأموال الخاصة العائدة للبنك المركزي.

ثانيا: البنوك والمؤسسات المالية

أتاح قانون النقد والقرض إمكانية إنشاء هيئات مالية إما في شكل بنوك تجارية أو مؤسسات مالية .

1. البنوك التجارية

حسب المادة 70 من القانون 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، يعتبر بنكا تجاريا كل بنك يكون في وسعه القيام بجميع العمليات المنصوص عليها في المواد من 66-68 والتي تفسر مهامه[2].

[1] سمير آيت عكاش، " **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013/2012، ص200.

[2] الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سبق ذكره، ص 355.

ويمكن تلخيص ما جاء في هذه المواد فيما يلي:[1]

- تلقي الأموال من الجمهور؛
- عمليات القرض (منح القروض)؛
- إدارة وسائل الدفع.

2. المؤسسات المالية

حسب المادة 71 من الأمر 03-11 تمثل المؤسسات المالية المؤسسات التي يكون بوسعها القيام بكل العمليات المالية ما عدا تلقي الودائع من الجمهور، إدارة وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف الزبائن[2].

أي أن المؤسسات المالية تقوم بعملية الإقراض على غرار البنوك التجارية ولكن لا تستعمل في عملية الإقراض أموال الغير بل تستعمل رأس مال المؤسسة المالية والادخارات طويلة الأجل.

3. الفروع والمؤسسات المالية الأجنبية

سمح قانون 10/90 بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية أجنبية شريطة خضوعها للقانون الجزائري، وأن تنشأ هذه الأخيرة في شكل شركات مساهمة، وأن تتحصل على ترخيص يمنحه مجلس النقد والقرض ممضى عليه من طرف بنك الجزائر وفق ما جاء في المادة 127 من القانون، ويجب أن تستعمل هذه البنوك والمؤسسات المالية رأس مال يساوي على الأقل الحد الأدنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الوطنية[3].

[1] الأمر 03-11 المؤرخ في 27 أوت 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 52، ص11.
[2] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص355.
[3] وفاء القورصو، مرجع سبق ذكره، ص150.

المطلب الرابع: تعديلات قانون النقد والقرض 10/90

جاء قانون النقد والقرض 10/90 كانطلاقة للتحرير المالي في القطاع المصرفي في الجزائر، وقد واجهت الجزائر العديد من التحديات فيما يخص تحرير القطاع المصرفي بدون وعي وتخطيط مسبق استجابة لأوامر صندوق النقد الدولي، لذا فقد تعرض قانو النقد والقرض للعديد من التعديلات من أجل الاستجابة لمختلف الظروف المستجدة في الجانب النقدي والمالي، وسنتطرق فيما يلي لأهم هذه التعديلات.

أولا: التعديلات قانون النقد والقرض سنة 2001

جاء هذا الأمر في 27 فيفري 2011 ليعدل ويتمم القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، حيث أدخل بعض التعديلات على قانون النقد والقرض وذلك بالفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية لتعزيز الاستقلالية، أي أنه تم الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض، حيث أصبح يتولى تسيير بنك الجزائر وإدارته ومراقبته على التوالي محافظ يساعده ثلاث نواب، ومجلس الإدارة ومراقبان، حيث يتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء وثلاث موظفين ساميين يعينهم رئيس الجمهورية، أما مجلس النقد والقرض وفي إطار هذا التعديل فإنه يتكون من أعضاء من مجلس إدارة بنك الجزائر وثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية[1].

ثانيا: الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض

[1] فتيحة مزارشي، مرجع سبق ذكره، ص7.

كان الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 2003/08/26 عن طريق أمر رئاسي كان بمثابة قانون جديد يلغي في مادته 142 قانون النقد والقرض 10/90، وجاء ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي والبنكي واستجابة للتطورات في المحيط البنكي الجزائري، وإعداد المنظومة البنكية للتكيف مع المقاييس العالمية وخاصة بعد افلاس بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري[1]، ويمكن تلخيص أهم النقاط التي جاء بها هذا الأمر فيما يلي:[2]

– توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض المخول باختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف وأنظمة الدفع؛

– إقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك وخاصة النشاطات المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة، والسوق النقدية؛

– تعزيز قانون التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي؛

– نشأة لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للإشراف على تسيير الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية؛

– تنظيم سيولة أفضل في انسياب المعلومات المالية التي أصبحت ضرورية بحكم مكافحة الآفات المعاصرة " تبييض الأموال"؛

– يصدر مجلس النقد والقرض نظام يحدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية؛

---

[1] فضيلة زواوي، سعاد معمر شدري، محمد فرتلي، " **أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة (1990-2017)**"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 05، العدد 1، مارس 2021، ص 82.

[2] فتيحة مزارشي، مرجع سبق ذكره، ص8.

– يشكل قاعدة للرقابة على الوثائق والمستندات، ويسمح بالتقييم والاطلاع السريع على تطور الوضعية المالية للبنوك.

ثالثا: الأمر 04/10 المتعلق بالنقد والقرض

تعززت التدابير التشريعية والإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر، بإصدار الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، تماشيا مع الجهود الكبيرة التي تبذلها الجزائر لإصلاح وتأهيل منظومتها المصرفية، وقد تم بموجب هذا الأمر ما يلي:[1]

– تعزيز شروط الدخول بضمان سلامة الجهاز المصرفي وصلابته؛

– تعزيز شروط الدخول في العمل المصرفي الجزائري؛

– تفعيل جهاز الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر؛

– إجراء تعديلات على مكونات اللجنة المصرفية.

رابعا: الأمر 10/17 المتعلق بالنقد والقرض

بعد انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية، شهدت الجزائر تراجع في إيراداتها لتمويل الموازنة العامة والتي تعتمد أساسا على المحروقات، وقد لجأت الجزائر إلى سياسة التسيير الكمي، والتي تسمح بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي من أجل تمويل عجز الموازنة العامة.

[1] عمر قمان، بن عيسى بن علية، مرجع سبق ذكره، ص10.

وقد صدر القانون 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 يتمم الأمر 11/03 والمتعلق بالنقد والقرض وينص هذا الأخير على أنه: " ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛

- تمويل الدين العمومي الداخلي؛

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار."[1].

تنفد هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى:

- توازنات خزينة الدولة؛

- توزان ميزان المدفوعات.

[1] القانون 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، يتمم الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 57 الصادرة في 12 أكتوبر 2017، ص4.

المبحث الثالث: واقع النظام المصرفي الجزائري في المرحلة الحالية

وصل عدد البنوك في النظام المصرفي الجزائري في الفترة الحالية إلى 20 بنكا و 8 مؤسسات مالية، تنشط هذه الأخيرة في السوق المصرفي وفق القوانين والتنظيمات التي يقرها قانون النقد والقرض، وسنتطرق في هذا المبحث إلى واقع النظام المصرفي الجزائري في الفترة الحالية وذلك من خلال دراسة أهم مؤشرات الوساطة المالية، مدى مسايرة البنوك الجزائرية للمعايير الدولية للرقابة المصرفية و محاولة إبراز مختلف التحديات التي يواجهها.

المطلب الأول: مؤشرات النظام المصرفي الجزائري في الفترة الحالية

سيتم فيما يلي عرض لأهم مؤشرات النظام المصرفي الجزائري ودراسة تطورها في الفترة الحالية.

أولا: هيكل الودائع

تعتبر الودائع أهم مورد من موارد البنوك التجارية وتنقسم إلى ودائع جارية وودائع لأجل وينقسم بدوره كل نوع إلى صور متعددة، وقد شهدت عملية جمع الودائع في البنوك الجزائرية تطورات ملحوظة في الفترة الأخيرة وفيما يلي سنوضح في الجدول الموالي تطورات هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2010-2019).

الجدول (1-1): تطورات هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: (مليار دينار)

السنوات	الودائع تحت الطلب	ودائع لأجل	ودائع بضمانات	مجموع الودائع
2010	**2870.7**	**2524.3**	**424.1**	**5819.1**
2011	**3495.8**	**2787.5**	**449.7**	**6733.0**
2012	**3356.4**	**3333.6**	**548.0**	**7238.0**
2013	**3537.5**	**3691.7**	**558.2**	**7787.4**
2014	**4428.2**	**4090.3**	**599.0**	**9117.5**
2015	**3891.7**	**4443.4**	**865.6**	**9200.7**
2016	**3732.2**	**4409.3**	**938.4**	**9079.9**
2017	**4499.0**	**4708.5**	**1024.7**	**10232.2**
2018	**4880.5**	**5232.6**	**809.6**	**10922.7**
2019	**5530.6**	**5531.4**	-	**11062**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات(2010-2018) والنشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 49 مارس 2020.

يمكن ترجمة معطيات الجدول (1-1) في الشكل الموالي الذي يوضح بصفة عامة تطور كل من الودائع تحت الطلب والودائع لأجل خلال الفترة السابقة.

الشكل (1-2): تطور هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: (مليار دينار)

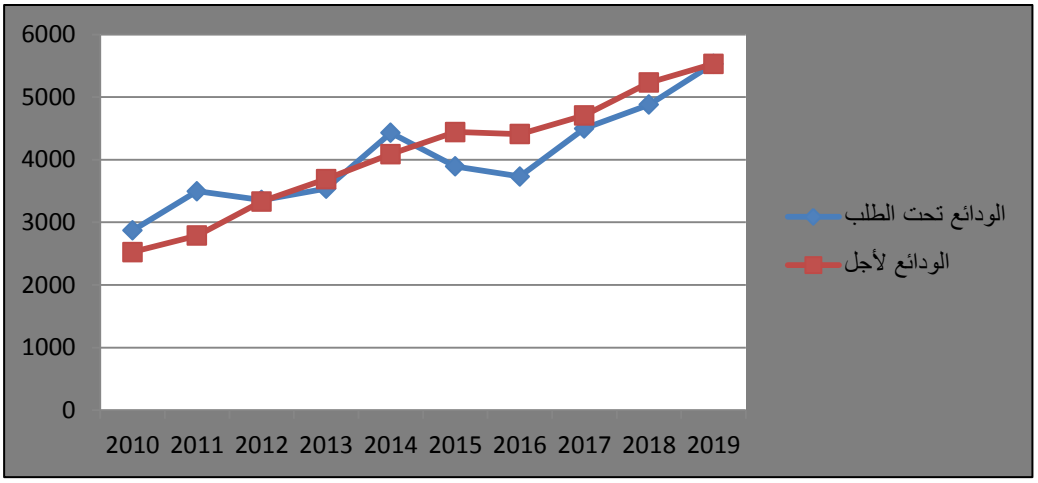

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول(1-1) والشكل (1-2) اللذان يوضحان تطور هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2010-2019) نلاحظ تطور ملحوظ في حجم الودائع المجمعة حيث بلغت سنة 2019 قيمة 11062 مليار دينار جزائري بعدما كانت قيمتها 5819.1 مليار دينار جزائري في سنة 2010 وقد سجلت تطور في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بنسبة تقدر ب 19.03% .

من حيث طبيعة الودائع، عرفت الودائع تحت الطلب زيادة وتطور حيث بلغت سنة 2019 ما قيمته 5530.6 مليار دينار جزائري بعدما كانت تبلغ سنة 2010 قيمة 2870.7 مليار دينار جزائري وقد سجلت تطور في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بنسبة قدرت ب 13.32% ، في حين شهدت الودائع لأجل أيضا تطورا حيث ازدادت قيمتها خلال فترة الدراسة وبلغت سنة 2019 ما قيمته 5531.4 مليار دينار جزائري بعدما كانت تبلغ سنة 2010 قيمة 2524.3 مليار دينار جزائري، أما بالنسبة لتطور هذه الأخيرة سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 فقد قدرت نسبة التطور ب

5.71%، أي أن الزيادة الإجمالية للودائع يعود الجزء الأكبر منها للزيادة في حجم الودائع تحت الطلب أكثر منه بالنسبة للودائع لأجل.

ثانيا: هيكل القروض

تمثل القروض أهم استعمالات البنوك التجارية، إلا أن أهميتها لا تخفي انعكاسها السلبي في حالة سوء تسيير هذه القروض من قبل البنوك وفيما يلي سنعرض تطورات هيكل القروض الممنوحة من قبل البنوك الجزائرية خلال الفترة (2010-2019).

الجدول (1-2): تطور حجم القروض الممنوحة في البنوك الجزائرية في الفترة (2010-2019)

الوحدة: (مليار دينار)

السنوات	قروض للقطاع العام			قروض للقطاع الخاص			مجموع القروض
	بنوك عامة	بنوك خاصة	المجموع	بنوك عامة	بنوك خاصة	المجموع	
2010	**1461.3**	**0.1**	**1461.4**	**1374.5**	**430.8**	**1805.3**	**3266.7**
2011	**1742.3**	**0.0**	**1742.3**	**1451.7**	**530.7**	**1982.5**	**3724.7**
2012	**2040.7**	**0.0**	**2040.7**	**1675.4**	**569.5**	**2244.9**	**4285.6**
2013	**2434.3**	**0.0**	**2434.3**	**2023.2**	**697.0**	**2720.2**	**5154.5**
2014	**3373.4**	**9.5**	**3382.9**	**2338.7**	**781.3**	**3120.0**	**6502.9**
2015	**3679.5**	**9.5**	**3688.9**	**2687.1**	**899.5**	**3586.6**	**7275.6**

7907.8	**3955.0**	**973.0**	**2982.0**	**3952.8**	**9.5**	**3943.3**	2016
8877.9	**4566.1**	**1164.4**	**3401.7**	**4311.8**	**9.5**	**4302.3**	2017
9974.0	**5029.9**	**1328.5**	**3701.4**	**4944.2**	**9.5**	**4934.7**	2018
10857.8	**5221.3**	-	-	**5636.0**	-	-	2019

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2010-2018) والنشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 49 مارس 2020.

يمكن ترجمة معطيات الجدول (1-2) في الشكل الموالي الذي يوضح هيكل القروض الممنوحة للقطاع العام والخاص في الجزائر خلال نفس الفترة المذكورة سابقا.

الشكل(1-3): تطورات حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك الجزائرية للقطاع العام والخاص للفترة (2010-2019)

الوحدة: (مليار دينار)

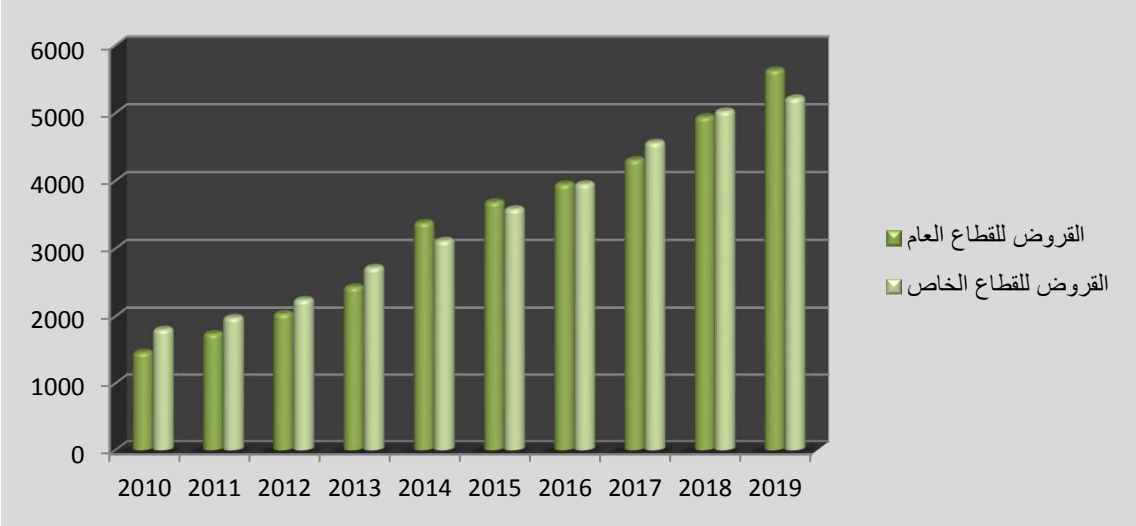

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول(1-2) والشكل (1-3) اللذان يوضحان تطور هيكل القروض المقدمة من قبل البنوك الجزائرية خلال الفترة(2010-2019) نلاحظ زيادة في حجم القروض المقدمة حيث

بلغت 10857.8 مليار دينار جزائري بعدما كانت 3266.7 مليار دينار جزائري سنة 2010، ومن حيث طبيعة القروض المقدمة فهي مقسمة كما هو موضح في الجدول السابق إلى قروض للقطاع العام وقروض للقطاع الخاص، ونلاحظ تطور في حجم القروض الممنوحة للقطاع العام حيث ارتفعت من 14165.4 مليار دينار جزائري سنة 2010 إلى 5636 مليار دينار جزائري سنة 2019، يتم منح هذه القروض للقطاع العام من قبل البنوك الجزائرية الممثلة في بنوك عامة وبنوك خاصة حيث تعتبر البنوك العامة هي المانح الوحيد للقروض للقطاع العام كما هو موضح في الجدول(1-2) فحصة البنوك الخاصة تكاد تكون منعدمة حيث قدمت سنة 2010 ما قيمته 0.1 مليار دينار جزائري فقط للقطاع العام في حين لم تمنح أية قروض خلال السنوات 2011،2012 و2013، ثم بلغت قيمة القروض الممنوحة للقطاع العام من قبل البنوك الخاصة في السنوات 2014-2019 ما قيمته 9.5 مليار دينار جزائري فقط وهو مبلغ صغير جدا مقارنة بقيمة القروض التي تمنحها البنوك العامة للقطاع العام.

بالنسبة للقروض الممنوحة للقطاع الخاصة نلاحظ أنها بلغت سنة 2019 ما قيمته 5221.3 مليار دينار جزائري بعدما كانت تقدر ب 1805.3 مليار دينار جزائري سنة 2010، وهي بدورها مقسمة بين قروض ممنوحة من قبل البنوك العامة وأخرى ممنوحة من قبل البنوك الخاصة، فقد بلغت قيمة القروض الممنوحة للقطاع الخاصة سنة 2010 من قبل البنوك العامة قيمة 1376.5 مليار دينار جزائري و 430.6 مليار دينار جزائري من قبل البنوك الخاصة لنفس السنة، في حين قدرت سنة 2019 ب 3701.4 مليار دينار جزائري كقروض ممنوحة من قبل البنوك العامة و1328.5 مليار دينار جزائري من قبل البنوك الخاصة، وبالتالي فإنه على غرار القروض الممنوحة للقطاع العام فإن البنوك العامة تمنح قروض أكثر من البنوك الخاصة إلا أن

قيمة القروض الممنوحة من قبل البنوك الخاصة للقطاع الخاص تبقى أكبر من تلك الممنوحة للقطاع العام وبصفة عامة نلاحظ هيمنة البنوك العامة في هيكل القروض في النظام المصرفي الجزائري وهذا راجع إلى عددها الكبير مقارنة بعدد البنوك الخاصة في هيكلة النظام المصرفي الجزائري.

ثالثا: بعض مؤشرات الأداء في البنوك الجزائرية

هناك مجموعة من المؤشرات الأخرى بخلاف القروض والودائع والتي تعبر عن الأداء العام للقطاع المصرفي الجزائري على غرار مؤشر المردودية (الربحية) والذي يوضح من خلال نسبتين هما معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومعدل العائد على الأصول (ROA) بالإضافة إلى مؤشر السيولة المصرفية .

1. مؤشر الربحية (المردودية)

سنوضح فيما يلي تطور مؤشر المردودية في النظام المصرفي الجزائري ممثلا بنسبتين هما معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول خلال الفترة (2010-2018)

الجدول(1-3): تطور معدلات المردودية في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ROE	26.70	24.58	22.76	19	23.55	21.55	17.89	18.84	22.38
ROA	2.16	1.93	1.98	1.67	1.99	1.93	1.83	2.05	2.45

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات (2013-2018).

نلاحظ من خلال الجدول (1-3) الذي يوضح تغيرات معدلات المردودية في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2018) والممثلة في كل من معدل العائد على حقوق المالكية ومعدل العائد على الأصول أن مردودية المصارف شهدت في الفترة الأولى انخفاضا حيث تراجع معدل العائد على حقوق الملكية من 26.70% سنة 2010 إلى 17.89% سنة 2016 ثم عاود الارتفاع إلى 18.84% سنة 2017 ليبلغ سنة 2018 نسبة 22.38% نتيجة النمو الجيد للنتائج (30%) نسبة لمتوسط رأس المال (9.5%)، في حين كانت نسبة العائد على الأصول تقدر ب 2.16% سنة 2010 ثم شهدت تذبذبا في السنوات 2011-2016 حيث قدرت ب 1.93%، 1.98%، 1.67%، 1.99%، 1.92%و 1.83% ثم عاودت الارتفاع والتحسن خلال السنتين الأخيرتين حيث قدرت ب 2.05% سنة 2017 و 2.45% سنة 2018.

2. مؤشر السيولة المصرفية

سنوضح فيما يلي تطور مؤشر السيولة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري والممثل بنسبتين هما نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول و نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل.

الجدول(1-4): تطور معدلات السيولة في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة: نسبة مئوية(%)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأصول السائلة / إجمالي الأصول	**52.89**	**50.16**	**45.87**	**40.46**	**37.96**	**27.17**	**23.52**	**23.89**	**19.84**
الأصول السائلة/	**114.29**	**103.73**	**107.51**	**93.52**	**82.06**	**61.64**	**58.39**	**53.70**	**47.45**

الخصوم قصيرة الأجل									

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2013-2018).

نلاحظ من خلال الجدول(1-4) أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول تراجعت خلال هذه الفترة حيث تناقصت من 52.98% سنة 2010 إلى نسبة 19.84% سنة 2018، ونفس الشيء بالنسبة لنسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل والتي تراجعت بدورها من 114.29% سنة 2010 إلى 47.45% سنة 2018، وهذا راجع إلى انخفاض الأصول السائلة خلال هذه الفترة وارتفاع في مقابلها في معدل الخصوم قصيرة الأجل.

المطلب الثاني: واقع تطبيق معايير بازل للرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري

تشير اتفاقيات بازل إلى مجموعة من اللوائح للرقابة المصرفية التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، تم تطويرها على مدار عدة سنوات بين 1980 و 2012، وخضعت لعدة تعديلات على مر السنين. ولقد تم صياغة اتفاقيات بازل بهدف إنشاء إطار تنظيمي دولي لإدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، وتتمثل مهمتها الرئيسية في ضمان احتفاظ البنوك باحتياطيات نقدية كافية للوفاء بالتزاماتها المالية والحفاظ على الاستمرارية في ظل الظروف المالية الضاغطة والأزمات المالية والاقتصادية، كما تهدف إلى تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر و وتعزيز الشفافية. وتعتبر هذه اللوائح أو المعايير الأكثر شمولاً من بين مختلف المعايير واللوائح التي تحكم النظام المصرفي الدولي. وقد تم تقسيم اتفاقيات بازل إلى إلى ثلاث نسخ ممثلة في بازل 1 وبازل 2 وبازل 3.

أولا: اتفاقية بازل1

في سنة 1988 نشرت لجنة بازل الوثيقة المعروفة باسم التقارب الدولي لقياس رأس المال ومعاييره وقد شملت الوثيقة على عدة جوانب سنعرضها فيما يلي:

1. مضمون اتفاقية بازل1

تضمنت اتفاقية بازل 1 العديد من الجوانب أهمها:

1.1. التركيز على المخاطر الائتمانية: ركزت الاتفاقية على المخاطر الائتمانية بحد ذاتها في حساب الحدود الدنيا لرأس المال، فضلا عن المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة[1].

2.1. تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: قد تؤدي نسب رأس المال بمفردها إلى إساءة الحكم على ملاءة البنك، لذا يجب أن يوجه الاهتمام أيضا إلى نوعية الأصول ومستوى المخصصات الواجبة تكوينها للأصول المشكوك في تحصيل قيمتها، ذلك أنه لا معنى لأن يفوق معدل كفاية رأس المال لدى بنك ما الحد الأدنى المقرر وفي ذات الوقت لا تتوافر لديه المخصصات الكافية، فالعبرة بكفاية المخصصات أولا ثم يتم بعد ذلك حساب معدل كفاية رأس المال[2].

3.1. معدل كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 1 سنة 1988: تتمثل صيغة معدل كفاية رأس المال وفق الوثيقة التي أصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية في نسختها الأولى سنة 1988 فيما يلي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة1+ الشريحة 2)}}{\text{مجموع الأصول المرجحة بمخاطرها}} \times 100 \geq 8\%$$

[1] صادق راشد الشمري، " **استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص64.

[2] طارق عبد العال حماد، " **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**"، سلسلة البنوك التجارية، قضايا معاصرة، الجزء الأول، الجامعة الاسكندرية، مصر، 1999، ص146.

وتم تقسيم رأس المال إلى شريحتين: [1]

– **الشريحة 1 (رأس المال الأساسي):** ويشمل حقوق المساهمين (الأسهم العادية المدفوعة بالكامل + الأسهم الممتازة غير التراكمية) + الاحتياطات المعلنة العامة والقانونية + الأرباح غير الموزعة؛

– **الشريحة2 (رأس المال التكميلي أو المساند):** يشمل احتياطات غير معلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + احتياطات ومخصصات لمواجهة مخاطر عامة+ الإقراض طويل الأجل ومتوسط الأجل من المساهمين (القروض المساندة)+ أدوات رأسمالية أخرى (الأسهم الممتازة غير التراكمية).

ويجب احترام الشروط التالية عند حساب (تحديد) رأس المال:[2]

– ألا يزيد رأس المال التكميلي عن رأس المال الأساسي؛

– ألا تريد نسبة القروض المساندة التي يحصل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن هذا الإطار عند 50% من رأس المال الأساسي، على أن يخصم 20% من قيمتها سنويا خلال الخمس سنوات الأخيرة وذلك لتخفيض الاعتماد عليها كلما اقترب أجلها؛

– ألا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2% مرحليا، تم تحدد بنسبة 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بمخاطرها؛

– تخضع احتياطات إعادة تقييم الأصول إلى اعتبارات معينة (خصم قدره 55% من الفرق بين القيمة الدفترية (الكلفة التاريخية) والقيمة السوقية، حتى يعكس ذلك التقلبات المحتملة في الأسعار واحتمالات خضوع هذا الفرق – عند تحققه للبيع– للضريبة؛

– يشترط لقبول احتياطات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساند أو التكميلي أن يكون موافقا عليها من قبل السلطات الرقابية؛

– هناك استبعادات من رأس المال الأساسي عند حساب معيار كفاية رأس المال يستبعد كل من:

– الشهرة إذا تضمنت الأصول قيمة الشهرة؛

– الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة، والاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنك والهدف من استبعادها هو منع حدوث تضخيم في رأس المال.

---

[1] سليمان ناصر، " **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**" ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد06، 2006، ص153.

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

4.1. تقسيم دول العالم إلى مجموعتين: حيث تضمنت اتفاقية بازل1 تقسيم الدول إلى مجموعتين:[1]

– **المجموعة الأولى:** وتشمل الدول المتدنية المخاطر، وهي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(Organisation de Coopération et de Développement Economique-OCDE)**، يضاف إليها الدول ذات الترتيبات الإقراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولي (الاتفاقية العامة للاقتراض GAB) أنشأت سنة 1962 ويشارك فيها إحدى عشرة دولة (الدول العشر الكبرى + سويسرا)، والاتفاقية الجديدة (NAB) التي تم استخدامها سنة 1997 ويشارك فيها 25 بلدا، وقد قامت اللجنة بتعديل هذا المفهوم في يوليو سنة 1994، وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها الخارجي؛

– **المجموعة الثانية:** وتضم باقي دول العالم، وينظر إليها على أنها ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى، وبالتالي لا تتمتع البنوك العاملة فيها من تخفيضات في أوزان المخاطرة المقررة لصالح المجموعة الأولى.

5.1. وضع أوزان ترجيحية لمخاطر الأصول: قامت لجنة بازل1 بتصنيف الأصول داخل الميزانية وخارجها إلى فئات تبعا لمخاطرتها النسبية (الأصول الخطرة تختلف عن بعضها بحسب درجة مخاطرتها)، بحيث تعطى كل فئة وزن مخاطر حسب درجة مخاطرتها، وقد حددت هذه الأوزان ما بين (0 %، 10%، 20%، 50%، 100%)[2].

2. تعديلات لجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال (سنة 1996)

في جانفي من سنة 1996 قامت لجنة بازل بإدخال تعديلات على اتفاقية بازل1، بإصدار وثيقة بعنوان "تعديل اتفاقية رأس المال لتشمل مخاطر السوق"، وقد تضمن هذا التعديل ما يلي:

– **تغطية مخاطر السوق وإدخالها في قياس معدل كفاية رأس المال:** بعد إن اقتصرت اتفاقية بازل1 على متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان، أضافت تعديلات اتفاقية بازل1 متطلبات رأسمالية أخرى تتعلق بمواجهة مخاطر السوق. وتتضمن مخاطر السوق كل الخسائر المتعلقة بالأصول داخل وخارج الميزانية، والتي تنشأ عن التغيرات غير المواتية في أسعار السوق،

[1] عبد الحميد عبد المطلب، " **العولمة واقتصاديات البنوك**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص74.

[2] Ahmed Elsembawy, ¨**Basel I, II, III**¨ , Bank for International settlements, United state of America, April 2021, p4.

ويشمل هذا النوع من المخاطر كل من: مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الأسهم في محفظة المتاجرة، مخاطر أسعار الصرف والسلع في كل أنشطة البنك[1]؛

- **إضافة شريحة ثالثة لرأس المال:** لمقابلة مخاطر السوق، تضمنت تعديلات لجنة بازل سنة 1996 إدراج شريحة ثالثة لرأس المال (الشريحة 3)، مُمَثلة في أدوات الدين من الدرجة الثانية قصير الأجل (القروض المساندة لأجل سنتين)، التي والتي يجب أن تكون صالحة فقط لتغطية المخاطر السوقية[2].

وبالتالي أصبح حساب معدل كفاية رأس المال كما يلي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة1+ الشريحة 2+ الشريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بمخاطرها+ مخاطر السوق}\times 12.5} \times 100 \geq 8\%$$

ثانيا: اتفاقية بازل2

رغم الايجابيات التي أسفرت عنها اتفاقية بازل الأولى إلا أن تركيزها فقط على مخاطر الائتمان جعل منها عرضة لانتقاد شديد وهو ما استوجب إعادة النظر فيها والقيام بالعديد من التعديلات، حتى ظهرت اتفاقية بازل الثانية في طبعتها الأخيرة سنة 2004.

1. تعريف اتفاقية بازل2

بعد 10 سنوات من تعديل اتفاقية بازل 1 ظهرت العديد من حالات الضعف فلهذا قررت اللجنة اقتراح جديد أكثر حساسية للمخاطر، وتم مناقشة الاتفاقية والتداول بها منذ 1998 وقد

[1] حمزة عمي سعيد، " **دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2003-2013)**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015-2016، ص50. [1]

[2] سليمان ناصر، " **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني:" المنظومة المصرفية الجزائرية التحولات الاقتصادية (واقع وتحديات)"، المنظم بجامعة الشلف، الجزائر، أيام 14-15 ديسمبر 2004، ص ص 4،5.

دخلت التنفيذ الفعلي في سنة 2003 في فترة انتقالية تمتد إلى ثلاث سنوات أو حتى 2006 كحد أقصى[1].

2. الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل2

يرتكز مضمون الاتفاقية على ثلاث دعائم تتمثل في:

1.2. المتطلبات الدنيا لرأس المال: وذلك لمواجهة مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، وكذلك مخاطر التشغيل، ويرتكز التغيير في هذا الجانب من الاتفاقية على منهجية ترجيح الأصول لتغطية مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل، بينما أبقت على منهجية معالجة مخاطر السوق[2].

ويتم حساب نسبة كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل2، والذي يسمى كذلك بنسبة ماك دونوغ (Ratio Mac Donough)، وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{مجموع الأصول المرجحة بمخاطرها + (مخاطر السوق + مخاطر التشغيل) } \times 12,5} \times 100 \geq 8\%$$

2.2. نظام الرقابة الإشرافية: إن عملية المراجعة الرقابية تتطلب من السلطات الرقابية التأكد من أن كل بنك لديه إجراءات متينة من أجل تقييم كفاية رأس المال، ومعرفة مدى تناسبه مع حجم المخاطر التي يواجهها البنك، ومع الاستراتيجية التي يتبعها في التعامل مع تلك المخاطر.

وقد حددت لجنة بازل أربعة مبادئ رئيسية للسيطرة على عملية المراجعة والمتمثلة في:

- **المبدأ الأول:** أن يكون لدى البنك إجراءات لتقييم مدى كفاية رأس المال مقارنة بحجم المخاطر، وكذلك وجود استراتيجية للإبقاء على مستويات كافية من رأس المال ؛

[1] Bank for International Settlements(BIS), ¨ **Convergence internationale de la mesure et des normes de fonds propre bale II- version compilée**¨, Comités de bale sur le contole bancaire, juin 2006, pp : 2-5.

[2] فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، " **بنك الجزائر وإرساء مقررات لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية –دراسة تقييمية تحليلية للفترة (2003-2015)**"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد7، العدد1، جامعة الأغواط، جانفي 2016، ص172.

المبدأ الثاني: على السلطات الرقابية أن تقوم بتقييم ومراجعة الأسس الداخلية لدى البنك، فيما يتعلق بتقييم رأس المال لديها، والتأكد من توفير الاستراتيجية الواجب تطبيقها للمحافظة عليه، وضمان التقيد بالنسب المفروضة، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة عدم الرضا عن ما تقوم به البنوك من إجراءات بهذا الخصوص[1].

المبدأ الثالث: يتعين على السلطات الرقابية أن تحث البنوك على الاحتفاظ بمستويات من رؤوس الأموال أعلى من الحد الأدنى المطلوب[2]، وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك، نظرا لميل البنوك إلى التقليل دوما من حجم مخاطرها؛

المبدأ الرابع: على السلطات الرقابية التدخل في مراحل مبكرة لمنع انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المقرر لاستيعاب مخاطر البنك، وأن تطلب من البنك إجراءات تصحيحية فورية، إذا لم يتم الاحتفاظ برأسمال كاف.

3.2. انضباط السوق: ضرورة تدعيم عنصري الشفافية والإفصاح من جانب البنوك بما يكفل القدرة على فهم أفضل للمخاطر التي تواجه البنوك لذلك تطالب لجنة بازل بالإفصاح عن هيكل رأس المال والمخاطر، وسياساتها المحاسبية لتقييم أصولها والتزاماتها وتكوين المخصصات[3].

ثالثا: اتفاقية بازل3

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار اتفاقية بازل1 واتفاقية بازل2 وعملت من خلالها على وضع مجموعة من القواعد والمعايير التي تضمن سلامة البنوك من خلال اتباعها، غير أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والخسائر التي تسببت فيها للأنظمة المصرفية والمالية ككل، أثبتت قصور هذه الاتفاقيات ، مما جعل لجنة بازل تستحدث اتفاقية جديدة هي اتفاقية بازل3 والتي سنتطرق لها في هذا العنصر.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، " **اقتصاديات النقود والبنوك، الأساسيات والمستحدثات**"، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 391.

[2] منال منصور، " **إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والإقليمية**"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي حول: " **الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، الحوكمة العالمية**"، المنظم بجامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 20،21 أكتوبر 2009، ص 10.

[3] فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، **مرجع سبق ذكره**، ص173.

1.تعريف اتفاقية بازل3: هي عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير الإصلاحية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على المصارف لتعزيز إطار الرقابة والتنظيم المصرفي[1]، وقد تضمنت هذه التدابير الإصلاحية مجموعة من المواضيع منها ما هو كمي كرأس المال والسيولة، ومنها ما هو نوعي (كيفي) كالحوكمة، وقد صدرت النسخة النهائية لاتفاقية بازل 3 في ديسمبر 2010[2]، وما يميز هذه الاتفاقية أنها جاءت بإصلاحات على مستويين، إصلاحات تخص المستوى الجزئي وتسمى بالاحتراز الجزئي وهي تخص البنوك فرادى، وإصلاحات تمس المستوى الكلي تسمى بالاحتراز الكلي وهي تخص النظام المصرفي ككل.

2. الجوانب التي عالجتها اتفاقية بازل3

تتمثل أهم المحاور التي تناولتها اتفاقية بازل 3 فيما يلي:

1.2. تحسين جودة وكمية رأس المال: عملت اتفاقية بازل3 على الرفع من كمية ونوعية رأس المال في المصارف، وذلك بهدف تعزيز قدرتها على استيعاب الخسائر والتصدي للأزمات، وقد أعطت هذه التغييرات أهمية للشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) كجزء أكبر من إجمالي رأس المال، كما أعطت أهمية أكبر للأسهم العادية كمكون رئيسي من رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى)، وهذا بهدف تحسين نوعية الحد الأدنى لرأس المال الواجب توفره في البنوك.

وقد قامت لجنة بازل في إطار اتفاقية بازل3 برفع كمية رأس المال كالآتي:[3]

– رفع الحد الأدنى لرأس المال الأساسي للأسهم العادية (Common Equity Tier1 CET1) إلى ما نسبته 4.5 % من الأصول المرجحة بمخاطرها، بعدما كانت تمثل 2% في إطار اتفاقية بازل2؛

– رفع الحد الأدنى لرأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) إلى 6% من الأصول المرجحة بمخاطرها، بعدما كانت تمثل 4% في إطار اتفاقية بازل2؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد، " **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل3**"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2013، ص315.

[2] Basel committee on banking supervision, Basel 3 : **A global regulatory frame work for more resilience,** Bank for International settlements, December 2010 (Revised June2011).

[3] John c.Hull, ¨ **Risk Management and financial institutions**¨, fifth edition, Wiley finance series, United State of Amireca, 2018, p382.

– إجمالي رأس المال (شريحة الأولى +الشريحة الثانية) يمثل 8% كحد أدنى من الأصول المرجحة بمخاطرها؛

– إلغاء الشريحة الثالثة.

2.2. الاحتياطات الاضافية لرأس المال: نصت اتفاقية بازل 3 على مجموعة من الهوامش الاضافية لرأس المال وتتمثل فيما يلي:

– **احتياطي الحفاظ على رأس المال:** حيث يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تشكل وسادة، تسمى وسادة أو هامش الأمان ويقدر ب2.5% من الأصول المرجحة بمخاطرها، ويتم اقتطاعها من رأس المال الأساسي[1] ، والغرض من هذه النسبة هو تجنب الوصول إلى الحد الأدنى المتمثل في 8% وتجنب المخاطر والأزمات التي قد تحدث مستقبلا، حيث بإضافة هذا الهامش تصبح المتطلبات الدنيا لرأس المال هي 10.5%.

– **الاحتياطي المعاكس للدورة الاقتصادية:** يتم تكوين هذا الهامش في فترات نمو مستويات الائتمان الممنوح مقارنة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي من أجل احتواء فقاعات الأصول وتغطية أية خسائر قد تنتج عن التقلبات الاقتصادية المستقبلية، وحدد ب(0–2.5%) من الأسهم العادية للشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) خلال أربعة سنوات بدء من 2016 وبنسبة 0.625% سنويا من الأصول المرجحة بمخاطرها حتى بداية 2019، ويهدف هذا الهامش إلى التخفيف قدر الامكان من النمو المفرط في الائتمان في فترات الرواج الاقتصادي على أن يتم استخدامها في فترات التراجع والركود الاقتصادي[2].

– **احتياطي البنوك والمؤسسات المالية المهمة نظاميا:** فيما يخص البنوك والمؤسسات المالية المهمة نظاميا ، فرضت لجنة بازل ضمن اتفاقية بازل3 معايير أكبر على هذه البنوك من أجل تمكينها من استيعاب اكبر للخسائر، لأنه في حال تعرضت هذه الأخيرة للإفلاس سيؤدي ذلك إلى حدوث خسائر مالية كبيرة جدا، مما يضطر بالحكومات إلى إنقاذها، ويطلق على مثل هذا النوع

---

[1] عبد الحميد بوشرمة، مرجع سبق ذكره، 112

[2] سعيد بعزيز، طارق مخلوفي، " **إرساء معايير اتفاقية بازل 3 في النظم المصرفية كسبيل للاحتراز من الأزمات المالية: دراسة حالة الجزائر**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد2، العدد1، جامعة الوادي، الجزائر، جوان 2019، ص85.

من البنوك والمؤسسات المالية المهمة نظاميا مصطلح (Too big to fail) أي بنوك ومؤسسات أكبر من أن تفشل، وتتمثل هذه الاحتياطات أو المعايير الاضافية في متطلبات أعلى لاستيعاب الخسائر وهي تتراوح بين 1-3.5% من رأس المال الأساسي حسب الأهمية النظامية للبنك، ويكون تطبيقها تدريجيا بين 2016و2019[1].

3.2. معايير جديدة للسيولة: شملت اتفاقية بازل3 نسبتين جديدتين لمواجهة متطلبات السيولة إحداهما في الأجل القصير وهي نسبة تغطية السيولة (LCR) والأخرى في الأجل الطويل وهي نسبة صافي التمويل المستقر(NSFR).

- **نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio- LCR):** تتطلب هذه النسبة توافر البنوك على أصول ذات جودة عالية وتتسم بسيولة كبيرة تلبي طلبات السيولة حتى في ظل الظروف الضاغطة لمدة 30 يوم أي شهر[2]، بحيث لا تقل هذه النسبة عن 100% وتحسب كما يلي: [3]

$$\text{نسبة تغطية السيولة (LCR)} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

- **نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio- NSFR):** يعمل هذا المقترح على تشجيع احتفاظ البنك بالمزيد من الأصول متوسطة وطويلة الأجل لتمويل أنشطته المصرفية ، بحيث يحدد الحد الأدنى من التمويل المستقر القائم على خصائص السيولة للأصول وأنشطة البنك على مدى أفق سنة واحدة[4]، وتحسب كما يلي: [5]

---

[1] Roman Goldbach, **Global governance and regulatory failure,** palgrave macmillan, United States of America, 2015, pp185,186

[2] Weidong Tian, ¨ **Commercial banking risk management- regulation in the wake of the financial crisis**¨, palgrave macmillan, United States of America, 2017,p7.

[3] Basel commitee on banking supervision, ¨ **Basel III : the liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools**¨, Bank for International Settlement, January 2013, p7.

[4] عمار عريس، مجدوب بحوصي، " **تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، الجزائر، مارس 2017، ص107.

[5] John c.Hull, op cit, p386.

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{التمويل المستقر المتوفر}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

ومن خلال هذه النسبة نلاحظ توفر عنصرين في النسبة هما: [1]

- **التمويل المستقر المتوفر (Available Stable Funding- ASF)**: الذي يتم تعريفه على أنه ذلك المبلغ من رأس المال وخصوم التمويل المتوقع أن تكون مصدرا موثوقا للتمويل على مدى فترة زمنية تتعدى سنة؛

- **التمويل المستقر المطلوب(Required Stable Funding- RSF)**: وهو عبارة عن جزء من أصول البنك المحتفظ بها (داخل وخارج الميزانية)، التي ينظر إليها على أنها غير سائلة على مدى سنة واحدة.

3-4 نسبة الرافعة المالية(Levrage Ratio): الغرض من هذه النسبة هو تحقيق قيد على الرافعة المالية في القطاع المصرفي كمقياس داعم غير قائم على المخاطر بل يستند إلى التعرض الإجمالي[2]، يتم حسابها وفق المعادلة التالية: [3]

$$\text{نسبة الاستدانة} = \frac{\text{رأس المال الأساسي (الشريحة 1)}}{\text{إجمالي الموجودات}} \geq 3\%$$

3. مدى مسايرة التنظيمات والقوانين المصرفية في الجزائر مع مقررات بازل3

تعد مسألة الالتزام ومسايرة المعايير الدولية للرقابة والإشراف المصرفي وعلى رأسها اتفاقية بازل3 ضرورة وليست خيارا بالنسبة للأنظمة المصرفية العالمية، خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي أثبتت قصور في الرقابة، مما أدى إلى حدوث عدم استقرار مصرفي ومالي على مستوى العالم، لذا سعت الجزائر على غرار كل الدول إلى مسايرة المعايير التي جاءت

[1] عبد الحميد بوشرمة، " **مقررات اتفاقية بازل 3 ومدى تطبيقها في الأنظمة المصرفية للدول العربية-دراسة حالة الجزائر والأردن**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، الجزائر، جوان 2018، ص 112.

[2] Bert Bruggink, ¨ **Basel III building bloks of new regulation**¨, Robabank Nederland, 2010,p8.

[3] Basel commitee, ¨ **Basel III : leverage ratio framwork and disclosure requirements**¨, Bank for International Settlement, Junuary 2014,p1.

بها بازل3 وذلك من خلال وضع مجموعة من القوانين والتنظيمات ضمن قانون النقد والقرض 10/90 من أجل ضبط شروط عمل المصارف ومسايرة مختلف المعايير الدولية.

قام بنك الجزائر المركزي بإصدار مجموعة من الأنظمة والتعليمات بخصوص مختلف المعايير التي يجب على النظام المصرفي الجزائري تطبيقها من أجل مسايرة معايير ومقررات اتفاقية بازل3، وسنتطرق لها فيما يلي:

1.3. بخصوص تحسين نوعية رأس المال: أصدر بنك الجزائر في هذا الإطار النظام 14-01[1] ، حيث يهدف هذا النظام إلى تحديد نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية وتضمن هذا الأخير مايلي:

- تم تحديد معامل أدنى للملاءة قدر بنسبة 9.5% للأصول المرجحة بمخاطرها[2]؛

- يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية (رأس المال الأساسي) كلا من مخاطر القرض، مخاطر التشغيل (المخاطر العملياتية) ومخاطر السوق بنسبة 7% من الأصول المرجحة بمخاطرها كحد أدنى[3]؛

- يتكون بسط معامل الملاءة من الأموال الخاصة القانونية بينما يشمل المقام مخاطر القرض، مخاطر التشغيل ومخاطر السوق، حيث تتضمن مخاطر القرض كلا من مخاطر داخل الميزانية ومخاطر خارج الميزانية[4].

2.3. بخصوص الاحتياطات الاضافية التي جاءت بها بازل3: جاء النظام 14-01 بخصوص الاحتياطات الاضافية بما يلي:

[1] بنك الجزائر، النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية

[2] بنك الجزائر، المادة 2 من النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 الذي يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

[3] بنك الجزائر، المادة3 من النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 الذي يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

[4] بنك الجزائر، المادة 5 من النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 الذي يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

- **احتياطي الحفاظ على رأس المال:** بالإضافة إلى معامل الملاءة نص النظام 14-01 على ضرورة احتفاظ البنوك والمؤسسات المالية بهامش احتياطي أو وسادة أمان إضافية تقتطع من رأس المال الأساسي (أموال خاصة قاعدية) تغطي ما نسبته 2.5% من الأصول المرجحة بمخاطرها[1].

- **احتياطي البنوك والمؤسسات المالية المهمة نظاميا:** بخصوص هذا الاحتياطي نص النظام 14-01 على أنه يمكن للجنة المصرفية أن تفرض على البنوك والمؤسسات المالية الكبرى وذات الأهمية النظامية معايير ملاءة تفوق تلك المحددة سابقا (المواد 2،3،4،5) [2]، إلا أن هذا النظام لم ينص صراحة على مقدار النسبة المفروضة على البنوك المهمة نظاميا وترك المجال مفتوح ومن صلاحية اللجنة المصرفية.

3.3. بخصوص معايير السيولة: بهذا الخصوص أصدر بنك الجزائر النظام 11-04[3]، والذي تضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، وقد نص هذا الأخير على أنه يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تحترم نسبة بين مجموع الأصول في المدى القصير مع الالتزامات في المدى القصير، وسميت هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة، حيث يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تقدم في كل وقت معامل سيولة يساوي 100% على الأقل[4]، ويتم حساب النبة كما يلي:

$$\text{المعامل الأدنى للسيولة} = \frac{\text{الأصول المتوفرة السائلة في المدى القصير}}{\text{الخصوم المستحقة في المدى القصير}} \geq 100\%$$

[1] بنك الجزائر، المادة4 من النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 الذي يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

[2] بنك الجزائر، المادة 7 من النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 الذي يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

[3] بنك الجزائر، النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ومراقبة السيولة.

[4] بنك الجزائر، المادة 3 من النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ومراقبة السيولة.

وقد جاءت بعدها التعليمة 11-07[1]، لتفسر وتفصل في النسبة أو معامل الحد الأدنى للسيولة، حيث حددت العناصر التي تشمل بسط النسبة وكذا العناصر التي تشمل المقام، وقامت بإعطاء كل عنصر معامل ترجيح كل حسب درج سيولته[2] .

4. تحليل استقرار وسلامة النظام المصرفي الجزائري في ظل اتفاقية بازل3

سنحاول في هذا العنصر إبراز مدى تطبيق البنوك والنظام المصرفي الجزائري عامة للمعايير التي نصت عليها الأنظمة والتعليمات التي ذكرناها في العنصر السابق ثم نحلل مذى انعكاس تطبيق هذه المعايير على سلامة النظام المصرفي الجزائري.

1.4. تحليل النسب والمعايير الخاصة باتفاقية بازل3 المطبقة من قبل النظام المصرفي الجزائري

بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر والتي يتم فيها بالتصريح سنويا عن مختلف المعايير والنسب الخاصة بالتنظيم الاحترازي وفق بازل3 ، سنستخرج هذه النسب ونقوم بتحليلها فيما يلي:

1.1.4 معامل الملاءة: حدد بنك الجزائر في النظام 14-01 نسبة الملاءة المقدرة ب 9.5% والتي تحسب كالتالي:

$$\text{معامل الملاءة} = \frac{\text{الأموال الخاصة القانونية}}{\text{مخاطر القرض} + \text{مخاطر العملياتية} \times 12.5 + \text{مخاطر السوق مرجحة} \times 12.5} \geq 9.5\%$$

والجدول الموالي سيوضح مدى التزام البنوك والنظام المصرفي الجزائري بهذه النسبة

الجدول(1-5): تطور نسب الملاءة للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2014-2018)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
الملاءة القاعدية	13.18	15.76	16.25	14.97	14.99

[1] Banque d'Algérie, Instruction N° 07-2011 du 21 Decembre 2011 portant coefficients de liquidité des banque et etablissement financiers.

[2] Banque d'Algérie, Instruction N° 07-2011 du 21 Decembre 2011 portant coefficients de liquidité des banque et etablissement financiers, Article 1-6.

ملاءة النظام المصرفي	15.79	18.40	18.75	19.38	19.06

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة (2014-2018).

الجدول(1-5) الذي يوضح تطور نسب الملاءة في النظام المصرفي الجزائري منذ تطبيق النظام 14-01 سنة 2014 إلى غاية 2017 ، والملاحظ من النسب أن رأس المال القاعدي أو الأساسي مرتفعة وتستوفي النسبة التي فرضتها اتفاقية بازل3 والمقدرة ب6% والنسبة التي فرضها بنك الجزائر من خلال النظام 14-01 والمقدرة ب7%، حيث بلغت هذه النسب 13.31% سنة 2014، 15.75% سنة 2015، 16.33% و15.18% سنة 2017، أما بالنسبة لكفاية رأس المال (نسبة الملاءة الإجمالية) فنلاحظ كذلك استيفاءها للنسبة المفروضة من بازل3 والمقدرة ب8 % والنسبة التي فرضها بنك الجزائر ضمن النظام 14-01 والمقدرة ب9.5% والملاحظ أنها مرتفعة حيث بلغت ما نسبته 19.56 % سنة 2017.

بالنسبة للاحتياطات الاضافية لرأس المال نلاحظ أيضا استيفاء النظام المصرفي الجزائري لها أي لوسادة الأمان المنصوص عليها في النظام 14-01 والمقدرة 2.5%، أما بالنسبة لاحتياطي المعاكس للدورة الاقتصادية فإنه وبالرغم من عدم ادراج هذا الاحتياطي في النظام 14-01 من قبل بنك الجزائر إلا أن النظام المصرفي الجزائري يستوفيها من خلال النسب المرتفعة التي سجلتها نسب الملاءة القاعدية، ونفس الأمر بالنسبة للاحتياطي المخصص للبنوك المهمة نظاميا فرغم عدم التصريح بها وعدم تحديدها إلا أن نسب الملاءة القاعدية يمكن أن تغطيها من خلال استيفاءها للنسبة المحددة في اتفاقية بازل3 والمقدرة ب3.5% .

2.1.4. معيار السيولة: من خلال الجدول الموالي سنعرض نسب الحد الأدنى للسيولة في النظام المصرفي الجزائري للفترة (2011-2018) أي من سنة صدور النظام 11-04 الخاص بمعيار السيولة

الجدول(1-6): تطور الحد الأدنى للسيولة في النظام المصرفي الجزائري في الفترة (2011-2018)

الوحدة: نسبة مئوية(%)

السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	2018

نسبة السيولة	103.7	107.5	93.5	82.1	61.6	58.4	53.9	47.45

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2011-2017).

نلاحظ من خلال الجدول (1-6) تغير في نسب السيولة حيث كانت هذه النسبة تفوق 100% خلال سنتي 2011 و2012، بعدها شهدت تراجع في باقي السنوات حيث بلغت نسبة 58.9% سنة 2017 ، وهذا يدل أن خلال سنتي 2011 و2012 استوفت نسبة السيولة المعدل المنصوص عليه في النظام11-04 والمقدر ب100%بينما في باقي السنوات لم تستوفي هذه النسبة المعدل المنصوص عليه، وهذا راجع إلى ارتفاع الخصوم القصيرة الاجل بصفة اكبر من الاصول قصيرة الأجل.

تقوم اللجنة المصرفية بمراقبة مدى استيفاء البنوك للمختلف المعايير المنصوص عليها من قبل بنك الجزائر، من أجل كشف التجاوزات التي قد تحدث في بعض البنوك[1].

3.1.4. اختبارات الضغط

دخلت هذه الاختبارات حيز التنفيذ في النظام المصرفي الجزائري بداية من سنة 2016، حيث تتم هذه الأخيرة على مستوى مديرية الرقابة على أساس المستندات، ويتم تطبيق " نموذج التوقعات المالية"، بشقيه الفردي النظامي في مجمله، حيث يمنح إمكانية إجراء تمارين القدرة على تحمل الضغوط بترددات مختلفة، وفي انتظار استلام جميع البيانات الاحترازية المفصلة لسنة 2017، تم القيام بتمرين واحد لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط لمجمل المصارف بصفة فردية ثم جماعية، وقد استند هذا التمرين على سيناريوهات قاعدية، وقد استخلص من هذا التمرين استنادا إلى أقسى سيناريو الهشاشة من حيث مستوى الأموال الخاصة والسيولة بشكل فردي وفيما يخص النظام في مجمله[2].

[1] للإطلاع على النقائص والتجاوزات الخاصة بالبنوك أنظر المرجع التالي:

- بنك الجزائر، الفصل السابع " **الرقابة والإشراف المصرفي**"، التقرير السنوي لبنك الجزائر، سنة 2017،ص108

[2] بنك الجزائر، الفصل السابع " **الرقابة والإشراف المصرفي**"، التقرير السنوي لبنك الجزائر، سنة 2017، ص110.

2.4. انعكاس اتفاقية بازل 3 على صلابة وسلامة النظام المصرفي الجزائري

عمل بنك الجزائر من خلال محاولة تكييف الأنظمة والتشريعات الخاصة بالتنظيم المصرفي في الجزائر مع معايير اتفاقية بازل3، وهذا من أجل تعزيز استقرار النظام المصرفي الجزائري والمحافظة على سلامته وصلابته ، من خلال تطبيق معايير بازل3 والقدرة على تحمل الأزمات واستيعاب الخسائر المالية المتوقعة .

وفيما يلي سوف نعرض أهم مؤشرات السلامة في النظام المصرفي الجزائري

الجدول (1-7): مؤشرات الصلابة المالية للنظام المصرفي الجزائري للفترة (2014-2017)

الوحدة: نسبة مئوية(%)

المؤشرات	2014	2015	2016	2017	**2018**
نسبة الملاءة الاجمالية	**15.98**	**18.39**	**18.86**	**19.56**	**19.06**
نسبة الملاءة على الغير	**13.27**	**15.75**	**16.33**	**15.18**	**14.99**
المستحقات غير المنتجة	**21.40**	**27.01**	**34.32**	**34.37**	**40.79**
معدل المستحقات المصنفة	**9.21**	**9.80**	**11.88**	**12.29**	**13.13**
معدل صافي المستحقات المصنفة	**3.20**	**3.98**	**5.40**	**5.98**	**6.33**
معدل مؤونات المستحقات المصنفة	**65.22**	**59.23**	**54.50**	**5.98**	**49.96**
مردودية الأموال الخاصة	**23.55**	**20.34**	**18.14**	**17.84**	**22.38**
مردودية الأصول	**1.98**	**1.83**	**1.86**	**2.01**	**2.42**
نسبة هامش الربح إلى الدخل	**68.51**	**66.82**	**72.64**	**72.65**	**78.78**
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	**37.96**	**27.17**	**23.50**	**23.74**	**19.84**
نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	**82.06**	**61.64**	**58.39**	**53.86**	**47.45**

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2018، ص163.

نلاحظ من خلال الجدول(1-7) أن النظام المصرفي الجزائري يتمتع باستقرار وسلامة مصرفية، حيث تظهر المؤشرات استيفاء مختلف النسب الخاصة بالنظام المصرفي الجزائري للنظم الاحترازية مما يضمن استقرار هذا الأخير وتصديه للأزمات، أما فيما يخص المردودية (نسب الربحية) فنلاحظ تراجعها في السنوات الاخيرة، وهذا راجع لزيادة إجمالي الأصول ، وعموما يمكن القول أن النظام المصرفي الجزائري مستقر نوعا ما ويستوفي أغلب النظم الاحترازية ، إلا أن هذا لا ينفي أنه يحتوي على بعض النقائص وإهمال بنك الجزائر لبعض المؤشرات كمعيار السيولة للمدى الطويل.

المطلب الثالث: جوانب الضعف في النظام المصرفي الجزائري

يعاني النظام المصرفي الجزائري من مجموعة من مكامن الضعف والتي تنعكس بشكل سلبي على قيامه بدوره المنوط به والمتعلق بخدمة التنمية الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي وفيما يلي سنعرض أهم التحديات وجوانب الضعف التي تواجهه.

أولا: التحديات الداخلية

يواجه النظام المصرفي الجزائري مجموعة من التحديات الداخلية والمتمثلة في بعض القصور على مستوى بنوكه ومؤسساته وسنوضح فيما يلي أهم هذه التحديات.

1. **التركز المصرفي:** نتيجة للتركز في نصيب البنوك نلاحظ هيمنة البنوك العمومية في النظام المصرفي الجزائري على السوق المصرفي، وهذا الأمر يحد من درجة المنافسة، حيث تملك البنوك العمومية الستة حوالي 87% من إجمالي الأصول المصرفية وهو ما ينعكس سلبا على تطوير الصناعة المصرفية.

2. **القروض المتعثرة:** إن تراكم مثل هذه القروض يؤدي إلى الحد من قدرة البنوك على أداء مهام الوساطة من خلال انخفاض السيولة المتوفرة لديها وزيادة تكلفة عملياتها[1]، ولقد تأكدت مرة أخرى في سنة 2018 تزايد وتيرة المستحقات غير الناجعة التي تمت معاينتها منذ سنة 2015 لكافة القطاع المصرفي نسبة لإجمالي القروض، حيث بلغت هذه المستحقات 13.13% في 2018، وقد

[1] مايح شبيب هدهود، " **القطاع المالي والمصرفي بين إشكالية الواقع وآفاق الإصلاح**"، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، متوفر على الرابط: https://www.iasj.net/iasj/download/6ac33c02a5e9b6af تاريخ الاطلاع: 2023/01/18 على الساعة 12:45.

نجم هذا الارتفاع لمعدل المستحقات غير الناجعة للقطاع المصرفي عن تصنيف البنوك العمومية لجزء كبير (56%) من القروض الممنوحة في إطار برنامج دعم التشغيل (ANSEJ, CNAC ? ANGEM)، التي بلغت آجال استحقاقها، والتي ساهمت ب 60% في ارتفاع قروضها غير الناجعة[1].

3. ضعف شبكة البنوك: رغم التطور الحاصل في انتشار شبكة الفروع البنكية عبر التراب الوطني إلا أنه لازال هناك سوء توزيع هذه الشبكات والتي بلغت سنة 2018 1619 وكالة مقابل 1606 وكالة في 2017، ولا تزال شبكة البنوك العمومية مهيمنة ب 1151 وكالة سنة 2018 و 373 وكالة بالنسبة للبنوك الخاصة في نفس السنة[2]، كما أن الكثافة المصرفية ليست في المستوى على غرار المعايير العالمية التي تحدد لكل 10000 نسمة وكالة مصرفية، في حين نجد في الجزائر وكالة واحدة لكل 26560 نسمة خلال سنة 2018 وهذا ما يوضح ضعف شبكة البنوك وعدم مسايرتها للمعايير العالمية.

4. ضعف استخدام التكنولوجيا: حيث يحتاج النظام المصرفي الجزائري إلى زيادة الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة وتطبيق البرامج العصرية والتي تسمح له بمواكبة التطورات الحاصلة في الأنظمة المصرفية العالمية و تحقيق المنافسة الداخلية والخارجية.

5. ضعف كفاءة أنظمة الدفع: تعاني أنظمة المدفوعات من ضعف كبير في تسوية المعاملات بين البنوك والبطء في تحصيل الشيكات والتحويلات المالية، مما شجع المتعاملين الاقتصاديين بالتعامل خارج النظام المصرفي، بالإضافة إلى ضعف الربط الشبكي بين فروع البنك الواحد وفيما بين البنوك، وكذا عدم كفاءة الموزعات الآلية للنقود.

ثانيا: التحديات الخارجية

بالإضافة إلى مجموعة التحديات وجوانب الضعف التي تواجه النظام المصرفي الجزائري داخليا توجد مجموعة من التحديات الخارجية التي تؤثر على تطوره ومقدرته على مواكبة التغيرات والتطورات الحاصلة في النظام المالي ككل.

---

[1] بنك الجزائر، " **الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي**"، التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2018، الصادر في ديسمبر 2019، ص87.

[2] المرجع السابق، ص75

1. عولمة الخدمات المالية والمصرفية: والتي ستؤثر بشكل مباشر على أداء البنوك الجزائرية سواء بشكل ايجابي من خلال زيادة حدة المنافسة في ظل التحرير المالي أو بشكل سلبي من خلال عدم تكافؤ المنافسة بين البنوك الأجنبية التي يمتد نشاطها إلى الجزائر مقابل البنوك الجزائرية التي تحتاج إلى إعادة تأهيلها.

2. الالتزام بالاتفاقيات الدولية: حيث يجب على النظام المصرفي الجزائري الالتزام بما جاء في الاتفاقيات الدولية التي تنص على المعايير العالمية للرقابة المصرفية على غرار اتفاقية بازل بنسخها الثلاثة (بازل1، بازل2 وبازل3)، وذلك من أجل تكييف نظامها المصرفي وبنوكها مع هذه المعايير والعمل على تطبيقها من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي للنظام المصرفي والتصدي للأزمات المالية المحتملة والقدرة على مواجهة المخاطر في ظل الظروف الضاغطة، بالإضافة إلى أن تطبيق مثل هكذا معايير يمنح النظام المصرفي الجزائري مكانة وقوة بين مختلف الأنظمة المصرفية العالمية من خلال إبرازه لمتانته وصلابته في ظل الأزمات.

خلاصة الفصل

في الأخير يمكن القول أن النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال مر بعدة إصلاحات بدأت بمرحلة إنشاء نظام مصرفي وطني من خلال عملية تأميم البنوك، ثم تم اللجوء إلى إصلاح مالي ومصرفي سنة 1971 وذلك تماشيا مع المخطط الرباعي الأول بهدف تمويل أكبر للاستثمارات، بعد ذلك نتيجة لأزمة المحروقات التي عرفها العالم جاء الإصلاح المصرفي من خلال قانون القرض والبنك لسنة 1986 بغية تأسيس الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، إلا أنه تميز بالعديد من النقائص والعيوب ولم يستطع التكيف مع الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988، لذلك تم تعديله بموجب القانون 06/88 سنة 1988، والذي نادى باستقلالية البنوك والمؤسسات المالية وضرورة تعديل قواعد التمويل، وبالرغم من ذلك اتضح أنه لا يكفي للانخراط في عجلة اقتصاد السوق، مما استدعى المصادقة على قانون جديد تمثل في قانون النقد والقرض 10/90 لسنة 1990، والذي تضمن إدخال إصلاحات عميقة على النظام المصرفي الجزائري، حيث جاء هذا الأخير ليضع النظام المالي والمصرفي على مسار جديد يتمثل في إعادة تنشيط دور البنوك كوسيط مالي بالإضافة إلى إعطاء أهمية أكبر للنقد والسياسة النقدية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، وقد شهد هذا الأخير مجموعة من التعديلات التي واكبت مختلف التغيرات الاقتصادية والمالية، وكتحليل مختصر لواقع النظام المصرفي الجزائري في الفترة الحالية في ظل قانون النقد والقرض، يمكن القول أنه وبالرغم من الإصلاحات المقدمة إلاّ أن النظام المصرفي الجزائري مزال يعاني قصور وجوانب ضعف تحول دون تمكنه من مواكبة مختلف التطورات على غرار الأنظمة المصرفية المتطورة، وكذا تنعكس سلبا في قدرته على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي ومنه الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثاني:

النظام المصرفي دعامة أساسية لتحقيق الاستقرار النقدي

تمهيد الفصل

يعتبر الاستقرار النقدي هدف تسعى الدول لتحقيقه باعتباره قناة رئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن أجل تحقيق الاستقرار النقدي تستهدف الحكومات معدلات منخفضة من التضخم من أجل ضمان وتعزيز الاستقرار النقدي ومنه تحقيق النمو الاقتصادي، ويعتبر النظام المصرفي هو الدعامة الأساسية لتحقيق الاستقرار النقدي، حيث يسعى هذا الأخير من خلال مؤسساته الممثلة في البنك المركزي والبنوك التجارية بالإضافة إلى مجموع القوانين والأنظمة التي تحكمه إلى تحقيق استقرار في التوزان الداخلي الممثل في استهداف معدلات منخفضة من التضخم وكذا التوزان الخارجي من خلال الحفاظ على استقرار سعر الصرف.

ومن أجل معالجة هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث

المبحث الأول: الاستقرار النقدي؛

المبحث الثاني: إجراءات تحقيق الاستقرار النقدي؛

المبحث الثالث: دور البنوك التجارية في التأثير على الاستقرار النقدي.

المبحث الأول: الاستقرار النقدي

الاستقرار النقدي نواة رئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي تسعى الحكومات لتحقيقه بغية استهداف معدلات منخفضة ومستقرة من التضخم ومن ثم تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي، وسنتناول في هذا المبحث كافة المفاهيم والمتغيرات الخاصة بالاستقرار النقدي.

المطلب الأول: تعريف الاستقرار النقدي ومؤشرات تحقيقه

أولا: تعريف الاستقرار النقدي

هناك عدة تعاريف للاستقرار النقدي نذكر أهمها فيما يلي:

- يعرف الاستقرار النقدي بأنه: " مقياس ذو طبيعة تركيبية لقياس أبعاد التضخم في اقتصاد ما بشكل نسبي بين تطور عرض النقد والطلب عليه، ويعد تحقيق الاستقرار النقدي هدفا تسعى السلطات النقدية للوصول إليه مستخدمة العديد من الوسائل منها وسائل كمية متمثلة في (سعر إعادة الخصم والاحتياطي القانوني والسوق المفتوحة) فضلا عن الوسائل أو الأساليب النوعية (كتوجيه الائتمان نحو قطاعات معينة)"[1].

- يعرف الاستقرار النقدي بأنه: " استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف الدينار وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم، فالاستقرار النقدي يعتبر أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمارات سواء كانت محلية أم أجنبية، وهذه الاستثمارات هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي"[2].

---

[1] ليلى بديوي خضير، " **بعض مؤشرات البنوك التجارية وأثرها في الاستقرار النقدي في العراق للمدة 1991-2015**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 42، العدد 118، العراق، 2019، ص245.

[2] أمية طوقان، " **دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية**"، المنظم يومي 2و3 جويلية، 2005، ص6، متوفر على الموقع: https://Slideshare.net/lbrahimelanany/51492831 تاريخ الاضطلاع: 2021/05/21 على الساعة: 14.47.

– "يرتبط مصطلح الاستقرار النقدي ارتباطا وثيقا باستقرار الأسعار، ومع ذلك يشير استقرار الأسعار ضمنيا إلى استقرار القوة الشرائية المحلية للعملة، وبالتالي يكون له معنى أضيق، حيث يمكن أيضا قياس قيمة العملة من حيث القوة الشرائية في الخارج من خلال سعر الصرف"[1].

من خلال هذه التعاريف التي تطرقنا لها يمكن اعطاء تعريف شامل للاستقرار النقدي كما يلي:

يتمثل الاستقرار النقدي في استقرار المستوى العام للأسعار وكذا استقرار سعر الصرف ويعتبر هدفا أساسيا تسعى السلطات النقدية الممثلة في البنك المركزي إلى تحقيقه من خلال الاعتماد على السياسة النقدية المناسبة.

ثانيا: مؤشرات تحقيق الاستقرار النقدي

توجد مجموعة من المؤشرات والظواهر التي يمكن من خلالها تقييم الوضع النقدي في اقتصاد ما، والحكم على تحقق الاستقرار النقدي من عدمه، ونذكر من بين هذه المؤشرات أو الظواهر ما يلي:[2]

– تحقيق الانسجام بين معدل عرض النقد ومتطلبات الإنفاق العام خاصة الإنفاق الاستهلاكي في الميزانية الاعتيادية والسيطرة على حجم إنفاقها؛

– حصول توازن نسبي بين التدفقات السلعية والتدفقات النقدية لأن أية زيادة في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة في التدفقات السلعية تؤدي إلى فجوة وبالتالي ارتفاع الأسعار، والتضخم؛

– زيادة فعالية دور الائتمان المصرفي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي للقطاع العام إلى جميع القطاعات، أي أن الائتمان يجب أن يوجه للقطاعات الاقتصادية السلعية لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة المعروض السلعي وتخفيف موجة التضخم؛

---

[1] Thammarak Moejak, ¨ **Central Banking theory and practice in sustaining monetary and financial stability**¨, Wiley& Sons, Singapore,2014,p63.

[2] باتع خليفة، " **فعالية السياسة النقدية للتقليل من ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي**"، جريدة المدى، العدد 7– 553، سبتمبر 2005، متوفر على الموقع الالكتروني:
https://almadapaper.net/sub/12-553/p19.htm تاريخ الاضطلاع: 2021/05/23 على الساعة: 10.22

– السيطرة على المصارف الاختصاصية وبرمجة نشاطها المصرفي بحيث يكون موجها لزيادة وتوسيع الطاقات الإنتاجية للقطاع الخاص وليس لتحقيق الأرباح فقط؛

– السيطرة على نشاط مكاتب الصيرفة لجعلها وسيلة من السياسة النقدية للسيطرة على المعروض النقدي وليس للمضاربة؛

– تثبيت واستقرار الأسعار في السوق المحلية؛

– المحافظة على نظام سعر الصرف يتلاءم مع حاجات الاقتصاد الوطني؛

– المساعدة في توفير السيولة النقدية وتوجيه الائتمان إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية؛

– المساعدة على الحفاظ على مستوى مناسب من القوى العاملة وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

المطلب الثاني: متغيرات تحديد الاستقرار النقدي

يبرز الاستقرار النقدي من خلال مجموعة من المتغيرات التي يمكن من خلالها تحديد درجة الاستقرار النقدي في اقتصاد ما، وتتمثل هذه المتغيرات في التضخم (المستوى العام للأسعار)، معدل الفائدة وسعر الصرف.

أولا: التضخم

يعد التضخم من الظواهر الأساسية التي تدخل ضمن إطار الاقتصاد الكلي، وقد نال اهتمام الكثير من الاقتصاديين وذلك من أجل إعطائه مفهوما واضحا وقياسه انطلاقا من أسبابه المحورية.

1. تعريف التضخم

يعد التضخم ظاهرة متعددة الأبعاد ومعقدة، لذا كان من الصعب إعطاء تعريف شامل ومحدد للتضخم، إلا أن هناك تعريفات تتفق في مصف ظاهرة التضخم نذكر منها:

– يعرف على أنه: " زيادة الطلب الكلي الفعلي عن كمية المنتجات الكلية الحقيقية التي يستطيع الجهاز الإنتاجي إنتاجها عند مستوى التشغيل الكامل، زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار"[1].

– يعرف أيضا بأنه: " الارتفاع في المستوى المتوسط لأسعار التجزئة، شريطة أن يكون دائم ونهائي ومستمر"[2].

– يعرف كذلك على أنه: " ارتفاع الأسعار كما طبق اصطلاح التضخم بالتوسع مع الزيادة في النقود دون أن يصاحبها زيادة مماثلة في السلع والخدمات مما يترتب عليه ارتفاع حاد في المستوى العام للأسعار، أي انخفاض القدرة الشرائية"[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للتضخم كما يلي:

هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وانخفاض القدرة الشرائية لوحدة النقد الناتج عن عدم مجاراة العرض الكلي للطلب الكلي.

2. أنواع التضخم

يظهر التضخم في عدة أنواع وصور سنذكر أهمها فيما يلي:

1.2. حسب قوة التضخم:

بمعنى يرتب التضخم حسب درجة قوته(أو نسبته) خلال السنة، ولذلك نوعين أساسين للتضخم هو:

---

[1] علي كنعان، " **النظام النقدي والمصرفي السوري–مشكلاته واتجاهات إصلاحه**"، الطبعة الأولى، دار الرضا للمعلومات، 2000، ص227.

[2] محمد طلحة، " **قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) للفترة الممتدة 1970–2017**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018–2019، ص18.

[3] مجيد عبد الفتاح سليمان، " **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**"، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص31.

– **التضخم المعتدل:** ويدخل ضمنه التضخم المحفز والتضخم الزاحف، حيث تكون الأسعار في الارتفاع بمعدلات بسيطة وتدريجية ومستمرة، نجد مثل هذا النوع في بداية عملية التنمية للدولة، وعادة ما يعتبر مقبولا وضروري لعملية التنمية، لأن أرباح أصحاب المشروعات تزداد مما يشجعهم على زيادة الاستثمار، ثم إنه يمكن أن تتحكم فيه الدولة وتعالجه بالسياسات المالية والنقدية، وقد ظهر هذا النوع في كل من الولايات المتحدة وانجلترا خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي ، والحد الأدنى الذي يمكن أن تصل إليه قوة هذا النوع هو 5% ، وعند هذا السقف سيصبح توطئة للتضخم الجامح[1].

– **التضخم الجامح:** أو السريع وهو من أخطر أنواع التضخم وفيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير دون توقف وبسرعة قد تصل إلى 50% ليتحول إلى تضخم مريع قد يهدد بانهيار النظام النقدي، حيث تنخفض قيمة النقود إلى درجة كبيرة جدا، فتفقد قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيم، مما يدفع بالحكومة إلى إصدار عملة جديدة أو التخفيض من قيمتها وما ينتج عن ذلك من آثار سلبية على المتعاملين الاقتصاديين[2].

2.2. حسب مصدر التضخم:

ونجد في ذلك التضخم المحلي والتضخم المستورد.

– **التضخم المحلي:** وهو الذي يحدث بسبب العوامل الاقتصادية والسياسية الداخلية للبلد.

– **التضخم المستورد:** بحكم انفتاح اقتصاديات العالم وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي خاصة مع تكريس مفهوم العولمة الاقتصادية والتي تعتبر منظمة التجارة العالمية أحد أدواتها، جعل هذه

[1] سليمان بوفاسة، " **أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي**" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص ص 212،213

[2] كريمة يوسفي، " **استهداف التضخم في دول المغرب العربي دراسة قياسية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017/2016، ص50.

الاقتصادات تؤثر وتتأثر ببعضها، ومن ذلك لا يتوقف مسار التضخم عند حدود الدولة، بل يتعداها إلى الدول الأخرى، ومن هنا ينبغي التمييز بين التضخم المحلي الذي ينشأ نتيجة تفاعلات اقتصادية داخلية، والتضخم المستورد الذي ينشأ خارج حدود الدولة[1]

3.2. حسب إشراف الدولة على جهاز الأسعار

وفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين:

- **التضخم الطليق(المكشوف):** وهو التضخم الذي تكون فيه الزيادة في الأسعار والأجور إضافة إلى النفقات الأخرى التي تتصف بالمرونة النسبية، دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، ما يؤدي إلى تفشي ظاهرة التضخم، فترتفع مستويات الأسعار بمعدلات أكبر من معدلات زيادة التداول العامة[2].

- **التضخم المكبوت (الكامن):** أو المقيد وهو تضخم لا يصاحبه في كل الأحيان ارتفاع في الأسعار، فقد يحدث ارتفاع في الأسعار ولكن لا يعكس ذلك كل القوى التضخمية نظرا لتدخل الدولة وإشرافها على جهاز الأسعار عن طريق نظام التسعير الإجباري، أي أنها تمنع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل في وضع ضوابط وقيود تحول دون اتفاق كلي وارتفاع الأسعار[3].

---

[1] حميد عزري، رابح خوني، " **أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر باستخدام منهجيةARDL للفترة (1990-2018)**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد4، العدد2، الجزائر، 2020، ص217.

[2] المرجع السابق، ص216.

[3] حسين بن سالم جابر الزبيدي، " **التضخم والكساد**"، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2011، ص31.

3. أسباب التضخم

هناك ثلاثة أسباب أساسية للتضخم، فمنها ما هي ناتجة عن الطلب الكلي ومنها ما هي ناتجة عن التكاليف، وثالثة ناتجة عن الهيكل الاقتصادي العام.

1.3. التضخم الناشئ عن الطلب: توجد عدة عوامل تشجع وتحفز الطلب الكلي نحو الارتفاع وهي التي تدفع الأفراد والمشاريع لزيادة الإنفاق الكلي ومنه ارتفاع الأسعار ومن أهمها نذكر:[1]

– **زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري:** تعبر زيادة الإنفاق عن الاستخدام الكامل من العوامل التي تعكس زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند ذلك المستوى من التشغيل ويكون التضخم كنتيجة لتلك الزيادة لأن زيادة الإنفاق الكلي لم يقابلها زيادة في السلع المعروضة اي هناك فائض في الطلب مع عرض ثابت من المنتجات والسلع في ظل التشغيل الكامل، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي يعتبر سبب من أسباب التضخم؛

– **التوسع في فتح الاعتمادات من قبل البنوك:** إن قيام البنوك التجارية بالتوسع في منح القروض والاعتمادات إلى المستثمرين يعتبر من بين العوامل الرئيسية في ضخ المبالغ المالية الكبيرة في الأسواق ويحصل ذلك عندما ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج وذلك عن طريق تخفيض سعر الفائدة وبالتالي جذب رجال الأعمال إلى الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار معلنا عن ظاهرة تضخمية سببها الأول الائتمانات التي فتحتها البنوك للمستثمرين؛

– **العجز في الميزانية:** يعتبر هذا الأسلوب وسيلة سهلة تلجأ إليها الحكومات والدول من أجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية المقبلة على تنفيذها وذلك من خلال تشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع، حيث أن العجز في الميزانية عادة ما تعتمد الدولة إحداثه لتطبيق سياستها فتذهب إلى

[1] شهاب مجدي محمود، " اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص ص74-76.

توفير النفقات اللازمة بوسائل متعددة، والمقصود من إحداث عجز في الميزانية هو الزيادة في النفقات العامة عن الإيرادات العامة حيث أن عجز الميزانية طريقة تلجأ إليها الحكومات وهي تعلم آثارها السلبية إلا أنها تفرض أن ذلك يؤدي إلى ازدهار الحركة الاقتصادية وحدوث الرواج وبإمكانها تنفيذ كل برامجها وهذا في حالة ما قبل التشغيل الكامل، لكن في حالة التشغيل الكامل عندما تكون جميع العناصر الإنتاجية مشغلة فإن النفقات تكون هي السبب في ارتفاع الأسعار لعدم التوازن بين العرض السلعي والانفاق العام؛

– **الارتفاع في معدلات الأجور**: يعتبر ارتفاع نسبة الأجور سببا مباشرا في خلق التضخم وارتفاع الأجور ناتج عن الحرية التي تسمح بها الأنظمة الاقتصادية للنقابات العمالية بالسماح لهم بالإضرابات من أجل تحقيق مطالبهم التي تتعلق بالزيادة في الأجور فهذه الزيادة ترفع من حدة التكاليف الإنتاجية مما ينقص من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل.

2.3. التضخم الناتج عن انخفاض العرض الكلي: إن اختلال التوازن بسبب الطلب الكلي والعرض الكلي ليس بالضرورة راجع إلى وجود فائض في الطلب وإنما قد يرجع إلى انخفاض في المعروض من المنتجات والسلع مع بقاء مستوى الطلب الكلي الفعلي سائدة لأن الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعلي وذلك راجع لبعض الأسباب نذكر منها:[1]

– **الوصول إلى مرحلة الاستخدام الكامل:** ربما يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل لمجمل العناصر الإنتاجية بحيث يكون الجهاز الإنتاجي عاجز عن تلبية متطلبات الطلب الكلي المرتفع فيحدث ارتفاع في الأسعار مما يؤدي إلى التضخم؛

[1] أحمد هني، " **العملة والنقود**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص114.

– **عدم مرونة الجهاز الإنتاجي:** حينما يكون الجهاز الإنتاجي غير مرن لمتطلبات السوق بتزويد السوق بالسلع الضرورية والمنتجات ذات الطلب العالي، وعدم المرونة يرجع إلى نقص في المواد الأولية أو الأساليب المتبعة لا تواكب التطورات الحاصلة أو نقص في العمال؛

– **النقص في رأس المال العيني:** إن النقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل يؤدي إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي مما يحدث الفرق بين النقد المتداول والسلع المعروضة والمنتجات التي تمثل العرض الكلي وبالتالي ظهور التضخم الذي يتمثل في انخفاض العائد الإنتاجي المعروض عند الطلب الكلي الفعال.

3.3. التوقعات والأوضاع النفسية: تعتبر العوامل النفسية أكثر من العوامل الاقتصادية في ارتفاع الطلب الكلي الفعال في ظهور التضخم وخاصة في فترات الحروب تلعب الحالات النفسية للأفراد دورا كبيرا حيث يكون أثرها فعالا لأن الظروف مهيأة لاستقبال التنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا مما يؤدي إلى زيادة حركة النشاط الاقتصادي والانتعاش، ويؤدي ارتفاع الأسعار حيث يقوم المنتجين باستغلال أصولهم الحالية للحصول على نسبة أكبر من الأرباح فتزداد الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي الفعال والعكس عند التنبؤ بانخفاض الأسعار[1].

4. آثاره وسياسات معالجته

يعكس التضخم آثارا كبيرة على الاقتصاد مما يجعل اقتصاديات الدول تتبع سياسات مختلفة لمعالجته كل حسب طبيعة اقتصاده وظروف دولته والسياسات الملائمة له.

1.4. الآثار الاقتصادية للتضخم

[1] شهاب مجدي محمود، مرجع سبق ذكره، ص93.

للتضخم آثار وأبعاد اقتصادية كبيرة على النحو التالي:[1]

– **أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود:** يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية، وينعكس ذلك في إضعاف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية، كما يؤدي إلى اتجاه الأفراد إلى إنفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر وشراء السلع المعمرة والعقارات والعملات الصعبة خوفا من ارتفاع أسعارها مستقبلا مما يضعف عملية الادخار، وبالتالي تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة؛

– **أثر التضخم على الادخار:** ينتج عن التضخم ارتفاع القدر المخصص من موازنات الأسر والشركات والحكومات على الإنفاق على الاستهلاك، من ثم تقليل قدرتها على الادخار والاستثمار في المستقبل؛

– **أثر التضخم على ميزان المدفوعات:** يؤثر التضخم سلبا على ميزان المدفوعات خاصة في الدول التي تسجل معدلات مرتفعة من التضخم، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى انخفاض قدرة صادرات الدولة على المنافسة مقارنة بأسعار السلع المنافسة لها دوليا، فتقل الصادرات بالنسبة لتلك الدولة، مما يحدث عجزا في ميزان المدفوعات؛

– **تأثير التضخم على توزيع الثروة:** يحدث التضخم تفاوتا في توزيع الدخول لصالح أصحاب الثروات، حيث تلجأ البنوك المركزية عادة إلى محاربة التضخم عن طريق رفع الأسعار الفائدة لخفض مستويات الطلب، فيما يتضرر جراء التضخم العمال والموظفون نظرا لانخفاض القيمة الحقيقية لأجورهم ورواتبهم حال ارتفاع معدل التضخم، يهدد هذا التفاوت الاستقرار الاقتصادي الضروري لدفع عجلة التنمية؛

[1] رانيا الشيخ طه، " **التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته**"، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، صندوق النقد العربي، 2021، ص ص 6-8.

– **أثر التضخم على هيكل الإنتاج:** يوجه التضخم رؤوس الأموال إلى الأنشطة الاقتصادية التي لا تفيد النهضة الاقتصادية في مراحلها الأولى، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية، على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي هي أساس تحقيق النمو الاقتصادي.

2.4. سياسات معالجة التضخم

يمكن علاج التضخم من خلال السياسات التي تؤثر على جانب الطلب الكلي ومن أهمها السياستين النقدية والمالية ذلك على النحو التالي:

– **السياسة النقدية:** تهدف هذه السياسة على السيطرة على التضخم لتحقيق استقرار السعر وتوفير إطار للنمو الاقتصادي غير التضخمي ولتحقيق هذه الأهداف، تحاول السياسة النقدية المحافظة على الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني متماشيا مع القابلية الإنتاجية للاقتصاد الوطني على خط واحد تقريبا أو مع العرض الكلي، وتتولى المصارف المركزية وضع وتنفيذ السياسات النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية[1].

– **السياسة المالية:** تتمثل في الاستراتيجيات التي تتبعها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال تحكمها في إيراداتها والسيطرة على مصادر هذه الإيرادات وطريقة تسيير هذه الإيرادات في عملية الإنفاق الحكومي[2]، ترتكز الدولة على اتباع السياسة المالية عادة عندما لا تحقق نجاحا في استعمال السياسة النقدية في محاربة التضخم.

---

[1] كريمة يوسفي، مرجع سبق ذكره، ص66.

[2] علي بلعزوز، " **محاضرات في النظريات والسياسات المالية النقدية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص159.

ثانيا: سعر الصرف

إن الحفاظ على استقرار العملة المحلية يعتبر من الأولويات الأساسية للسياسة النقدية في أي بلد كان ويعتبر من الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، لذا تسعى اقتصاديات الدول خاصة السلطات النقدية المختصة إلى اتباع سياسات لضمان الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة تجنبا للآثار السلبية الناتجة عن الأزمات ومنه ضمان الاستقرار النقدي.

1. مفهوم سعر الصرف

1.1. تعريف سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه: " عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر، فالتسعير المباشر هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، أما التسعير غير مباشر فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية"[1].

يعرف كذلك بأنه: " هو سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها"[2].

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن سعر الصرف هو عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي، أو عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية.

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره،2010، ص96.

[2] مجدي محمود شهاب، " **الاقتصاد الدولي المعاصر**"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص244.

2.1. أهمية سعر الصرف

تتمثل أهمية سعر الصرف فيما يلي:[1]

– يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يساهم في تسهيل المعاملات الدولية المختلفة وضمان تسويتها؛

– يساهم سعر الصرف في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المرتبطة بالتوازنيين الداخلي والخارجي؛

– يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، ويحدد سوق الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية؛

– يعتبر سعر الصرف هدفا وسيطا للسياسة النقدية، كما يعتبر أحد قنوات انتقال آثار السياسة النقدية، وبذلك يساهم في تحقيق أهداف السياسة النقدية ومنه تحقيق الاستقرار النقدي.

2. أشكال سعر الصرف

يوجد أربعة أشكال لسعر الصرف وهي:

1.2. **سعر الصرف الفعلي الإسمي:** سعر الصرف الإسمي بين عملتين TCN هو السعر الذي يعبر به عن سعر عملة بواسطة عملة أخرى، ويتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة[2]، وقد يكون سعر الصرف الاسمي رسميا أو موازيا.

---

[1] سمير فخري نعمة، " **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص15،16.

[2] الطاهر قانة، " **اقتصاديات صرف النقود والعملات**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص10–11.

2.2. سعر الصرف الحقيقي: سعر الصرف الحقيقي هو عبارة عن معدل الصرف الاسمي مرجحا بمستويات الأسعار النسبية(يأخذ بعين الاعتبار المستوى العام للأسعار في البلدين)، ويتم حسابه بالصيغة التالية:

TCR−TCN(P*/P)

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر الصرف الاسمي (عدد الوحدات الوطنية مقابل وحدة أجنبية واحدة).

p(*p): الرقم القياسي للأسعار المحلية (الأجنبية) CDI.

3.2. سعر الصرف الفعلي الحقيقي: الراجح أن سعر الصرف الفعلي الاسمي عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون لهذا المؤشر دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لابد أن يخضع بالتصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية[1].

3. أنظمة سعر الصرف

تختلف العوامل المؤثرة في الطلب على الصرف و تتحكم في سعره و ذلك باختلاف نظم الصرف والمدفوعات، ومن تلك النظم ما يلي:

1.3. نظام الصرف الثابت: عرفت مرحلة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين نظام الصرف الثابت في وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، حيث طبقت الدول فيه قاعدة الذهب وربطت قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب[2]، ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب أن يحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض، وكذلك فإنه في ظل قاعدة الذهب، لايتغير

[1] جبيل محمد خالد، " **أساسيات الاقتصاد الدولي**"، الطبعة الأولى، الأكاديميين للنشر، الأردن، 2014، ص182.

[2] عادل أحمد حشيش، شهاب مجدي محمود، " **أساسيات الاقتصاد الدولي**" ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 182.

سعر الصرف بل يظل ثابتا، لأنه إذا ارتفع ثمن إحدى العملات فيكفي أن يقوم الأفراد بشراء الذهب ثم بيعه لدولة هذه العملة بسعر التعادل، ما يضمن عودة قيمة العملة إلى الأصل[1].

2.3. نظام سعر الصرف المرن: إن نظام سعر الصرف المرن يعني ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقا لقوى العرض والطلب كأية سلعة أخرى، ويعطي نظام سعر الصرف المرن الحرية لصانعي السياسات في أثناء اتخاذ القرارات الملائمة للاقتصاد المحلي، في ظل هذا النظام، تعفى السلطات النقدية من التدخل لتصحيح التقلبات التي تحدث في أسعار الصرف، إلا في الحالات التي ترتبط ببروز تقلبات كبيرة في أسعار الصرف بفعل الأزمات[2].

المطلب الثالث: قياس الاستقرار النقدي

يتم قياس الاستقرار النقدي من خلال مجموعة من المؤشرات تتمثل أهمها في معامل الاستقرار النقدي أو ما يسمى معيار الضغط التضخمي والمضاعف النقدي.

أولا: معامل الاستقرار النقدي(معيار الضغط التضخمي)

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي يتم من خلاله دراسة الاستقرار النقدي أو قياسه ومعرفة مدى تحقيقه.

1.تعريف معامل الاستقرار النقدي: هو مقياس ذو طبيعة تركيبية لقياس أبعاد العملية التضخمية في اقتصاد ما، وهذا بالاستناد إلى بعض تحليلات نظرية كمية النقود التي تنص على أن الزيادة

---

[1] أحمد فريد مصطفى، " **الاقتصاد النقدي والدولي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص ص385،386.

[2] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، " **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات**"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 91،92.

في كمية النقود إذا لم تتناسب مع الزيادة المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإن ذلك يتسبب في التضخم[1].

يستند هذا المعيار على نظرية كمية النقود التي تنص على الزيادة في كمية النقود، دون روابط محكمة بينها وبين الزيادة التي تحدث في الناتج القومي الحقيقي هي المناخ الملائم لوجود التضخم والمنطق ككل من وراء هذا المعيار هو أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة بنسبة أكبر من الزيادة التي تتلاءم مع زيادة الناتج القومي الحقيقي فإن هذا سيتمثل في شكل وجود فائض طلب، أي وجود لاختلاف حقيقي بين تيار الانفاق النقدي وبين تيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع[2].

2. الصيغة الرياضية لمعيار الاستقرار النقدي

إن معرفة حجم الكتلة النقدية أو على وجه أوسع، معرفة حجم السيولات (L2= M2/PIB) في نهاية كل عام تبدو ضرورية لضمان صواب ودقة التحليل الاقتصادي، لكن من المهم أيضا علاوة على ذلك معرفة ما إذا كان تدفق التسديدات بالنقد خلال فترة معينة قد ارتفع أو انخفض، أو بمعنى آخر تحديد كثافة استخدام النقد أس سرعة تداوله(V2)[3]، والتي يعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$V2= PIB/M2$$

[1] سليم موساوي، " **أثر التمويل عن طريق الائتمان المصرفي على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)**، مجلة معارف ، المجلد 10، العدد 19، ديسمبر 2015، ص315.

[2] عبد الفضيل محمود، " **مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص ص 24.23.

[3] ملاك وسام، " **النقود والسياسات النقدية الداخلية، قضايا نقدية ومالية**"، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000، ص194.

إضافة إلى بعض المؤشرات الكمية الخاصة برصد وضعية السياسة النقدية، ومن أهمها معامل الاستقرار النقدي (B2).

والذي يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$B2 = \frac{\Delta M2/M2}{\Delta PIB/PIB}$$

B2: معامل الاستقرار النقدي.

ΔM2/M2: نسبة التغير في الكتلة النقدية معبر عنها عامة ب M2.

ΔPIB/PIB: نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.

بالنسبة لمعامل الاستقرار النقدي، فحسب فريدمان إذا كان المعدل مساو للواحد(B2=1) فهناك استقرار نقدي كامل، وإن كان أكبر من الواحد(B2›1) فالاقتصاد يعرف حالة تضخم خفيفة أو حادة حسب القرب أو البعد من الواحد، وتكون في حالة انكماش في حالة تحقيق المعامل لقيمة أقل من واحد (B2‹1)[1].

ثانيا: المضاعف النقدي

للمضاعف النقدي (Money Multiplier) دورا هاما في إعطاء السلطة النقدية مؤشرات عن العوامل المؤثرة في تقلبات عرض النقود، وللحد من هذه التقلبات يمكن المضاعف النقدي السلطة النقدية من التحكم في القاعدة النقدية.

[1]عبد الرزاق بن عمرة، " **السياسة النقدية من خلال الانتقال والتأثير دراسة تحليلية قياسية**"، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، الجزائر، 2020، ص310.

1. **تعريف المضاعف النقدي:** يعرف المضاعف النقدي على أنه نسبة العرض النقدي (Money Spply) على القاعدة النقدية (Base Money)[1]، وهو ينصرف إلى مقدرة البنوك على خلق النقود عن طريق القروض التي أصلها مدخرات، فكلما زادت نسبة تكاثر النقود التي تمثل المضاعف النقدي عن الواحد فهو دلالة على عدم مقدرة البنوك على ذلك، وأن البنوك تعرف شح في السيولة أو الربحية ضعيفة في منح الائتمان مما يجعلها تعطل آلية منح القروض فيما بينها[2].

2. **الصيغة الرياضية للمضاعف النقدي:** المضاعف النقدي هو المعامل العددي الذي يوضح عدد المرات التي يتضاعف بها عرض النقد نتيجة التغير الحاصل في المتغيرات المكونة له سواء كان ارتفاعا أم انخفاضا، فانخفاض قيمة المضاعف النقدي إلى أقل من الواحد الصحيح يدل على ضعف الائتمان المقدم من قبل الجهاز المصرفي، أي هو نسبة تستخدم لقياس مقدرة البنوك على خلق النقود في الاقتصاد الوطني، ويمكن حسابه من خلال المعادلة التالية:[3]

$$m = \frac{1 + k}{r(1 + t + g) + k}$$

حيث أن:

$$k = \frac{C}{D}, t = \frac{T}{D}, g = \frac{G}{D}$$

و $r = \frac{R}{D+T+G}$

[1] Barry siegel, ¨ **Money, Banking and the Economy**¨, Academic press, United states of America, 1982, p524.

[2] حسين ديكان درويش الدليمي، مصطفى جواد كاظم البكري، " **أثر المضاعف النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2017)**، مجلة الإدارة والإقتصاد، المجلد9، العدد 36، 2020، ص120.

[3] المرجع السابق، ص121.

حيث أن: m قيمة المضاعف النقدي، C: صافي العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي، D: ودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية، T: الودائع الزمنية (ودائع التوفير والادخارية)، G: الودائع الحكومية، R: الاحتياطي النقدي للبنوك، K: صافي العملة في التداول إلى الودائع الجارية.

ومن خلال علاقة المضاعف النقدي بالسياسة التوسعية أو الانكماشية ودوره في التحكم النسبي بالعرض النقدي نفهم أن المضاعف النقدي يتأثر بأدوات السياسة النقدية، فالمضاعف النقدي يزداد كلما قام البنك المركزي في زيادة المدخرات مثل أن يقوم بخفض الاحتياطي الإلزامي مثلا فيستطيع البنك التجاري من السيولة الناجمة عن فرق الاحتياطي الإلزامي مثلا، فهذا يستطيع البنك التجاري من السيولة الناجمة عن فرق الاحتياطي الإلزامي لمنحها على شكل قروض فيزداد المضاعف النقدي، وأيضا يتأثر المضاعف النقدي كلما زادت الودائع من خلال زيادة مقدرة البنوك على خلق النقود والعكس صحيح، وفي نفس الإطار تساهم أسعار الفائدة هي الأخرى في التأثير على المضاعف النقدي فكلما انخفضت أسعار الفائدة ارتفع الطلب على القروض ومن ثم تغيير معدل المضاعف النقدي إلى الأعلى[1].

[1] المرجع السابق، ص ص120،121.

المبحث الثاني: إجراءات تحقيق الاستقرار النقدي

يعتبر الاستقرار النقدي هدف تسعى الأنظمة المصرفية لتحقيقه وذلك من خلال اعتماد قوانين مصرفية تطبقها البنوك بغية الوصول إلى هذا الهدف وكذا اتباع البنك المركزي مجموعة من الإجراءات من خلال سياسته المختلفة وباعتباره السلطة النقدية المسؤولة عن ذلك.

المطلب الأول: السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي وعلاقتها بالاستقرار النقدي

إن التغير في العرض النقدي يؤثر مباشرة على القوة الشرائية للنقود، ومن ثم على النشاط الاقتصادي ككل، ولذلك وجب تنظيمه بما يتوافق مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، هذا التنظيم لحجم النقود في المجتمع لتحقيق الأهداف الاقتصادية المحددة، وإخضاع الائتمان لنفس هذه الأهداف يتحقق عن طريق البنك المركزي باستعماله لمجموعة من الإجراءات والأدوات، تتبلور فيما يسمى بالسياسة النقدية.

أولا: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها

إن دراسة السياسة النقدية كجزء من السياسة الاقتصادية العامة يتطلب الوقوف على هيكل استراتيجية السياسة النقدية، ضمن إطار عمل يتكون من مجموعة من الأهداف التي تسعى هذه السياسة لتحقيقها.

1. **تعريف السياسة النقدية:** هناك عدة تعاريف للسياسة النقدية نقتصر على البعض منها:

- عرفها الاقتصادي (G.L Bash) "هي كل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصوره فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عمله أو ودائع أو سندات حكومية"[1].
- عرفها جونسون (Johanson) بأنها: " الأداة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على عرض النقد من خلال التحكم به لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية"[2].
- عرفها فوزي القيسي فلقد عرفها كما يلي: " هي التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية، بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان، باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية"[3].

يمكن أن نستخلص من التعاريف السابقة أن السياسة النقدية ما هي إلا مجموعة من الإجراءات التي يتبناها البنك المركزي للتحكم في المعروض النقدي بما يتناسب والوضعية الاقتصادية بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطن.

2. أهداف السياسة النقدية

للسياسة النقدية هدفين أولها الأهداف النهائية والتي تسعى لها دوما السياسة الاقتصادية العامة، وذلك باعتبارها أداة أو وسيلة من الوسائل الظرفية للسياسة الاقتصادية في أي اقتصاد كان،

---

[1] ظافر حميد حسون، " **الاتجاهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق وطبيعة علاقتها بالسياسة المالية**"، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 10، ص2.

[2] نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، " **السياسات الاقتصادية، الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص13.

[3] حاج سليمان ربيعة، نور الدين مناقر، " **تطور السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق أهدافها – دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2017**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: " **التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية**"، المنظم في جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر يوم 14 نوفمبر 2019، ص297.

وبلوغ تلك الأهداف النهائية لن يتأتى إلا من خلال المرور بالنوع الثاني وهي الأهداف الوسيطية والتي قد تختلف من دولة إلى أخرى لعدة اعتبارات، وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (تنظيم وتسيير العرض النقدي) ومعدلات الفائدة، قصد التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام، وتسعى السياسة النقدية إلى ضمان التوازن الاقتصادي العام، بشطريه التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الخارجي، فالشطر الأول يتحقق نتيجة ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار (محاربة التضخم)، تحقيق العمالة أو التشغيل الكامل (محاربة البطالة) وتحقيق النمو الاقتصادي، أما الشطر الثاني فيتمثل في توازن ميزان المدفوعات من خلال ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية بالمقارنة مع نظيراتها الأجنبية ومحاولة تحقيق التوازن في الميزان التجاري، المالي والرأسمالي، هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري لكالدور[1].

فيما يلي سنعرض الأهداف الأولية، الوسيطية والنهائية للسياسة النقدية المخططة من طرف السلطة النقدية .

1.2.الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تعتبر الأهداف الأولية بداية الاستراتيجية للسياسة النقدية، حيث من خلالها يقوم البنك المركزي بالتأثير على الأهداف النهائية، وتتضمن الأهداف مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى تتكون من مجمعات الاحتياطات النقدية، أما المجموعة الثانية تتعلق بظروف سوق النقد.

[1] عائشة عميش، سهام طرشاني، " **السياسة النقدية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2017)**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: " **التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية**"، المنظم في جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر يوم 14 نوفمبر 2019 ، ص ص252،251.

1.1.2.مجمعات الاحتياطات النقدية: تتضمن هذه المجمعات القاعدة النقدية، احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة، حيث تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور هذه الأخيرة التي تحوي الأوراق النقدية، النقود المساعدة ونقود الودائع، كما تتكون القاعدة النقدية من الاحتياطات المصرفية التي تتضمن ودائع البنوك لدى البنك المركزي، الاحتياطات الإجبارية والإضافية وكذا النقود الموجودة في خزائن البنوك، أما الاحتياطات للودائع الخاصة فهي تشمل الاحتياطات الإجمالية المطروحة منها الاحتياطات الإجبارية لدى البنك المركزي والودائع في البنوك الأخرى منها الاحتياطات المقترضة[1].

2.1.2.ظروف سوق النقد: وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى من سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية وهو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك، كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذونات الخزينة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تقرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها[2].

2.2. الأهداف الوسيطية للسياسة النقدية: يلجأ البنك المركزي إلى استراتيجية مختلفة لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه، وبعد أن يقرر أهدافه

[1] سيد أحمد زناقي، " **السياسة النقدية لتحقيق استقرار اقتصادي – حالة الجزائر 2003-2014**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص45.

[2] صالح مفتاح، " **النقود والسياسة النقدية (المفهوم- الأهداف – الأدوات)**"، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص125.

بالنسبة للعمالة، ومستوى الأسعار، فإنه يختار مجموعة من المتغيرات لكي يستعرض إحداث تغير في تلك المتغيرات وتسمى تلك الاستهدافات بالأهداف الوسيطية، والمقصود بالأهداف الوسيطية بأنها" تلك المتغيرات النقدية المراقبة من طرف السلطة النقدية، والتي من خلال ضبطها يمكن الوصول إلى الأهداف النهائية"[1].

تتمثل الأهداف الوسيطية في:

1.2.2. معدلات الفائدة: والتي شكلت المتغيرة الوسيطة المميزة في النظرية النقدية الكينزية، حيث نادى الكينزيون بضرورة الحفاظ على معدلات الفائدة عند حدها الأدنى بهدف تشجيع الاستثمارات ومن ثم الطلب الكلي، ويعمل البنك المركزي على مراقبة معدلات الفائدة لأن مستواها وتطورها يؤثران مباشرة على سلوكيات المتعاملين الاقتصاديين من حيث الإستهلاك والإدخار كما تؤثر هذه المعدلات كذلك على اختيارات مالكي رؤوس الأموال بين استثمارها وتوظيفها[2].

2.2.2. المجمعات النقدية: هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ويرتبط عند هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعات المصرفية والمنتجات المالية، وتعطي هذه

[1] امحمد بن البار، " **أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)- دراسة تحليلية قياسية-** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص66.

[2] ليلى اسمهان بقيق، " **آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية- دراسة قياسية-**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص16.

المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو السيولة، ويهدف المسح النقدي إلى المساعدة على تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخلات السلطات النقدية[1].

3.2.2. سعر الصرف: يستخدم كهدف وسيط للسياسة النقدية، ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات، مما يؤدي إلى عدم القدرة والسيطرة والتحكم في هذا الهدف، وتدفع تقلبات أسعار صرف العملات بالسلطات النقدية إلى التدخل والتأثير عليها باستعمال ما لديها من احتياطات، في محاولة منها للمحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات التي ترتبط بها، دون أن يكلل ذلك دائما بالنجاح، وهذه تكلفة مقابل اختيار هدف استقرار سعر الصرف[2].

3.2. الأهداف النهائية للسياسة النقدية: تعتبر الأهداف النهائية كنقطة أخيرة في مسار استراتيجية السياسة النقدية، التي تأثر بأدواتها على الأهداف الأولية ثم الوسيطة للوصول إلى أهداف نهائية، تكون قد رسمتها على ضوء السياسة الاقتصادية العامة، فقبل ظهور المدرسة الكينزية كان الهدف الوحيد للسياسة النقدية هو تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم، ولكن بعد أزمة الكساد ظهرت أهداف جديدة من بينها تحقيق العمالة الكاملة، تحقيق معدل عال من النمو، توازن ميزان المدفوعات وغيرها.

---

[1] عبد المجيد قدي، " **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية– دراسة تحليلية تقييمية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006، ص53.

[2] المرجع السابق، ص53.

1.3.2. الاستقرار النقدي: يعتبر هدف تحقيق الاستقرار النقدي من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث يؤدي عدم استقرار هذا الأخير سواء في شكل تضخم أو انكماش، ولقد اختارت معظم الدول أهداف للتضخم ما بين 1 و3، بالنظر لما تشكله معدلات التضخم المرتفعة من آثار سلبية على النمو وارتفاع تكاليف الرفاهية، وإن التركيز على خفض التضخم واستقرار الأسعار هو نتيجة للآثار السلبية، التي يتركها التضخم على الاقتصاد وإن إعطاء الأولوية للتضخم أو الاقتصار عليه في مجال السياسة النقدية في الدول المتقدمة، يتم في إطار مناخ اقتصادي يتسم بارتفاع درجة استقلالية البنوك المركزية، وتتمتع اقتصاداتها بأنظمة صرف مرنة ونظام إعلامي ملائم[1].

2.3.2. العمالة الكاملة: ويعتبر هذا الهدف مهما لسببين، السبب الأول يتمثل في أن معدل البطالة المرتفع يسبب مشاكل اجتماعية، فتصبح العائلات تواجه مشاكل مالية حقيقية والسبب الثاني يتمثل في أن معدل البطالة المرتفع يصبح للاقتصاد أحد عناصر إنتاج تتمثل في اليد العاملة غير مستغلة، والتي تعتبر مرود اقتصادي هام[2]، لذلك تعتبر العمالة الكاملة هدف طويل تسعى الدول جاهدة للوصول إليه من خلال إجراءات السياسة النقدية التي تعمل على تنشيط الاقتصاد لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة العمالة .

3.3.2. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تقليل العجز في ميزان المدفوعات، ويبرر هذا من خلال قيام البنك المركزي برفع سعر الخصم، وهذا سيجعل البنوك التجارية ترفع أسعار الفائدة المدينة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار وإذا انخفضت الأسعار المحلية سيؤدي إلى تشجيع الصادرات، وكما أن ارتفاع أسعار الفائدة محليا سيغري

[1] المرجع السابق، ص74.

[2] سيد أحمد زناقي، مرجع سبق ذكره، ص48.

المستثمرين الأجانب لتوظيف أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي تدفق أمواله أجنبية إلى داخل الدولة وهذا ما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات[1].

4.3.2. تحقيق النمو الاقتصادي: إذا نظرنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصادي الوطني نجد أنه باستطاعتها أن تعمل على تحقيق ذلك، كما أنها تساعد فب المحافظة على النمو، ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفؤة وتوافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة، غير مناقضة لدور السياسة النقدية[2].

5.3.2. تحقيق الاستقرار في سعر الصرف: يقصد بسعر الصرف نسبة مبادلة عملة بلد ما بوحدات من عملة بلد آخر، ويقصد بالصرف الأجنبي تلك العملية التي بمقتضاها يتم الحصول في دولة ما على وسائل تسوية المدفوعات في بلد آخر، ويعد هدف تحقيق استقرار أسعار الصرف مرتبطا بالهدف الأول وهو تحقيق استقرار الأسعار الداخلية (السعر الداخلي في الدولة)، وسعر الصرف (السعر الخارجي في الدولة) أي السعر الذي يربط بين الاقتصادات المحلية والاقتصادات الأجنبية في كافة التعاملات الخارجية[3].

---

[1] محمد ضيف الله القطابري، " **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية– نظرية تحليلية قياسية–**"، دار غيراء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص 21،22.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[3] نزار كاظم صباح الخيكاني، حسين عبد الأمير جابر العساوي، " **إمكانية الأدوات النقدية المستحدثة على التأثير في عرض النقد في الاقتصاد العراقي لمدة 2004–2010**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 3، 2014، ص158.

ثانيا: أدوات السياسة النقدية

يعتمد البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية للتأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي على مجموعة من الوسائل والأدوات التي يستخدمها حسب الظروف الاقتصادية والمسموح باستخدامها بحكم القانون تلك الأدوات التي يمكن من خلالها تنظيم نشاطه المصرفي بصورة عامة هذه الأدوات هي ما يطلق عليها بأدوات السياسة النقدية التي يمكن تقسيمها إلى أدوات تقليدية وأخرى حديثة وتنقسم الأدوات التقليدية بدورها إلى أدوات كمية وأخرى كيفية.

1. الأدوات الكمية للسياسة النقدية

تشمل هذه الأدوات الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم النقود وهي سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني و السوق المفتوحة.

1.1. إعادة الخصم: تعد هذه الأداة الأولى للسياسة النقدية التي استخدمت من قبل البنوك المركزية في التأثير على حجم الائتمان، ويعني بسعر إعادة الخصم أو سعر البنك بأنه سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يمنحه من قروض للبنوك التجارية بضمان الأوراق التجارية المقدمة من قبلها لغرض التأثير على حجم الائتمان لدى البنوك[1].

الجدول (2-1): آلية تأثير سعر إعادة الخصم

السياسة النقدية	سياسة توسعية (ركود)	سياسة انكماشية (تضخم)
قرار البنك المركزي	تخفيض سعر إعادة الخصم	رفع سعر إعادة الخصم
البنوك التجارية	تخفيض سعر إعادة الخصم	رفع سعر الخصم

[1] نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، " **السياسات الاقتصادية، الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص18،19.

الطلب على الائتمان	زيادة حجم القروض المخصومة	انخفاض حجم القروض المخصومة
الكتلة النقدية	توسع	انكماش
الآثار	انتعاش اقتصادي	معالجة التضخم

المصدر: عبد الحليم عمار غربي، " **الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، الطبعة الأولى، مطبوعات **Kie publications**، 2018، ص85.

تكون أداة سعر إعادة الخصم فعالة في اقتصاد يقوم على أسواق نقدية متطورة، حيث ترتفع فيها نسبة التعامل بالأوراق التجارية، وبما أن هذه الأسواق غير متوافرة في الدول النامية، فإن استخدام هذه الأداة ليس له الفعالية والكفاءة في التأثير في عرض النقود[1].

2.1. الاحتياطي القانوني: يمكن تعريف سياسة الاحتياطي الإلزامي على أنها" تمثل نسبة أو مستوى الاحتياطات التي يلتزم البنك التجاري بالاحتفاظ بها كجزء من ودائعه على شكل سيولة لدى البنك المركزي"[2].

يتم تحديد نسبة الاحتياطي القانوني الذي يجب أن تحتفظ به البنوك التجارية عادة وحسب القانون، إذ لابد على كل بنك تجاري ومنذ البداية أن يودع نسبة معينة من رأسماله في حساب جاري لدى البنك المركزي وبنسبة معينة يحددها القانون، وعليه فإن النسبة القانونية ليست ثابتة[3].

[1] عبد الحليم عمار غربي، " **الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، الطبعة الأولى، مطبوعات kie publications ، 2018، ص85.

[2] Carl E Walsh, ¨ **Monetary theory and policy**¨ , fourth edition, the MIT press, London, England, 2017, p562.

[3] محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، " **مبادئ المالية العامة**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص222.

تعد هذه الأداة وسيلة فاعلة يستخدمها البنك المركزي للتأثير والسيطرة في حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية للقطاع غير المصرفي وعادة ما يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الأداة لتأثير على عرض النقد، فعند تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني فإن ذلك يؤدي إلى زيادة قابلية البنوك التجارية والمؤسسات القابلة للودائع على منح الائتمان وزيادة قدرتها على خلق نقود الودائع ومن ثم زيادة عرض النقد عن طريق المضاعف النقدي وإحداث موجات تضخمية، وبالعكس لإحداث موجات انكماشية[1].

3.1. سياسة السوق المفتوحة: تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية، من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية، عن طريق بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة للدول المتقدمة، فقد اعتبرها فريدمان من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي[2].

-**ففي حالة الركود والكساد** يسعى البنك المركزي إلى زيادة عرض النقود في الاقتصاد بهدف دعم القوة الشرائية وبالتالي مستوى الطلب الكلي، وهنا يقوم بسياسة نقدية توسعية من خلال شراء السندات الحكومية والأوراق المالية مما يعني حقن الاقتصاد بكميات نقدية تساعد في زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة امكانية البنوك في منح القروض.

- **أما في حالة كان الاقتصاد يعاني من التضخم** فإن البنك المركزي يسعى إلى تقليل حجم النقود المتداولة وبالتالي يستخدم سياسة نقدية انكماشية حيث يقوم ببيع السندات الحكومية بأسعار فائدة مغرية مما يحفز على شراء تلك السندات وبالتالي تقل كمية النقود المتداولة ومن ثم تنخفض كمية النقود نتيجة الحد من إمكانية البنوك في خلق النقود عبر آلية عمل المضاعف للعرض النقد.

[1] نزار كاظم صباح الخيكاني، حسين عبد الأمير جابر العساوي، مرجع سبق ذكره، ص158.
[2] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص125.

2.الأدوات النوعية للسياسة النقدية

يكون الهدف منها التأثير في اتجاه استخدامات الائتمان دون حجمه الكلي، أي التأثير في الائتمان الممنوح لقطاعات معينة دون القطاعات الاقتصادية الأخرى، والتي تتمثل في السياسة الانتقائية للقرض وهو ما سنقوم بتفصيله فيما يلي:

1.2. سياسة تأطير القرض: يستطيع البنك المركزي أن يضمن توزيعا هادفا لاستثمارات البنوك بين الصيغ المختلفة (تأطير القروض)، وتوجيهها وفق خطة الحكومة التي تحدد الأولويات، وذلك كما يلي:[1]

- تشجيع القطاعات ذات الأولوية مثل القطاع الزراعي والصناعي؛
- منع توجيه الائتمان إلى قطاعات معينة باعتبارها ليست ذات أولوية؛
- تقييد بعض القروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل.

يقوم البنك المركزي بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، ففي أوقات التضخم مثلا يقيد الائتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك والعكس على القطاعات الأخرى، كما يمكن أن تتعلق بمعيار أجل القرض، أما في حالات التضخم الجامح، تكون سياسة تأطير القروض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة أو تحديد معدل نمو القروض.

2.2. **التنظيم الانتقائي للقروض:** تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا، عادة ما تكون هذه القروض مخصصة لأهداف

[1] عبد الحليم غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 88.

معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية[1].

ومن محددات التنظيم الانتقائي للقروض نذكر:[2]

– **تسقيف الائتمان:** تعتبر هذه الأداة أكثر الأدوات النوعية فعالية، لأنه يصعب على البنوك التجارية التحايل على البنك المركزي الذي يعمل على الحد من التوسع في التمويل الإجمالي وجعله في حدود المستوى المخطط له في عام معين، وذلك من خلال تحديد حصص الائتمان في محفظة القروض التي يمكن للبنوك التجارية أن تقدمها لعملائها (نسبة من الودائع أو رأس المال)؛

– **تنظيم الائتمان الاستهلاكي:** تتوقف فعالية هذه الأداة على مدى توافر مؤسسات غير مصرفية تقوم بعمليات البيع بالتقسيط، حيث يضع البنك المركزي حدودا قصوى للأموال التي تستخدمها البنوك التجارية في تمويل شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، ولفترة استرداد الائتمان الممنوح لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة، من أجل تخفيض عدد الأقساط وتعديل قيمة القسط الأول المدفوع مسبقا.

3. الأدوات المساعدة

هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي يلجأ إليها البنك المركزي بشكل مباشر يبرز تدخله الفعال، وبخاصة في حالة عدم نجاح الأدوات الكمية والنوعية في التأثير في الحجم المتاح من الائتمان واستخداماته.

[1] عبد الله خبابة، " **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2014، ص89.

[2] عبد الحليم غربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 87،88.

1.3. الاقناع الأدبي: يحاول صانعو السياسة النقدية كثيرا التأثير على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من خلال الإقناع الأدبي من خلال المقالات في الصحف والمجلات، والخطب في المناسبات المختلفة، يحاول المسؤولين عن هذه السياسة تغيير سلوك المؤسسات المالية إلى الاتجاه المرغوب، وتتوقف فعالية هذه الأداة على مكانة البنك المركزي ومدى سيادة المنافسة في السوق المصرفية، حيث يستخدم البنك المركزي التأثير المعنوي المباشر في محاولة لتوجيه البنوك التجارية باتباع الإجراءات المطلوب تنفيذها (تقييد الائتمان أو توسيعه).

2.3. إصدار التوجيهات: تتم في إصدار البنك المركزي لتوجيهات مباشرة للسياسة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية، كتحديد حجم الائتمان الممنوح، أو نوعه أو كيفيه استخدامه، ومن هذا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب، مما يمكنه من رقابة مباشرة على السياسة الائتمانية المنفذة.

3.3. الإعلان: ويكون عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته النقدية المستقبلية من خلال إظهاره لمختلف الاستراتيجيات التي يريد اتباعها معبرا على ذلك بالواقع والإجراءات التي سيتخذها، يكون هذا الإعلان بوضع كل الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه الائتمان، ويعمل هذا الإعلان على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الاقتصادية الموضوعة من قبل السلطات[1].

4. الأدوات الحديثة للسياسة النقدية

ظهرت بعد الأزمات المالية أدوات حديثة للسياسة النقدية من بينها التسيير الكمي ومعدل الفائدة السالب والتي سنتطرق لكليهما فيما يلي:

[1] أيمن رفعت المحجوب، "**محاضرات في النقود والاقتصاد**"، دار النهضة العربية، مصر، 1994، ص196.

1.4.سياسة التسيير الكمي: هذه الأداة وإن كان استعمالها يعود إلى أزمة الكساد العظيم وبالضبط سنة 1932 من طرف الرئيس الأمريكي روزفلت، إلا أنها تبقى أداة غير تقليدية بالنسبة للبنوك المركزية، كما أنها لا تلجأ إليها كثيرا، هنه الأداة تسمى بالتسيير الكمي.

– يعرف على أنه: " عبارة عن سياسة نقدية يقوم بموجبها البنك المركزي بزيادة حجم مركزه المالي ليتمكن من زيادة حجم الأموال المخصصة للإقراض عبر إصدار نقدي جديد، يقوم البنك المركزي باستخدام هذه النقود الجديدة لشراء الأصول من البنوك الأخرى، مما يزيد من السيولة لدى تلك البنوك، فتصبح بذلك قادرة على إعطاء المزيد من القروض للراغبين بذلك"[1].

– يعرف كذلك على أنه: " ممارسة يقوم بها البنك المركزي عند محاولته للحد من تأثير الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، عن طريق إصدار فائض من النقود (إصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في الاقتصاد دون مقابل)"[2].

2.4. التسيير النوعي: هو أداة أخرى من أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، كما أنه في بعض الأحيان يمكن اعتبارها نوع من أنواع التسيير الكمي، وفي ظل هذه يقوم البنك المركزي بتركيز أصوله على السندات بدلا من زيادة الكتلة النقدية، حيث يقوم البنك المركزي بشراء السندات أو أسهم خاصة أو عمومية، مما يؤدي إلى ارتفاع جانب الخصوم في البنك المركزي من خلال

[1] محمد هاني، ميلود وعيل، " **سياسة التسيير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية– دراسة تحليلية نظرية لآفاق تطبيق التسيير الكمي في الجزائر**"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 4، جوان 2018، ص ص253،254.

[2] علي صاري، " **السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف**"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 4، 2013، ص ص64،65.

إصدار السيولة وبالتالي ارتفاع أسعار الأصول، ومن انخفاض معدلات الفائدة طويلة الأجل وتحفيز الاقتصاد عن طريق تشجيع الاستثمارات[1].

3.4. معدل الفائدة السالب: معدل الفائدة أقل من صفر يعني أن البنك المركزي والبنوك الخاصة تستوفي أسعار فائدة على الودائع بدلا من إعطاء فائدة عليها، فيما تهدف الفائدة السالبة إلى تشجيع الأفراد والمستثمرين على الإنفاق لأغراض استهلاكية واستثمارية بدلا من إيداعها لدى البنوك ودفع فوائد عليها، وهو ما سيقضي على الركود الاقتصادي[2].

ثالثا: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

تعتبر السياسة أداة هامة يمكن أن تؤثر بقوة على الاقتصاد الحقيقي، والأسعار، إذا ما تمت إدارتها بنجاح، لتحقيق ذلك يجب أن تكون السلطات النقدية على دراية كافية، وتقدير دقيق للمسار الذي تسلكه قراراتها لبلوغ أهدافها النهائية، وهذا ما يعرف بقنوات انتقال السياسة النقدية، وتتمثل هذه القنوات في قناة أسعار الفائدة، قناة أسعار الأصول، قناة الإقراض، قناة سعر الصرف، قناة الإعلان.

1. قناة سعر الفائدة

وفقًا لقناة الفائدة التقليدية ، تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى انخفاض في سعر الفائدة الحقيقي بسبب الافتراض الكينزي للأسعار الثابتة، كما أن انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية يؤدي إلى زيادة الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والأنشطة الاقتصادية.

---

[1] نبيلة دودو، فوزي عبد الرزاق، " **السياسة النقدية غير التقليدية لإدارة الأزمات المالية – دراسة تجربة التسيير الكمي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا**"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 6، العدد 4، جوان 2020، ص ص 355،356.

[2] علي صاري، " **آليات تبليغ السياسة النقدية عند الفائدة الصفرية والسالبة**"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد01، جانفي2020، ص82.

وتفترض هذه القناة ضمنيًا أن البنك المركزي قادر على التأثير على أسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل من خلال التلاعب بأسعار الفائدة الحقيقية قصيرة الأجل[1].

تنص فرضية التوقع العقلاني لهيكل المدى على أن معدل الفائدة على المدى الطويل هو متوسط أسعار الفائدة المستقبلية قصيرة الأجل المتوقعة ، مما يشير إلى أن انخفاض معدل الفائدة الحقيقي قصير الأجل يؤدي إلى انخفاض في معدل الفائدة الحقيقي طويل الأجل و غالبًا ما يشار إلى قناة سعر الفائدة على أنها السمة المميزة لـ "عرض الأموال"[2].

وتسمح قناة سعر الفائدة باستخدام السياسة النقدية لدعم النشاط الاقتصادي حتى في حالة اقتراب سعر الفائدة من المستوى الصفري في أوقات التراجع الاقتصادي، إذ يمكن التوسع النقدي من تزايد التوقعات بارتفاع المستوى العام للأسعار وهو ما يعني انخفاض سعر الفائدة حتى في حال بقاء سعر الفائدة الإسمي ثابتا عند مستوى يقترب من الصفر، وبالتالي تحفيز الإنفاق سواء كان استهلاكيا أو استثماريا[3].

2. قناة القرض

لا يُنظر إلى القناة الائتمانية على أنها خروج عن قناة أسعار الفائدة التقليدية ، ولكنها تعتبر تعزيزًا لها ، توضح قناة الائتمان تأثير السياسة النقدية من خلال آثار عدم التناسق المعلوماتي بين المقرض والمقترض وتقترح وجهة النظر الائتمانية أنه نتيجة لعدم التناسق المعلوماتي هذا ، هناك قناتان تنشأ قنوات التحويل النقدي: تلك التي تعمل من خلال التأثيرات على الإقراض المصرفي وكذلك تلك التي تؤثر على ميزانيات الشركات والأسر. تعتمد قناة الإقراض المصرفي على افتراض

[1] Patrick.M Chileshe, Akanbi Ayouclele Olusegun, ¨ **The relative importance of the channels of monetary policy transmission in a developing country : the case of Zambia**¨, African Journal of Economic review, volume 7, issue 2, July 2017, p150.
[2] Ibid, pp 150,151.
[3] Frederic Mishkin, ¨ **The channels of monetary transmission, lessons for monetary policy**¨, NBER working paper N° 5464 , 1996, pp2,3.

أن الوسطاء الماليين هم الأنسب لحل مشاكل عدم التناسق المعلوماتي في أسواق الائتمان بينما تعتمد قناة الميزانية العمومية على تأثيرات السياسة النقدية على صافي قيمة الشركات وبالتالي ضماناتها، تعمل قناة الإقراض المصرفي من خلال كمية القروض التي تقدمها البنوك للأسر[1].

تعمل السياسة النقدية التوسعية على زيادة السيولة في النظام المصرفي مما يمكّن البنك من تقديم المزيد من القروض للاستثمار والإنفاق الاستهلاكي مما يؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي وبالتالي النشاط الاقتصادي. من المرجح أن تكون قناة الإقراض المصرفي أكثر فاعلية في الاقتصاد حيث يوجد العديد من الشركات المعتمدة على البنوك ولا يمكنها الوصول إلى أسواق رأس المال[2].

3. قناة سعر الصرف

في ظل سيادة نظام سعر صرف مرن وحرية حركة رأس المال، تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انخفاض أسعار الفائدة المحلية، وبالتالي انخفاض العائد على الإيداع والتوظيف، ما يشجع رؤوس الأموال على البحث على عائد أعلى في الخارج، وهو ما يقود إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية وعرض العملة المحلية، فتنخفض قيمتها، ينعكس ذلك في أثرين، يتمثل الأول في انعكاس انخفاض قيمة العملة في زيادة أسعار الواردات، ما يؤدي بدوره في ارتفاع معدل التضخم المحلي، ويتمثل الثاني في أن انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة تنافسية الصناعات التصديرية، تاركة زيادة في الناتج الحقيقي[3].

---

[1]Patrick.M Chileshe, Akanbi Ayouclele Olusegun, ¨ **The relative importance of the channels of monetary policy transmission in a developing country : the case of Zambia**¨, op cit, p152.

[2] Ibid, p152.

[3] عميروش شلغوم، " **فعالية قنوات انتقال أثار السياسة النقدية: حالة الجزائر(1990-2014)**"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد1، العدد 16، 2017، ص229.

4. قناة أسعار الأصول

تؤثر السياسة النقدية على أسعار الأصول مثل السندات والأسهم والعقارات ، وتغير قيم سوق الأوراق المالية للشركات وثروة الأسرة، وهذه التغيرات في قيم سوق الأوراق المالية وثروة الأسرة بدورها تؤثر على إجمالي الطلب[1]، تعمل قناة أسعار الأصول لنقل السياسة النقدية من خلال آليتين هما:[2]

1.4. قناة توبين (Q): أبرز توبين من خلال قناة (Q) كيفية تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد من خلال تأثيرها على قيمة الأسهم، حيث عرف توبين (Q) على أنها: " النسبة ما بين القيمة السوقية للمؤسسات وتكلفة استبدال رأس المال" ، حيث أن ارتفاع (Q) يعني أن تكلفة الاستثمارات منخفضة مقارنة بالقيمة السوقية للمؤسسات، وعليه يمكن للمؤسسات طرح أسهم جديدة في السوق بأسعار مرتفعة مقارنة بالتكلفة، وانطلاقا من العلاقة الموجودة بين نسبة (Q) والإنفاق الاستثماري، وباعتبار التوسع في السياسة النقدية من خلال انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية على السندات يعني أن العائد المتوقع على هذا البديل ينخفض، مما يجعل الأسهم أكثر جاذبية مقارنة بالسندات، وبالتالي يزداد الطلب عليها ويرتفع سعرها.

2.4. قناة الثروة: في بحثهم عن آليات تحويل نقدي جديدة نظر الباحثون أيضًا في كيفية تأثير الميزانيات العمومية للمستهلكين على قرارات الإنفاق الخاصة بهم. كان فرانكو موجيلياني أول من اتخذ هذا النهج ، مستخدمًا فرضيته الشهيرة حول الاستهلاك. الاستهلاك هو إنفاق المستهلكين على السلع والخدمات غير المعمرة، وهو يختلف عن الإنفاق الاستهلاكي من حيث أنه لا يشمل

[1] Patrick.M Chileshe, Akanbi Ayouclele Olusegun, ¨ **The relative importance of the channels of monetary policy transmission in a developing country : the case of Zambia**¨, op cit, p153.

[2] Frederic Mishkin, ¨ **The Economics of Money, Banking, and Financial Markets**¨**,** pearson Education, Twelfth edition, united state of America, 2019, pp : 682,683.

الإنفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة. الفرضية الأساسية لنظرية موجيلياني هي أن المستهلكين يخففون من استهلاكهم بمرور الوقت لذلك، يتم تحديد الإنفاق الاستهلاكي من خلال موارد عمر المستهلكين ، وليس فقط دخل اليوم من المكونات المهمة لموارد المستهلكين مدى الحياة ثروتهم المالية، والتي تشكل الأسهم العادية جزءًا كبيرًا منها. عندما ترتفع أسعار الأسهم، تزداد قيمة الثروة المالية، مما يزيد من موارد الحياة للمستهلكين، مما يعني أن الاستهلاك يجب أن يرتفع. بالنظر إلى أن التوسع النقدي الذي يمكن أن يحدث ، كما رأينا أدى إلى ارتفاع أسعار الأسهم.

المطلب الثاني: استقلالية البنك المركزي وانعكاسها على فعالية السياسة النقدية

يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في المحافظة على استقرار الأسعار والذي أصبح الوظيفة الأساسية للبنك المركزي، وقد تطلب تحقيق هذا الهدف توفير استقلالية للبنك المركزي كوسيلة جديدة تمكنه من تحقيق هدفه.

أولا: نشأة ومفهوم استقلالية البنك المركزي

أصبحت استقلالية البنك المركزي على نحو متزايد موضوعًا مهمًا للنقاش بين صانعي السياسات وكذلك الأشخاص في الصناعة المالية، ويعتبر السبب الرئيسي لمنح الاستقلالية للبنوك المركزية هو عزلها عن الضغوط السياسية أثناء اتخاذ القرارات المتعلقة بأدوات السياسة النقدية والسياسات الأخرى المتاحة لها.

1.نشأة استقلالية البنك المركزي

كانت الفكرة التي تحكم العلاقة بين المصارف المركزية والحكومات تعتمد على الرغبة في تغذية ودعم استقلالية المصارف المركزية، وكذلك ملكيتها، وكان الغالب فيها مصارف تجارية أعطيت صلاحيات العمل كمصارف مركزية، وقد تم التأكيد على أهمية استقلالية المصارف

المركزية في مؤتم بروكسل 1920 م. ومؤتمر عام 1922 م، ومما دعم هذا التوجه النظام الاقتصادي السائد الذي يعتمد على مبدأ الحرية الاقتصادية؛ أخذت العلاقة بين المصارف والحكومات منحى جديدا بعد الكساد العالمي الكبير الذي حدث خلال الفترة (1929-1933) وانهيار العديد من المصارف، فأدت كل الظروف لاتخاذ معظم الحكومات قرارات حاكمة (بشأن المصارف المركزية، في تحويل ملكيتها إلى ملكية الدولة، ومن أمثلتها: تحويل مصرف كوبنهاجن الوطني عام 1936 م، وتأميم المصرف النيوزلندي، ومصرف كندا. فيما قامت بعض الدول بالمحافظة على امتلاك القطاع الخاص للمصارف المركزية، إلا أنها سعت للتدخل من خلال تعيين محافظي المصارف المركزية. والجدير بالذكر أنه على الرغم من كون مصرف إنجلترا كان من أكثر المصارف استقلالا من الناحية القانونية، إلا أنه وفي عام 1936 رحب محافظ البنك بتنفيذ طلبات الحكومة؛ هذا وقد اشتملت القوانين الحديثة للعلاقة بين المصارف المركزية والحكومات على درجة عالية من الاستقلالية كما هي في ألمانيا وسويسرا ، ودرجة أقل في المصارف الأخرى. وفي أوروبا، نلمس الاستقلالية بوضوح في انجلترا. بينما كانت تعاني البنوك المركزية في اليابان وفي آسيا من تدخل السياسيين وضعف التشريعات، إلا أنه بعد عام 1998م صدر نظام جديد لتعزيز استقلاليتها، يبقى التشاور والثقة هو السائد بين معظم الدول باستثناء الدول النامية التي تشهد تدخلا واضحا وبشكل كبير مما انعكس سلبا على مؤشراتها الاقتصادية[1].

2.مفهوم استقلالية البنك المركزي

سنتطرق لمفهوم استقلالية البنك المركزي من خلال عرض لتعريفه وكذا أهميته.

[1] أحمد صبحي العيادي، " **إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها**"، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2010، ص ص 204،205 .

1.2. تعريف استقلالية البنك المركزي

– استقلالية البنك المركزي" تعني ترك الحرية للسلطات النقدية في صياغة وإدارة السياسة النقدية(حرية اختيار الأهداف الوسطية والأدوات) دون أي تدخل سياسي على مستوى المخططات التنظيمية والتشغيلية"[1].

– تعني استقلالية البنك المركزي، "استقلاليته في إدارة السياسة النقدية، بعيدا عن ضغوطات الحكومة، حتى لا يتم تسخيره كأداة لتمويل العجز في الميزانية، ويمكن أن تشمل استقلاليته أيضا السياسة الائتمانية والهيكل التنظيمي له وغيرهما"[2].

من خلال ما سبق يمكن القول بأن استقلالية البنك المركزي هي حريته في رسم وتنفيد السياسة النقدية دون الخضوع للتدخلات السياسية، غير أن هذا لا يعني الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة وإنما الاستقلالية في تحديد الأدوات المناسبة لبلوغ الأهداف النهائية للسياسة النقدية بما ينسجم مع السياسة المالية.

2.2.أهمية استقلالية البنك المركزي

تتمثل أهمية استقلالية البنك المركزي فيما يلي:[3]

– مكافحة التضخم: أظهرت بعض الدراسات مثل دراسة "Rarkin et Bade" على 12 دولة، أهمية الاستقلالية في مكافحة التضخم؛

---

[1] ليلى معمري، سمير يحياوي، " **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع إشارة لحالة الجزائر**"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد02، العدد 2، جوان 2017، ص58.

[2] عبد القادر خليل، " **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحاليل نظرية ومقاربات كمية**"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص74.

[3] المرجع السابق، نفس الصفحة.

– إعطاء مصداقية للسياسة النقدية؛

– رفع كفاءة البنك المركزي بإبعاده عن الضغوط السياسية وتناقضاتها؛

– توفر سهولة المعلومات للجمهور.

ثانيا: الجدل القائم حول استقلالية البنك المركزي

يرى بعض الاقتصاديين أنه ثمة مزايا لوجود سلطة نقدية مستقلة يمكن أن يقال عنها أجدر بالثقة في ممارسة حرية التقدير في السياسة النقدية، ولكن هذا الرأي لا يحظى بم وافقة عامة إذ هناك آراء معارضة لهذه الاستقلالية.

1.الآراء المؤيدة لاستقلالية البنك المركزي

الحجة الأساسية التي يطرحها مؤيدو استقلالية البنوك المركزية، هي أن مصداقية السياسة النقدية ومن ثم قدرتها على تحقيق والإبقاء على استقرار طويل الأجل للأسعار مع الحد الأدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية، سوف تتحسن إذا كانت صياغة السياسة النقدية في أيدي مسؤولين بعيدين عن السياسة يكون باستطاعتهم النظر إلى المدى البعيد، هذا فضلا عن مبررات أخرى نورد أهمها فيما يلي:[1]

– أن البنك المركزي هو المسؤول عن السياسة النقدية الرئيسية في أي بلد، والذي تتضمن أعماله مراقبة المؤسسات الأخرى، وكذلك إيجاد التنسيق فيما بينها، فلا بد أن يحظى البنك المركزي بالاستقلالية المطلقة؛

[1] جميلة بغداوي، عائشة عميش، دليلة جعفري، " **أثر استقلالية البنك المركزي على بعض أهداف السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2018)**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد17، العدد 25، الجزائر، 2021، ص26.

– أن استقلالية البنك المركزي ستؤدي إلى إبعاد التأثيرات الحكومية عن هذه البنوك فيما يتعلق بتحديد نفقاتها وإيراداتها، ومن ثم فصل موازنة البنك المركزي عن الموازنة العامة للدولة؛

– كذلك هناك من يبرر الاستقلالية، انطلاقا من أن المهمة الأولية للبنوك المركزية هي المحافظة على قيمة النقد والقوة الشرائية له، ومن ثم فإن الهدف الأساسي لاستقلالية البنوك المركزية هو تحقيق الاستقرار النقدي؛

– أن استقلالية البنوك المركزية ستدعم موقف البنك المركزي في مواجهة التأثيرات السياسية التي تستخدم عرض النقد لأغراض أو مصالح سياسية؛

– أن بنكا مركزيا لا يتمتع بالاستقلالية سيفقد المرونة في تنفيذ السياسة النقدية.

2. الآراء المعارضة

رغم تعدد المبررات التي تدعو إلى استقلالية البنك المركزي، فإن هناك اتجاها آخر يدعو إلى عدم منح هذه الاستقلالية، ويستند أنصار هذا الرأي إلى المبررات التالية:[1]

– يرى أنصار هذا الرأي أن فكرة قيام مسؤولي البنوك المركزية غير المنتخبين بتحديد عنصر أساسي في السياسة الاقتصادية، فالبنك المركزي الذي يتمتع بالاستقلالية فلا يوجد ضمان لهذا الاتساق، وأن موقف نظام البنك المركزي كمنظم لعرض النقود يتميز بميل السلطات النقدية لصالح السياسات الموضوعية للحفاظ على قيمة النقود؛

– مشكلة التكاليف المحتملة للخلافات التي قد تحدث بين سياسة نقدية مستقلة وسياسات الضرائب وأسعار الصرف خاصة، وأن السياسة النقدية شديدة التأثر بالضغوط التضخمية باعتبار أن السلطات النقدية قد تستخدم سياسات مصممة لتحقيق منافع لأصحاب المناصب الإدارية العامة؛

[1] عادل احمد حشيش، " **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004،ص ص131،132.

– إمكانية عدم قيام استقلالية البنوك المركزية فعلا بتحسين الأداء في مجال التضخم في الأجل الطويل طالما أنه يمكن لأهدافها الداخلية الخاصة أن تتعارض مع انتهاج سياسة نقدية غير تضخمية.

– يمكن للبنك المركزي أيضًا أن يكون له تركيز أحادي على تحقيق هدف التضخم الخاص به دون النظر إلى آثاره على الاقتصاد الأوسع[1].

ثالثا: معايير استقلالية البنوك المركزية

هناك مجموعة من المعايير التي تتحدد على أساسها درجة استقلالية البنك المركزي سنذكرها فيما يلي:[2]

– **سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومدى التدخل الحكومي:** إن البنك المركزي الذي يكون لديه سلطة واسعة في وضع وتحديد السياسة النقدية ودور مؤثر وفاعل في التنسيق والمشاركة مع الأجهزة الحكومية المختصة فيما يتعلق بتحديد واختيار قطاعات وأنشطة خطط التنمية الاقتصادية المستهدفة يكون أكثر استقلالا من ناحية عنصر صياغة السياسة النقدية، أما عندما تحدد السياسة النقدية من قبل الحكومة ويتولى البنك المركزي تنفيذها وتحديد أهدافها فهنا يكون البنك المركزي غير مستقل بل تابع للحكومة ويسير وفقا للتوجهات التي ترسمها له وكأنه جهاز من أجهزة الدولة؛

[1] Ranajoy Ray Chaudhuri,¨ **Central Bank Independence, Regulations, and Monetary Policy**¨ palagrave macmillan, United State of America, 2018, p10.

[2] خلف محمد حمد الجبوري، " **دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 06 لسنة 2004**"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 23، 2011، ص ص 77،78.

– **مدى التزام البنك المركزي بمنح التسهيلات الائتمانية للحكومة:** تكون البنوك المركزية أكثر استقلالا عندما تزيد من فرض القيود المحددة على تقديم الإقراض العام للقطاعات الحكومية، وهذه تمثل أحد المظاهر المهمة للاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي في تحديد وتنفيذ السياسة النقدية؛

– **سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظ البنك المركزي وأعضاء مجلس إدارتها، مدة ولايتهم ومعدل استقرارهم في وظائفهم:** في حالة تمتع البنك المركزي بالاستقلالية، يقيد حق الحكومة في تعيينهم أو عزلهم طالما أن الاستقلالية تتطلب وجود نص قانوني يمنع إقالتهم من مناصبهم قبل انتهاء المدة القانونية لعهدتهم إلا في حالات تكون واضحة ومفصل فيها؛

– **دور ممثلي الحكومة في البنك المركزي:** تختلف درجة استقلالية البنوك المركزية من ناحية عدد أعضاء مجلس الإدارة ممن يمثلون الحكومة في البنك المركزي، فكلما انخفضت نسبة أعضاء الحكومة الممثلين في مجلس إدارة البنك فإنه يكون أكثر استقلال؛

– **سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي (الاستقلال المالي):** أن تدخل الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي من خلال الاشتراط على حصول موافقة مسبقة من الحكومة للموازنة، قد تشكل وسيلة غير مباشرة تستخدم الحكومة للتأثير على هذا البنك عن طريق الحد من قدرته للحصول على الموارد المالية اللازمة في حالة عدم اتباع توجيهاتها، فكلما انخفض تدخل الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي كلما كان أكثر استقلالا.

– **تمويل العجز في الموازنة العامة ومدى الالتزام بشراء أدوات الدين الحكومية:** أكد ريكاردو في أوائل القرن التاسع عشر على حقيقة أنه يجب على البنوك المركزية ألا تمول العجز العام بشكل

مباشر. في عام 1913 ، ذكر كينز نفس الشيء في خطابه عند افتتاح بنك الاحتياطي الهندي[1]، فإذا كانت النفقات الحكومية أكبر من الإيرادات يكون هناك عجز يمكن تمويله عن طريق بيع السندات الحكومية أو عن طريق الاقتراض، وعادة ما يقوم البنك المركزي ببيع تلك السندات طوعيا إذا كان البنك مستقلا، ولكن تحت استقلالية البنك المركزي لا تستطيع الحكومة إلزام البنك المركزي على القيام بذلك[2].

– **المساءلة والشفافية للبنوك المركزية:** لاشك أن أهمية وجود نظام كفء للبنك المركزي يتيح بيانات كافية ومناسبة وبتوقيتات محددة مما يمكنه من متابعة أداء البنك والتدخل في الوقت المناسب، إلا أن ذلك غير كاف ويستلزم الأمر توفر المعلومات المناسبة عن البنك المركزي للجمهور، إذ أن ذلك يساعد على مكافأة إدارة البنك أو معاقبته وكبار مساهميه بالسرعة الممكنة، لذا يتطلب من البنوك المركزية الملتزمة بالمعايير الدولية أن تنشر معلومات أمام المساهمين وقيام المراجعين الخارجيين بإجراء تقييم لها[3].

رابعا: انعكاس استقلالية البنك المركزي على الاستقرار النقدي

يعتقد أنصار الرأي المنادي باستقلالية البنوك المركزية أنه إذا كان البنك المركزي مستقل، فإن السياسة النقدية التي سيتبعها البنك المركزي في هذه الحالة سوف يؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار ومنه تحقيق الاستقرار النقدي.

1. نتائج الدراسات بين استقلالية البنك المركزي والتضخم: تم إجراء عدد من الدراسات الاقتصادية حول العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم، ويعتقد مؤيدو رأي

[1] Vasile DEDU, Tiberiu STOICA, ¨ **Central Bank independence**¨ , Theoretical and Applied Economics, Volume XIX (2012), No. 8(573), pp. 97-102, p99.

[2] جميلة بغداوي، عائشة عميش، دليلة جعفري، **مرجع سبق ذكره** ، ص27.

[3] المرجع السابق، ص28.

استقلالية البنوك المركزية أنه إذا كان البنك المركزي مستقلاً وبعيدًا عن الضغوط السياسية من قبل الحكومة، فإن السياسة النقدية للبنك المركزي ستتبع دراسة قوانين البنك المركزي والسياسة النقدية، وقد تم مقارنة معدلات التضخم في 12 دولة متقدمة وفي أوقات محددة بدرجة استقلالية البنوك المركزية في هذه الدول ونفس الفترة، وأقرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين درجة الاستقلالية ومعدلات التضخم[1].

وهناك دراسة أخرى أعدها (Masiandro & Jabellini) لقياس استقلالية البنوك المركزية حيث تم اعتماد مقياسين لهذه الدراسة، الأول مبني على أساس معايير اقتصادية يأتي في مقدمتها مقدرة الحكومة على تحديد الشروط المقررة للاقتراض الحكومي من البنك المركزي والأدوات النقدية التي تخضع لإدارة البنك المركزي، والثاني مبني على أساس معايير سياسية مشابه للمقياس الذي استخدمه كل من (Bad & Parkin)، وقد اعتمد الباحثان في هذه الدراسة بيانات التضخم ودرجة الاستقلالية لخمس دول أخرى وللمدة (1951–1989) وقد أثبتت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم[2].

أما دراسة (Cukieman) سنة 1992 فقد استخدمت ثلاثة مقاييس رئيسية هي: [3]

– الأول مقياس قانوني لقياس مدى استقلالية البنوك المركزية من واقع تشريعاتها في الدول المختلفة؛

---

[1] Hizia Hadef, Chahida Hadef, ¨ **The Independence Of The Central Bank As An Effective Input To The Drawing And Implementation Of Monetary Policy(Germanic Central Bank Study As A Model)**¨ , Al-Aseel Journal of Economic and Administrative Research, N 01, 2017,p449.

[2] خلف محمد حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 79،80.

[3] أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، " **إقتصاديات النقود والتمويل**"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص240.

– الثاني مقياس تطبيقي ميداني قائم على بيانات الاستبيان الذي أجراه على مسؤولين في الإدارة العليا في البنوك المركزية؛

– والثالث مقياس تطبيقي قائم على قياس معدل تغيير محافظتي البنوك المركزية.

هذا ويعتبر تحليل (Cukieman) هو أكثر التحليلات كمالا حتى وقتنا هذا، ليس فقط لأنه تضمن معلومات عن الوضع الحقيقي للاستقلالية التي تتمتع بها البنوك المركزية فعلا في الواقع العملي، ولكن لأن دراسته شملت 70 دولة (شمل الاستبيان 24 دولة فقط)، هذا وقد أنتهت هذه الدراسة أيضا إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين درجة الاستقلالية للبنوك المركزية وبين معدلات التضخم[1].

المهم أن كافة الدراسات– وغيرها– اجتمعت على أن وجود بنك مركزي مستقل في دولة ما من شأنه أن يؤدي إلى خفض معدلات التضخم ومنه فعالية السياسة النقدية والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار ومنه الاستقرار النقدي.

2.الارتباط بين استقلالية البنك المركزي وبين استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية

إن اعتبار البنك المركزي هو المسؤول عن إدارة السياسة النقدية، واعتبار هدف الحفاظ على استقرار الأسعار بمثابة الهدف الأول والرئيسي لهذه السياسة وللبنك المركزي بالتالي، يحتمان تمتع البنك المركزي بالسلطة والحرية التامة في هذه الإدارة بعيدا عن أي تدخل أو ضغط من قبل الحكومة، وذلك لأسباب عدة منها:[2]

[1] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] المرجع السابق، ص244.

– إن السياسة النقدية ما هي إلا إحدى أدوات السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي، ومن ثم فمن غير المناسب أن نعهد لها بتحقيق أهداف متعددة في نفس الوقت، خاصة لوكان هناك تعارض – وهذا هو الغالب– بين هذه الأهداف في الزمن القصير؛

– إن السياسة النقدية تتمتع بميزة نسبية فيما يتعلق بقدرتها على إنجاز هدف الحفاظ على استقرار الأسعار، مقارنة بمدى قدرتها على تحقيق أهداف اقتصادية أخرى، أو نتائج مؤثرة ومستمرة في القطاع العيني؛

– يفقد استقلال البنك المركزي في إدارة هذه السياسة النقدية معناه إذا ما حددنا للبنك المركزي، والسياسة النقدية االتي يقودها، أهدافا متعددة تتعلق بالنمو وبالتشغيل وبميزان المدفوعات...الخ ففي هذه الحالة فإن التنسيق الفعال وإمكانية المساءلة عن الأداء والنتائج سيقتضيان أن يكون البنك المركزي تحت الإشراف الدقيق للحكومة، نظرا لأن الأجهزة الحكومية الأخرى تستهدف أيضا تشكيلات مختلفة من نفس مجموعة الأهداف؛

– إن تعدد الأهداف أو عدم تحديدها لا يتوافق مع الرغبة والحرص على تأكيد المصداقية والقبول العام للسياسة النقدية المتبعة، فإدراك الناس للمخاطر الناتجة عن التحولات في السياسة النقدية بسبب التغيير في أهدافها المتعددة يضعف من درجة مصداقيتها وقبولها، رغم أن هذه المصداقية تمثل الأساس الرئيسي لفكرة استقلالية البنوك المركزية.

المطلب الثالث: علاقة الخزينة العمومية بالبنك المركزي وانعكاسها على الاستقرار النقدي

تتضح علاقة البنك المركزي بالخزينة العمومية من خلال وظيفته كبنك الحكومة ومستشارها المالي، والمقصود بذلك أن الحكومة تتعامل مع البنك المركزي كما يتعامل الأفراد العاديون مع البنوك التجارية، فيحتفظ لها بإيراداتها وينظم لها عملية الصرف على نفقاتها من خلال حسابات

جارية يمكن السحب منها، وإذا أرادت الحكومة طرح سندات للاكتتاب العام يقوم بتنظيم عملية الإصدار ويتوسط دفع الفوائد المستحقة لحصة السندات ويسدد الأقساط، ويقرض الحكومة مؤقتا إذا كان هناك عجز في الموازنة العامة.

إن قيام البنك المركزي بكل هذه الوظائف يبرز لنا عمق العلاقة بينه وبين الخزينة العمومية، ومدى ارتباط هذه الوظيفة بنجاح السياسة الاقتصادية.

أولا: تمويل البنك المركزي للخزينة العمومية

إن سعي الحكومات لتحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية اقتضى تدخلات أكبر منها في سياسات البنوك المركزية، وما يؤكد عمق العلاقة المالية بين البنك المركزي والخزينة العمومية هو لجوء هذه الأخيرة لطلب التمويل من البنك المركزي في حال قصور مصادر تمويلها العادية(الضرائب، الرسوم، المنح الأجنبية ... الخ).

1. الاقتراض من البنك المركزي: يعتبر اللجوء للبنك المركزي تمويلا مباشرا للخزينة العمومية، حيث تلجأ الحكومة للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها، باعتباره بنك الحكومة ومستشارها المالي، إذ تعد هذه الوسيلة من بين الوسائل التي تعتمدها الدولة في تسوية العجز في الموازنة العامة، ويكون الاعتماد على هذه الوسيلة محددا بشروط معينة (سقف محدد، نسبة محددة و تاريخ تسديد محدد)[1].

2. التمويل التضخمي: يعرف بأنه: " إحداث عجز في الموازنة، أي توسع في الإنفاق العام ثم العمل على سد هذا العجز عن طريق خلق نقود جديدة بالالتجاء إلى البنك المركزي الذي يقوم

[1] يوسف حسن يوسف، " **البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015، ص ص110، 111.

بالإصدار الجديد أو عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي"[1]. ويعد آلية لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة عن طريق خلق كمية من النقود دون أن يقابلها مقابل من الإنتاج للسلع والخدمات، ويعد هذا الأمر تمويلا بالعجز.

ثانيا: انعكاس تمويل البنك المركزي للخزينة العمومية على الاستقرار النقدي

تترتب على عملية التمويل التضخمي أو التمويل غير التقليدي(الاصدار النقدي) آثار سلبية تتمثل في: [2]

- زيادة الكتلة النقدية المتداولة يؤدي إلى ارتفاع حجم الطلب الكلي دون أن يقابله عرض المواد الاستهلاكية بنفس النسبة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العرض وبالتالي ارتفاع الأسعار وارتفاع التضخم؛
- انخفاض قيمة العملة الوطنية لارتفاع الأسعار، يؤدي بالأفراد الاحتفاظ بأموالهم بالعملة الصعبة مما يؤدي إلى انخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية؛
- ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ارتفاع تكاليف القطاعات التصديرية ومنه أسعار السلع التصديرية مما يؤثر على قيمتها في السوق الخارجية وبالتالي تنخفض عائداتها وتنعكس على ميزان المدفوعات، كما ترتفع قيمة الواردات بسبب التضخم.

يعتبر الاصدار النقدي سلاحا ذو حدين، للاستفادة من الجانب أو الحد المفيد فإنه يجب استعماله بحيث يكون الجهاز الانتاجي مرن ووجود فائض في الإنتاج، كما يجب على السلطة

---

[1] ابراهيم متولي ابراهيم حسن المغربي، " **الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي**"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2010، ص37.

[2] إلهام ايت بن عمر، " **التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية**"، مجلة المؤسسة، المجلد10، العدد01، 2021، ص287.

النقدية القيام بالإصدار النقدي على دفعات ليتمكن الاقتصاد من امتصاصها، وإيقاف العملية فور اتجاه الأسعار إلى الارتفاع لتفادي مخاطر التضخم[1].

[1] المرجع السابق، نفس الصفحة.

المبحث الثالث: دور البنوك التجارية في التأثير على الاستقرار النقدي

تعد عملية الإقراض الوظيفة الأساسية للبنوك بعد تجميع الودائع والمدخرات، فإذا احتفظت بهذه الأموال دون إقراضها سوف تقع في حالة الخسارة ثم الإفلاس، وإن هي أقرضتها بالكامل يمكن أن تتعرض لنقص السيولة، لذلك توزان البنوك بين الودائع والقروض، ويتوجب على كل بنك توظيف الأموال شريطة الاحتفاظ بنسبة محددة لتأمين السيولة اللازمة وهذا يتم تحت ما يسمى بعملية خلق الائتمان، وقد يؤثر نشاط البنوك التجارية على مسار السياسة النقدية ومنه التأثير على هدفها ألا وهو تحقيق الاستقرار النقدي وذلك من خلال تأثير عملية خلق النقود على العرض النقدي وكذا سلوك البنوك التجارية في عملية الإقراض وسلوك المودعين في حد ذاتهم.

المطلب الأول: آلية خلق النقود وتأثيرها على العرض النقدي

تؤثر عملية خلق النقود على العرض النقدي وفيما يلي سنتطرق لذلك التأثير.

أولا: خلق النقود

تتم عملية خلق النقود عن طريق آلية معينة سنعرضها فيما يلي، لكن قبل توضيح آلية خلق النقود يجب تعريف أو توضيح معنى عملية خلق النقود.

1. تعريف خلق النقود

– تعرف عملية خلق النقود على أنها: " عملية مصرفية فنية يقوم المصرف بموجبها بالاحتفاظ بنسبة معينة من حجم الودائع وإقراض الباقي للراغبين بالحصول على القروض استنادا لأسس ومبادئ الإقراض التي يتبعها، وذلك بهدف زيادة حجم أرباحه"[1].

[1] علي كنعان، "**النقود والصيرفة والسياسة النقدية**"، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2012، ص160.

– تعرف كذلك بأنها: " قدرة البنوك التجارية على خلق نقود مصرفية تسمى ودائع مشتقة أو نقود ائتمانية أو نقود الودائع تفوق قيمتها بإضعاف قيمة الودائع الأصلية الحقيقية"[1].

بصفة عامة يمكن القول أن خلق النقود يكون من خلال اعتماد البنوك التجارية على الودائع وإعادة تقديمها في شكل قروض بشكل مضاعف بعد الاحتفاظ بالاحتياطي الالزامي الذي يفرضه عليها البنك المركزي.

2. شروط نجاح عملية خلق النقود

إن قدرة البنوك التجارية على خلق النقود ليست مطلقة وبالتالي فإن نجاحها في خلق الائتمان يرتكز على مجموعة من الشروط تتمثل في:[2]

– مستوى تقدم النظام المصرفي ونضج وعي الأفراد بالتعامل مع المصارف من حيث الإيداع واستخدام الشيكات في التعامل، أي لا يوجد تسرب نقدي خارج النظام المصرفي؛

– مدى توفر رغبة لدى البنوك في إعادة إقراض الودائع الأصلية، وتقاس هذه الرغبة بسياسة البنك فيما يتعلق بالاحتفاظ باحتياطي فائض أو إضافي أو عدم الاحتفاظ به.

ثانيا: تأثير خلق النقود على العرض النقدي

تقوم البنوك التجارية بخلق النقود أو خلق الودائع المشتقة التي تفوق قيمتها بأضعاف مضاعفة قيمة الودائع الأصلية الحقيقية، وعرفنا أن حجم الودائع المشتقة يمكن حسابها من خلال العلاقة الآتية:

$$DD = D/rd - D$$

[1] محمد أحمد الأفندي، " **الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ص211.

[2] المرجع السابق، ص211.

حيث DD تمثل حجم الودائع المشتقة

D/rd حجم الودائع الإجمالية الذي يساوي الودائع الأصلية مقسوم على نسبة الاحتياطي القانوني (rd)

D تمثل حجم الودائع الأصلية

وحيث أن حجم الودائع المشتقة يمثل حجم الإقراض الذي قامت به البنوك من وديعة أصلية، فهدا يعكس مدى قدرة البنوك التجارية في التأثير على العرض النقدي من خلال عملية خلق النقود، غير أن هذه القدرة ليست مطلقة بل تعتمد على مجموعة من المحددات تتمثل في:[1]

– مدى تفضيل البنوك للاحتفاظ باحتياطات إضافية، فكلما احتفظت البنوك باحتياطات إضافية أضعف ذلك من قدرتها على التأثير على عرض النقود؛

– حجم ودائع الجمهور لدى البنوك التجارية ومدى انتشار عادة التعامل مع المصارف؛

– مدى طلب القروض من البنوك التجارية، حيث كلما زاد الطلب على القروض من البنوك التجارية كلما زادت قدرتها في التأثير على العرض النقدي؛

– سياسة البنك المركزي فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي القانوني، فكلما ارتفعت هذه النسبة، ضعف تأثير البنوك في خلق النقود وبالتالي عرض النقود.

المطلب الثاني: سلوك البنوك التجارية وتأثيره على العرض النقدي

يعد سلوك البنوك التجارية من محددات العرض النقدي، حيث يبرز أثر سلوك البنوك التجارية من خلال الاحتياطات الإضافية أو الفائضة، فحسب ما تناولنا في المطلب السابق من شروط ومحددات تأثير البنوك التجارية على العرض النقدي، ذكرنا حجم الودائع التي يضعها

[1] المرجع السابق، ص420.

الجمهور في البنوك وهذا يعود بالدرجة الأولى لقرار الجمهور أي أن تحكم البنوك فيه جزئي ومحدود جدا، ونفس الشيء بالنسبة لحجم القروض المطلوبة وهو قرار بيد المقترضين، في حين يمثل الاحتياطي القانوني أو الإلزامي نسبة تلزم بها البنوك التجارية بأمر من البنك المركزي ولا تستطيع البنوك التجارية التأثير فيها، وبهذا نستنتج أن البنوك التجارية يمكنها التأثير في العرض النقدي فقط من خلال حجم الاحتياطات الإضافية المحتفظ بها.

ويعتمد قرار البنوك التجارية في اختيار نسبة الاحتياطي الإضافي وزيادته أو تخفيضه على مجموعة من العوامل نذكرها فيما يلي:

– **تكلفة الاحتفاظ بالاحتياطات الفائضة:** تقاس تكلفة الاحتفاظ بمعدلات العائد السوقية على بقية الأصول المالية، فمثلا إذا ارتفع معدل العائد على الأسهم والسندات وغيرها من الأصول، هذا الأمر يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل معطل في البنوك، لذلك ستلجأ البنوك إلى زيادة الإقراض ومنه زيادة العرض النقدي بدلا من الاحتفاظ بالاحتياطي الفائض في شكل سائل، والعكس عندما تنخفض معدلات العائد السوقية تزيد نسبة الاحتياطي الإضافي لدى البنوك وتنخفض تكلفة الاحتفاظ به.

– **توقعات سحب الودائع من البنوك:** إن توقع وقلق البنوك التجارية من طلبات السحب المفاجئة للمودعين لسحب ودائعهم من البنوك تعتبر عنصرا يؤثر في نسبة الاحتياطي الإضافي الذي ترغب البنوك التجارية في الاحتفاظ به، حيث كلما زاد توقع البنوك وقلقها بشأن طلبات السحب المفاجئة كلما زادت من نسبة الاحتفاظ بالاحتياطي الإضافي في شكل سائل لديها، أي أن هناك علاقة طردية بين توقع طلبات السحب ونسبة الاحتياطي الإضافي، وعلى الرغم من وجود طرق أخرى يمكن للبنوك التجارية أن تواجه بها طلبات السحب المفاجئة على غرار (الاقتراض من البنك

المركزي، طلب قروض البنك قصيرة الأجل، بيع الأوراق المالية ..الخ)، غير أن هذه الطرق تعتبر غير عملية وذات تكلفة عالية بالإضافة إلى الضرر بالمركز المالي والسمعة لهذه البنوك.

المطلب الثالث: سلوك الجمهور وانعكاسه على العرض النقدي

يعتمد تأثير المودعين على عرض النقود على درجة تفضيل الجمهور للاحتفاظ بالنقود في شكل عملة خارج البنوك(سيولة متداولة) وبين الودائع الجارية (تحت الطلب) والودائع لأجل لدى البنوك، بحيث كلما رغب الأفراد في الاحتفاظ بنسبة أكبر من العملة المتداولة مقارنة بالودائع الجارية كلما قل تأثير البنوك على العرض النقدي، حيث أن العملة المتداولة خارج البنوك غير قابلة للتضاعف في حين الودائع الجارية قابلة للتضاعف من خلال عملية خلق النقود أو الائتمان في البنوك التجارية.

بالإضافة إلى هذا فإن سلوك المودعين في إيداع أموالهم ينشأ عن التغير في نسبة الودائع الآجلة إلى الودائع الجارية والتي تتأثر بدورها بعدة عوامل هي:[1]

1. الثروة: كلما زادت الثروة بحوزة الأفراد فإن نسبة العملة المتداولة إلى الودائع الجارية تنخفض أي هناك علاقة عكسية بينهم، ولكن تزداد نسبة الودائع لأجل إلى الودائع الجارية، ومنه تؤثر الثروة على سلوك المودعين.

2. العائد المتوقع: ان ارتفاع العائد المتوقع على الأصول الأخرى أو الودائع لأجل يقلل من نسبة العملة المتداولة إلى الودائع الجارية ومنه يزيد من العرض النقدي.

[1] المرجع السابق، ص425.

3. درجة الاستقرار السياسي: كلما ارتفعت درجة الاستقرار السياسي تنخفض نسبة العملة في التداول إلى الأصول الجارية ومنه يزداد العرض النقدي، في حين ينخفض العرض النقدي نتيجة ارتفاع نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية عند عدم الاستقرار السياسي.

خلاصة الفصل

يتمثل الاستقرار النقدي في استقرار المستوى العام للأسعار وكذا استقرار سعر الصرف ويعتبر هدفا اساسيا تسعى السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي إلى تحقيقه من خلال القيام بمجموعة من الإجراءات تتمثل أساسا في السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي والتي يتم تطبيقها من أجل الوصول لهدف الاستقرار النقدي، وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من الأدوات الخاصة بالسياسة النقدية والتي توجه المستوى العام للأسعار إلى اتجاه معين حسب الهدف المسطر من قبل البنك المركزي في إطار السياسة النقدية، غير أن نجاح هذه الأدوات في تحقيق الاستقرار النقدي يبقى مرتبط بمدى فعالية السياسة النقدية المتبعة من جهة، بالإضافة إلى درجة الاستقلالية للبنك المركزي فهذه الأخيرة تنعكس على الاستقرار النقدي وفعالية السياسة النقدية بشكل كبير، بالإضافة لهذا فإن علاقة البنك المركزي بالخزينة العمومية يعتبر هو الآخر مهما ويؤثر على تحقيق الاستقرار النقدي من خلال طبيعة العلاقة المالية بين البنك المركزي والخزينة العمومية خاصة عند تسجيل عجز في الموازنة العامة، ولا يمكن تهميش دور البنوك التجارية في التأثير على الاستقرار النقدي بالرغم من أن البنك المركزي بصفته السلطة النقدية وهرم النظام المصرفي وهو المتحكم في السياسة النقدية ومنه المسؤول عن تحقيق الاستقرار النقدي إلا أن هذا لا يمنع أن سلوك البنوك التجارية وكذا سلوك المودعين ودرجة وعيهم تنعكس على عملية خلق النقود ومنح الائتمان ومنه تؤثر على العرض النقدي ومنه الاستقرار النقدي.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لدور النظام المصرفي الجزائري في تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة(1990-2021)

تمهيد

المبحث الأول: الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات التي ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي المنتهجة الذي ينعكس أسلوب إدارته على السياسات الاقتصادية المطبقة عموما وبالسياسة النقدية بصفة عامة، ومن أجل مسايرة هذه التطورات الحاصلة وتحقيق الأهداف المنشودة قامت الجزائر بعدة إصلاحات وسنحاول إبرازها من خلال أهم معالم السياسة النقدية في تلك الإصلاحات.

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

أولا: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-1993)

تعتبر هذه الفترة التي سبقت برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، وبالرغم من التطور الحاصل بإصدار قانون النقد والقرض والعديد من النصوص القانونية، إلى جانب بداية تحرير أسعار الفائدة الدائنة وسعر الصرف، إلا أنه يلاحظ استمرار عدة ممارسات لفترة التسيير الاشتراكي تحت تأثير الاختلالات المتراكمة في الجوانب الاقتصادية، المصرفية والنقدية لهذه المرحلة، والتي يصعب تجاوزها في فترة قصيرة، أدى هذا إلى جعل السياسة

النقدية مجرد أداة تكيفت مع هذه الظروف، وهدفت إلى محاولة التخفيف من حدة التضخم متعدد الأسباب[1].

وقد تخللت هذه المرحلة الإجراءات التالية مع صندوق النقد الدولي:

1. الاستعداد الائتماني الأول: يعتبر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 31 ماي 1889، حيث جرى الاتفاق في سرية تامة مدته 12 شهرا، تحصلت الجزائر على 7.155 مليون وحدة حقوق السحب خاصة ما يعادل 200 مليون دولار أمريكي، ليستخدم المبلغ كليا كشريحة في 30 جوان 1990، كما استفادت من تسهيل تمويلي تعويضي للمفاجأة مقدرة ب 2.315 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل 300 مليون أمريكي، نظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 1989، وكان الاتفاق يهدف إلأى تحقيق شروط لاسيما متعلق بالسياسة النقدية نذكر منها:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية وتقليص حجم الموازنة العامة؛
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار الفائدة؛
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار.

2. الاستعداد الائتماني الثاني: في 30 جوان 1991 تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ثم تحرير رسالة النية في 27 أفريل 1991، بموجب هذا الاتفاق تم تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة إلى أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، الأولى في جوان 1991، الثانية سبتمبر 1991، الثالثة في ديسمبر 1991 والرابعة مارس

[1] عميروش شلغوم، " **تحولات النظام المالي وفعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي- دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018/2017، ص134.

1992، وقد تم سحب ثلاث أقساط الأولى إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة الجزائرية آنذاك لمحتوى الاتفاقية، وقد هدفت هذه الاتفاقية إلى تشجيع الإدخار وترشيد الاستهلاك، تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على رفع صادرات النفط وكذا تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري.

ثانيا: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1994-1999)

صدرت التعليمة 94-16 المتعلقة بأدوات سير السياسة النقدية وإعادة تمويل البنوك في 9 أفريل 1994 والتي تنص على : " **الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في الواقع هو السيطرة على معدل التضخم عن طريق التحكم الحذر لاسيما في التوسع النقدي والقروض بما يتلاءم مع هدف التضخم والنمو. تحقيقا لهذه الغاية، فإن وضع سقف لنمو الموجودات الداخلية الصافية للنظام المصرفي وسقف لنمو الموجودات الداخلية الصافية للبنك المركزي سيتم اعتمادها**".

يتضح من نص التعليمة أن استراتيجية السياسة النقدية تشمل السيطرة على معدلات التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية، حيث يستخدم بنك الجزائر أهدافا وسيطيه متمثلة في التحكم في معدلات نمو المعروض النقدي والقروض، كما يعتمد على أهداف عاملة تتمثل في تحديد سقف للقروض الممنوحة للدولة وللاقتصاد، وللبنك المركزي من جانب إعادة تمويل المصارف إلى جانب التسبيقات الممنوحة للخزينة.

وقد تم استخدام مجموعة من الإجراءات تمثلت في:[1]

[1] نصيرة بن نافلة، " **تقييم السياسة النقدية في الجزائر، دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2014**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018/2017، ص154.

– تحديد معدل إعادة الخصم عند نسبة 15%؛

– تحديد معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند نسبة 20%

– تحديد سعر الفائدة على القروض بالحساب الجاري للبنك المركزي الممنوحة للمصارف عند 24%.

– إزالة السقف على أسعار الفائدة في السوق ما بين البنوك، والتي تصبح محددة في إطار التفاوض الحر[1].

– وضع هامش مصرفي أقصى يساوي 5% فوق متوسط تكلفة الموارد المصرفية، بهدف تأطير الهوامش المصرفية إلى تفادي أي ارتفاع مفرط في تكلفة الائتمان في ظرف يتميز بالتثبيت وغياب منافسة كافية في مجال الوساطة[2].

أكد النظام رقم 94-13 الصادر في 2 جوان 1994، والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بشروط المصارف المطبقة على العمليات المصرفية، في المادة الرابعة منه على: " تحدد المصارف والمؤسسات المالية بكل حرية معدلات الفائدة الدائنة والمدينة، وكذا معدلات ومستوى العمولات المطبقة على العمليات المصرفية، غير أنه يمكن لبنك الجزائر أن يحدد هامشا أقصى يستوجب احترامه من قبل المصارف والمؤسسات المالية بالنسبة لعمليات القرض".

إلى جانب تحريك أسعار الفائدة المختلف سواء تلك المتعلقة ببنك الجزائر أو الدائنة والمدينة، ما يسمح بالتمهيد لممارسة سياسة نقدية وفق شروط السوق، فقد أكدت نفس التعليمة على: " كإجراء انتقالي، وبالعلاقة مع متابعة معايير أداء المصارف وبالارتباط مع تطور سوق الإقراض، يصبح

[1] عميروش شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص 137.

[2] المرجع السابق، ص137.

تحديد سقف لإعادة التمويل الكلي وسقف لإعادة تمويل كل مصرف ضروريا. ويتم تحديد السقوف على كل مصرف في بداية كل ثلاثي على أساس معدلات الأداء النسبية والتحولات المالية".

إلى جانب السقف المحدد لإعادة الخصم الكلي ولكل مصرف، فإن نفس التعليمة أضافت أدوات أخرى منها المباشرة، وتتمثل في تحديد سقف أعلى لكل مصرف لقيمة القروض الممنوحة للشركات غير المستقلة، كما يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية من خلال عمليات الأخذ أو /والمنح على سبيل الأمانة، إلى جانب تدخله باستخدام نظام المناقصات للقروض عن طريق النداء للعرض، بالإضافة إلى أداة الاحتياطي الإجباري كوسيلة غير مباشرة.

ولتدعيم أدوات السياسة النقدية السابقة لبنك الجزائر، فقد تم مع بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي إصدار التعليمة رقم 95-28 بتاريخ 22 أفريل 1995 المتعلقة بتنظيم السوق النقدية|، وقد حددت أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لبنك الجزائر.

صدرت التعليمة رقم 95-77 المعدلة والمتممة للتعليمة رقم 94-16 السابقة الذكر، في 25 ديسمبر 1995، نصت المادة رقم 2 منها على: " بهدف تحفيز الوساطة المصرفية في سياق من المنافسة السليمة، تأطير الهامش المصرفي الذي أنشأ بموجب التعليمة رقم 94-16 يتم حذفه"، وضحت هذه التعليمة حرية تحديد معدلات الفائدة المدينة بإلغاء الهامش المصرفي استكمالا لتحرير أسعار الفائدة الدائنة، ولاشك أنه في ظل تركيز السياسة النقدية على هدف تخفيض معدلات التضخم، سينعكس ذلك في بلوغ أسعار فائدة حقيقية موجبة، تحفز على زيادة ال، وضحت هذه التعليمة حرية تحديد معدلات الفائدة المدينة بإلغاء الهامش المصرفي استكمالا لتحرير أسعار الفائدة الدائنة، ولاشك أنه في ظل تركيز السياسة النقدية على هدف تخفيض معدلات التضخم،

سينعكس ذلك في بلوغ أسعار فائدة حقيقية موجبة، تحفز على زيادة الادخار والتخصيص الأمثل للموارد.

المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

قامت الجزائر على غرار باقي الدول النامية بتجربة العديد من السياسات واعتماد الكثير من المناهج لتحقيق التوازنات الكبرى لاقتصادها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، منها ما نجح ومنها ما فشل، إلا أنه خلال فترة التسعينات عرف الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة، حيث شهدت أسعار النفط ابتداء من سنة 1999 بعض الارتفاع وتحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي، ومن أجل بلوغ مستوى قويا من النمو خارج المحروقات أخذت السياسة النقدية حيزا مهما في إطار السياسة الاقتصادية الكلية.

ويبرز الإطار القانوني للسياسة النقدية في هذه الفترة ضمن تعديلات قانون النقد والقرض 10/90 والمتمثلة في الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003، والأمر 10-04 الصادر في 26 أوت 2010.

نصت المادة 35 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 26 أوت 2003، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض على: " تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد".

انطلاقا من هذه المادة نلاحظ أن الأمر 03-11 أبقى على تعدد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، في حين أنه في الواقع العملي يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في استقرار الأسعار، اذ احتفظ به بنك الجزائر بصراحة كهدف نهائي وحيد منذ سنة 2001، وهذا الأمر يعكس وجود

تعارض وعدم تناسق بين نص المادة 35 والواقع العملي المصرح به في التقارير السنوية من قبل بنك الجزائر، بالإضافة إلى هذا تم تحديد معدل تضخم مستهدف قدر بنسبة 3% وقد تم بلوغه سنة 2003 واستمر بنك الجزائر بالتصريح بنفس النسبة إلى غاية سنة 2006، ثم بدأ منذ سنة 2007 بتحديد مجال لمعدل التضخم المستهدف والذي ينحصر بين نسبتي 3و4% واستمر إلى غاية سنة 2008، ثم أصبح يستهدف معدل 4% منذ سنة2009 [1].

في سنة 2010 تم إصدار الأمر 10-04 بتاريخ 26 اوت 2010 حيث نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية منه المعدلة والمتممة للمادة 35 من الأمر03-11، على: " تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو مدعم للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي". ونلاحظ أنه من خلال هذه المادة تم التصريح بالهدف النهائي الوحيد ألا وهو استقرار الاسعار، كما نلاحظ في نص المادة ومن خلال ذكر هدف الاستقرار النقدي والمالي أن بنك الجزائر أخذ بعين الاعتبار التطورات الحاصلة في النظام المالي والمصرفي بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 والتي دفعت إلى إدخال هدف اخر بخلاف الاستقرار النقدي للأنظمة المصرفية ألا وهو هدف الاستقرار المالي[2].

المطلب الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر(2016-2021)

شهدت هذه الفترة جانبين مهمين ساهما في إحداث تغييرات على مستوى إدارة السياسة النقدية تمثل الجانب الأول في صدور القانون 10/17 المؤرخ في 2017/10/11 والذي جاء

[1] عميروش شلغوم، " **فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2000-جوان2015)- دراسة تحليلية-**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد3، العدد1، مارس 2017، ص37.

[2] المرجع السابق، ص ص 37، 38.

لإرساء التسيير الكمي، في حين تمثل الجانب الثاني في الجائحة التي أصابت العالم ككل ألا وهي انتشار فيروس كورونا والذي كان له انعكاسات اقتصادية أدت إلى جعل النظام المصرفي لجزائري يحدث تغييرات في إدارة السياسة النقدية من أجل تخفيف العبء وتوفير السيولة في البنوك.

أولا: إصدار قانون10/17 المتعلق بسياسة التسيير الكمي

بعد انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية، شهدت الجزائر تراجع في إيراداتها لتمويل الموازنة العامة والتي تعتمد أساسا على المحروقات، فجاء القانون 10/17 المؤرخ في 2017/10/11 ليتمم الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض لإرساء سياسة التسيير الكمي.

نصت المادة 45 مكرر على أنه" بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشر عن الخزينة العمومية السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة على وجه الخصوص في: تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار"[1].

ووفقا لهذه المادة الجديدة يرخص لبنك الجزائر القيام بالشراء المباشر للسندات الصادرة عن الخزينة قصد تغطية حاجات تمويلها، وتمويل تسديد الدين العمومي الداخلي والسماح للخزينة عند الحاجة بتزويد الصندوق الوطني للاستثمار بموارده في إطار مساهمات الدولة في الاستثمارات أو التمويلات طويلة الأجل لبرامج الاستثمار العمومي، وهذا دليل على أن جوهر التعديل يمس العلاقة التمويلية بين البنك المركزي والخزينة العمومية.

[1] فضيلة زواوي، سعاد معمر شدري، محمد قرتلي، " **أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة(1990-2017)**"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد5، العدد1، مارس 2021، ص85.

عرفت فترة إعلان الحكومة الجزائرية عن مشروع قانون تعديل قانون النقد والقرض جدلا كبيرا، رغم المبررات التي قدمتها، فالتمويل غير التقليدي الذي سيتم انتهاجه يتمثل في إصدار النقود بشكل مباشر من طرف البنك المركزي لتغطية عجز الخزينة العمومية بشكل مباش لمدة خمس سنوات، وهو ما يعني أن عملية طبع النقود مرتبطة بعجز الحكومة، ومنه فإن سقف التمويل غير التقليدي يبقى غير محددا وسيستمر ما لم يتم استحداث آليات تمويل حقيقية والتخلي التدريجي عن سياسة الدعم[1].

ومن المعلوم في الأدبيات الاقتصادية أن الزيادة في المعروض النقدي لها تأثيرا تضخميا، ومع العلم أن بنك الجزائر لم يصرح بقيمة هذه البرامج التمويلية غير التقليدية، فهذا ما يؤثر سلبا على توقعات التضخم، وقد أبدى صندوق النقد الدولي نظرته التشاؤمية، حيث توقع ارتفاعا في معدلات التضخم إلى أكثر من 10% مع فقدان البنك المركزي لاستقلاليته، إضافة إلى تسجيل معدل نمو ضعيف يقدر ب 1.5% سنة 2018[2].

ثانيا: إدارة السياسة النقدية في ظل جائحة كورونا

قام بنك الجزائر ببدل جهود لدعم الاقتصاد من خلال مواصلة التدابير التسييرية التي بدأها سنة 2020، وتحقيقا لهذه الغاية تم تخفيض الحد الأدنى لمعدل الاحتياطات الإلزامية من 3% إلى 2% اعتبارا من 15 فيفري 2021، حيث تجدر الإشارة أن هذا المعدل بلغ 10% سنة 2019 وتم تخفيضه إلى 8% اعتبارا من 15 مارس 2020، ثم إلى 3% في 15 سبتمبر 2020، ويهدف

[1] فريد بن طالبي، زهير شلال، فاتح جاري، " **سياسة التسيير الكمي كاتجاه حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر**"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد2، العدد2، ديسمبر 2019، ص200.

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

هذا التخفيض التدريجي والمتتالي في معدل الاحتياطات الإلزامية إلى تحرير هوامش إضافية من السيولة للبنوك من أجل تعزيز قدرتها على تمويل الاقتصاد في سياق ركود السوق المالي[1].

بالإضافة إلى تخفيض الاحتياطي الإلزامي تم الحفاظ على معدل الفائدة التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية عند 3% في سنة 2021، بعدما تم تخفيضه بمقدار 25 نقطة أساس (0.25%) في أفريل 2020، ويهدف هذا القرار إلى تحفيز وزيادة عرض القرض كإجراء مرافق لإنعاش الاقتصاد الوطني، كما تم تمديد، طوال سنة 2021، التدابير الاستثنائية الرامية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية والتي تم اعتمادها في 1 مارس 2020(تعليمة رقم 05-2020)، وتحقيقا لهذه الغاية، تجدر الإشارة إلى أن بنك الجزائر قرر ما يلي:[2]

- تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى 60%؛
- إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان؛
- السماح للبنوك والمؤسسات المالية بتأجيل أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض زبائنها المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كورونا؛
- السماح للبنوك والمؤسسات المالية بمنح قروض جديدة للزبائن المستفدين من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة.

[1] بنك الجزائر، " **السياسة النقدية**"، التقرير السنوي لسنة 2021، الصادر في جوان2022، ص40.
[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

المبحث الثاني: تحليل تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

لقد شهدت السياسة النقدية في الجزائر عدة إصلاحات من خلال قانون النقد والقرض 10/90 والذي جاء من أجل رسم سياسة نقدية صلبة ومستقرة، وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تحليل تطور السياسة النقدية خلال الفترة(1990-2021) وذلك من خلال دراسة تطور أدوات السياسة النقدية، تطور العرض النقدي ومقابلاته، وتحليل أهم المؤشرات النقدية.

المطلب الأول: تحليل أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(1990-2021)

اختلفت إدارة السياسة النقدية من خلال أدواتها حسب التغيرات في حجم السيولة المصرفية وحسب احتياطات الصرف الأجنبي إضافة إلى التغيرات في أسعار النفط في الجزائر ويمكننا تقسيم هذه الأدوات حسب فترات.

أولا: تحليل أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(1990-1999)

سنتطرق لمختلف أدوات السياسة النقدية خلال المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق(1990-1999)، حيث أصبحت السياسة النقدية تلعب دورا مهما في الجزائر من ناحية التحكم في التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي.

1.تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة(1990-1999)

يعتبر معدل إعادة الخصم أهم أداة في يد السلطات النقدية، يتدخل بها بنك الجزائر للتحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية وبالتالي التحكم في حجم المعروض النقدي، ولقد حدد قانون النقد والقرض 10/90 شروط عمليات إعادة الخصم لدى بنك الجزائر، وأيضا الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 نص على إمكانية قيام بنك الجزائر بهذه العملية، وفيما يلي سنعرض من خلال الجدول الموالي تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة(1990-1999).

الجدول(3-1): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة(1990-1999)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999

المعدل	10.5	11.5	11.5	11.5	15	14	13	11	9.5	8.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

يمكن ترجمة معطيات الجدول(3-1) من خلال الشكل الموالي:

الشكل(3-1): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة(1990-1999)

الوحدة: (%)

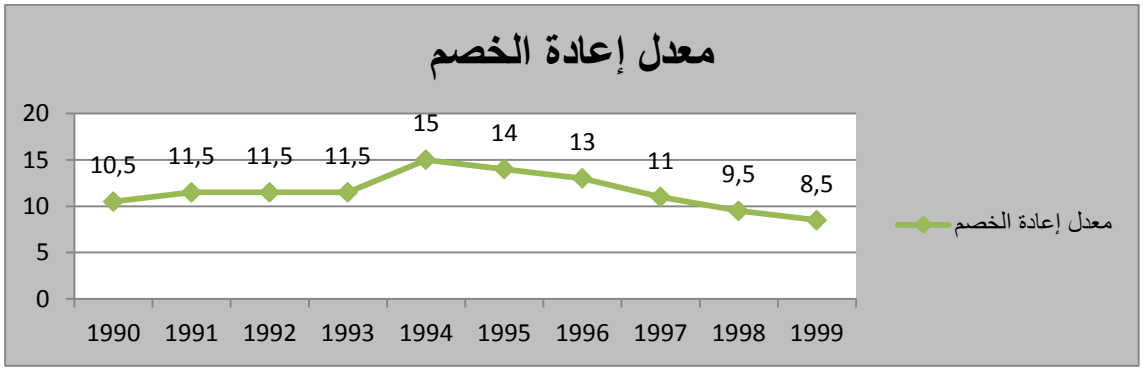

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول(3-1)

من خلال الجدول(3-1) والشكل(3-1) اللذان يوضحان تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة(1990-1999)، نلاحظ أن معدل إعادة الخصم شهد ارتفاعا خلال الفترة (1990-1994) حيث بلغ نسبة 10.5% سنة 1990 ثم ارتفع إلى 11.5% سنة 1991 وبقي مستقر في تلك النسبة إلى غاية سنة 1993 بعدها شهد ارتفاعا سنة 1994 حيث بلغ نسبة 15%، ويعود هذا الارتفاع في معدل إعادة الخصم خلال هذه الفترة (1990-1994) إلى وجود توسعات تضخمية في الاقتصاد والتي من أسبابها التسهيلات الائتمانية المقدمة في تلك الفترة، مما أدى ببنك الجزائر إلى رفع هذا المعدل باعتباره وسيلة للسياسة النقدية وذلك من أجل الحد من هذا التوسع التضخمي، بعدها شهدت الفترة الموالية من سنة 1995 إلى غاية سنة 1990 انخفاض في

هذا المعدل حيث انتقل من نسبة 14% سنة 1995 إلى 8.5% سنة 1999، وهذا راجع إلى سعي بنك الجزائر للتحكم في التضخم من خلال اتباع سياسة نقدية انكماشية تتمثل في خفض معدل إعادة الخصم للحد من حجم الائتمان الممنوح.

2. معدل الاحتياطي الإلزامي

نص قانون النقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990 في مادته (رقم 193) على ما يلي: " **يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطا يحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع الودائع أو على مجموع توظيفاتها أو على بعض هذه التوظيفات، وذلك بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية**"، يدعى هذا بالاحتياطي الإلزامي، لا يمكن أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه، إلا أنه يجوز للبنك المركزي أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانونا، وكل نقص في الاحتياطي الإلزامي يخضع البنوك والمؤسسات المالية حكما لغرامة مالية تساوي 1% من المبلغ الناقص ويستوفي البنك المركزي هذه الغرامة[1].

حدد بنك الجزائر معدل الاحتياطي الإلزامي بنسبة 2.5% على مجموع الودائع، وبقيت هذه النسبة ثابتة إلى غاية سنة 2001.

3. سياسة السوق المفتوحة

تمت أول عملية للسوق المفتوحة في سنة 1996 وتمثلت في شراء البنك المركزي للسندات العمومية التي لا تتجاوز مدتها ستة أشهر، ولكن نظرا لضيق السوق النقدية وغياب سوق مالية

[1] عبد الرزاق بن عمرة، **مرجع سبق ذكره**، ص292.

متطورة تجلب إليها الموارد من أصحاب الفائض فإنه من الصعب على بنك الجزائر التأثير على حجم الائتمان الممنوح من خلال سياسة السوق المفتوحة[1].

ثانيا: تحليل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

مع انتقال النظام المصرفي الجزائري إلى حالة فائض في السيولة خلال هذه الفترة أصبحت هذه الأدوات غير كافية للتحكم في فائض السيولة وظهرت أدوات أخرى إضافية.

1. معدل إعادة الخصم

يعتبر معدل إعادة الخصم في هذه الفترة غير فعال تقريبا، وذلك نظير زيادة فوائض السيولة والتي حدت من مهمة بنك الجزائر كمقرض أخير للبنوك التجارية، وسنبين تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال هذه الفترة من خلال الجدول الموالي:

الجدول(3-2): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

الوحدة: (%)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المعدل	**6**	**6**	**5.5**	**4.5**	**4**	**4**	**4**	**4**
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
المعدل	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

[1] أسماء صوان، " **أثر التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2019-2020، ص175.

يمكن ترجمة معطيات الجدول(3-2) من خلال الشكل الموالي:

الشكل(3-2): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

الوحدة: (%)

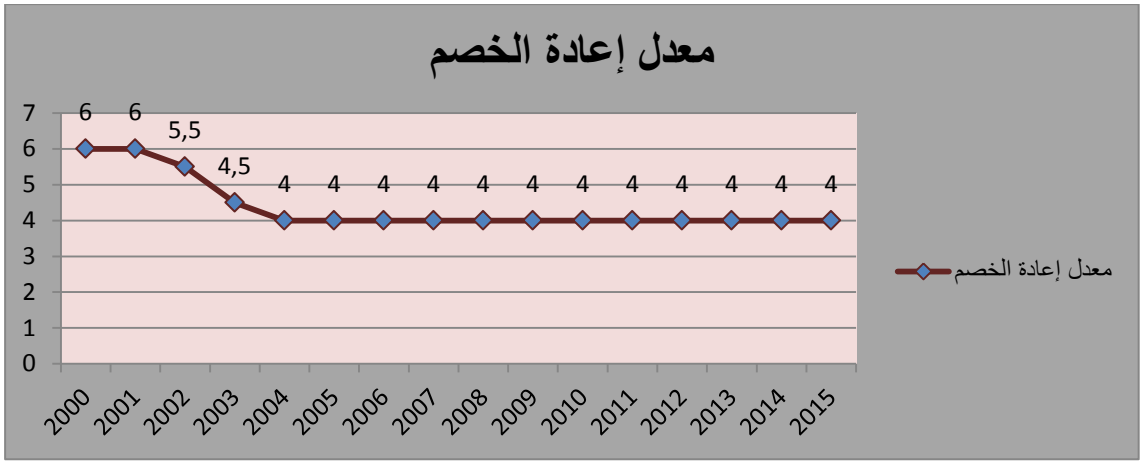

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول(3-2) والشكل(3-2) نلاحظ أن معدل إعادة الخصم قدر بنسبة 6%سنتي 2000 و2001، ثم سجل انخفاضا آخرا سنة 2002 بلغ نسبة 5.5% ، ثم 4.5% سنة 2003 ليستقر بعدها في النسبة 4% من سنة 2004 إلى غاية سنة2015، وهذا دليل على انعدام إعادة التمويل من طرف البنوك لدى بنك الجزائر وما يؤكد ذلك هو ارتفاع ودائعها لدى بنك الجزائر، وبالتالي يمكن القول أنه وفي ظل فائض السيولة الذي شهدته هذه المرحلة، يمكن اعتبار أداة معدل إعادة الخصم غير فعالة في هذه الفترة ولا يمكنها التأثير في حجم الائتمان في ظل عدم لجوء البنوك لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر.

2. معدل الاحتياطي الإلزامي

بقيت أداة الاحتياطي الإلزامي بدون تطبيق فعلي إلى غاية أفريل 2001 نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك، ودخلت حيز التطبيق الفعلي تماشيا مع عملية إصلاح أدوات السياسة النقدية في إطار الانتقال نحو استعمال الأدوات غير المباشرة، وبقيت هذه الأداة مطبقة ولا تختلف كيفياتها عن ما هو معمول به في الدول الأخرى بالنظر إلى فعاليتها للتحكم في خطر السيولة، ورغم هذا فإن الأمر 03-11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض لم يشر إلى هذه الأداة، وقد أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004 أقر فيها بنسبة الاحتياطي الإلزامي التي يمكن أن تصل إلى 15%[1].

والجدول الموالي يوضح تطور معدل الاحتياطي الإلزامي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الجدول(3-3): تطور معدل الاحتياطي الإلزامي لدى بنك الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

الوحدة: (%)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المعدل	**2.5**	**3**	**4.25**	**6.25**	**6.50**	**6.50**	**6.50**	**6.5**
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
المعدل	**8**	**8**	**9**	**9**	**11**	**12**	**12**	**12**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

يمكن ترجمة معطيات الجدول(3-3) من خلال الشكل الموالي:

[1] امحمد بن البار، عبد العزيز شيخاوي، توفيق غفصي، " **تحليل واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(1986-2017)**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى العلمي الوطني حول: " **التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية**"، المنظم بجامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، يوم 14 نوفمبر 2019، ص 275.

الشكل(3-3): تطور معدل الاحتياطي الإلزامي لدى بنك الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

الوحدة: (%)

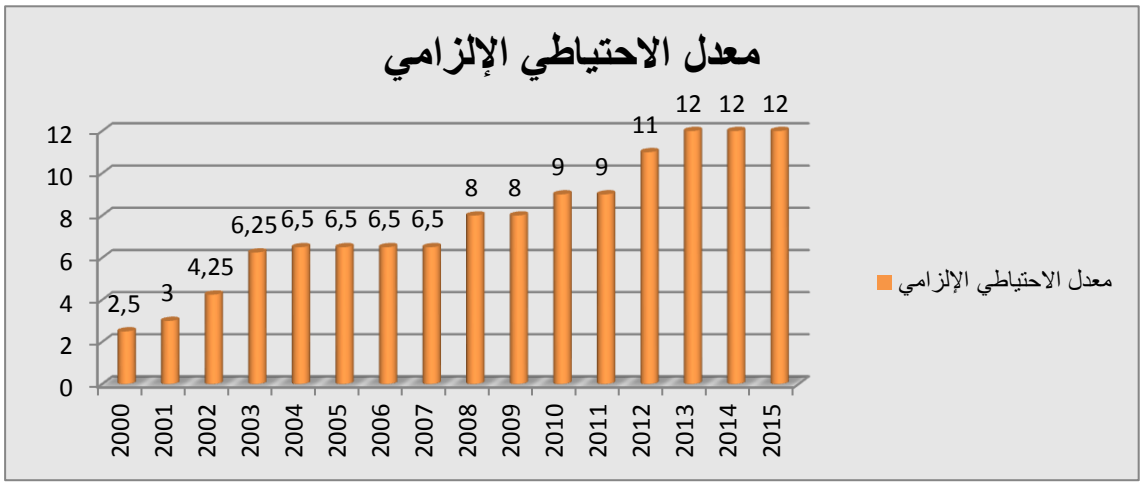

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول(3-3) والشكل(3-3) نلاحظ ارتفاع معدل الاحتياطي الإلزامي حيث انتقل من نسبة 2.5% سنة 2000 إلى 3% سنة 2001، ثم إلى 4.25%سنة 2002 و6.25% سنة 2003، بعدها انتقل إلى 6.5% سنة 2004 وبقيت هذه النسبة بدون تغيير في السنوات 2005،2006، 2007 وفقا للتعليمة رقم 13-07 المؤرخة في 24 ديسمبر 2007 والتي عدلت بالتعليمة رقم 02-04 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإلزامي، وكان آخر تغيير يدلي به بنك الجزائر في التعليمة 03-09 المؤرخة في 25 أفريل 2009، المعدلة والمكملة للتعليمة رقم 02-08 المؤرخة في 11 مارس 2008 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإلزامي، هذه الأخيرة أثبتت معدل المكافأة التي يمنحها بنك الجزائر للبنوك مقابل الاحتياطي الإلزامي ب 0.5% مقابل 0.75% ،

حيث ارتفع معدل الاحتياطي الإلزامي من 8%سنة 2008 إلى 9% سنة 2011، وتمثل هذه الأداة ما بين 13.97% و16.58% من السيولات المصرفية لدى بنك الجزائر[1].

لقد استعملت أداة الاحتياطي الإلزامي بشكل نشط حيث لاحظنا ارتفاعا في نسبة الاحتياطي الإلزامي ناتج عن ارتفاع السيولة المصرفية، وقد وصلت ودائع البنوك باسم الاحتياطي الإلزامي إلى 773.5 مليار دج سنة 2009، ثم استمر معدل الاحتياطي الإلزامي بالارتفاع حتى بلغ سنوات 2013، 2014، و2015 نسبة 12% وهذا دليل على تدخل بنك الجزائر باستعمال هذه الأداة من أجل امتصاص فائض السيولة الموجود في هذه الفترة.

3. أداة استرجاع السيولة

تم استحداث هذه الأداة الغير مباشرة للسياسة النقدية ابتداء من أفريل 2002 بغية ضمان رقابة فعالة على السيولة البنكية، وتنقسم هذه الأخيرة إلى استرجاع السيولة لمدة 7 أيام و3 أشهر وتعتبر هذه الأداة أكثر مرونة من الاحتياطات الإلزامية، حيث يمكن تعديلها يوما بعد يوم علاوة على أنها غير إجبارية أي البنوك لا تجبر على المشاركة في استرجاع السيولة مما يتيح الفرصة لكل بنك بتسيير سيولته[2].

وفيما يلي سنوضح تطور أداة استرجاع السيولة في الفترة(2002-2015)

الجدول(3-4): تطور أدة استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة(2002-2015)

الوحدة: (%)

السنوات	معدل استرجاع السيولة	معدل استرجاع السيولة	معدل استرجاع

[1] المرجع السابق، ص276.

[2] أسماء صوان، مرجع سبق ذكره، ص 179.

	(7 أيام)	(3أشهر)	السيولة(6أشهر)
2002	**2.75**	-	-
2003	**1.75**	-	-
2004	**0.75**	-	-
2005	**1.25**	**1.9**	-
2006	**1.25**	**2.0**	-
2007	**1.75**	**2.5**	-
2008	**1.25**	**2.0**	-
2009	**0.75**	**1.25**	-
2010	**0.75**	**1.25**	-
2011	**0.75**	**1.25**	-
2012	**0.75**	**1.25**	-
2013	**0.75**	**1.25**	**1.50**
2014	**0.75**	**1.25**	**1.50**
2015	**0.75**	**1.25**	**1.50**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

يمكن ترجمة معطيات الجدول(3-4) من خلال الشكل الموالي:

الشكل(3-4): تطور أداة استرجاع السيولة خلال الفترة(2002-2015)

الوحدة: (%)

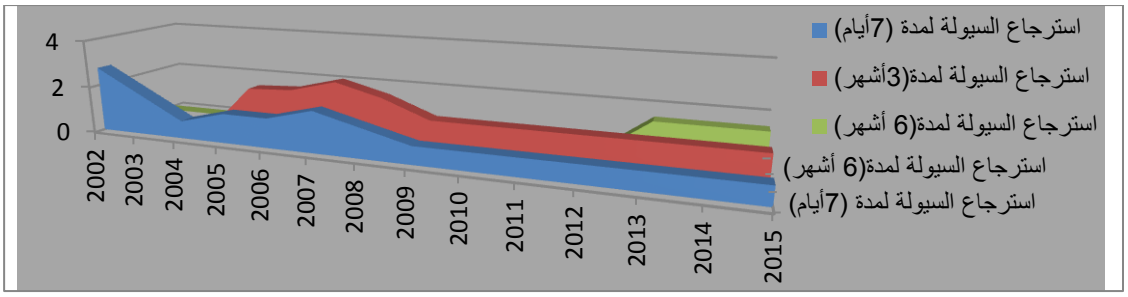

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول(3-4) والشكل(3-4) نلاحظ أن معدل استرجاع السيولة لمدة 7 أيام كان مرتفعا سنة 2002 حيث قدر ب 2.75% ثم انخفض إلى 1.75% سنة 2003، ثم إلى 0.75% سنة 2004، ثم عاودت الارتفاع سنة 2005إلى 1.25%وبقيت في نفس المعدل سنة 2006 بعدها ارتفعت سنة 2007 إلى نسبة 1.75%، بعدها انخفضت إلى 1.25% سنة 2008، ثم انخفضت إلى 0.75 % سنة 2009 وبقيت عند ذلك المستوى إلى غاية سنة 2015.

أما بالنسبة لاسترجاع السيولة لمدة 3 أشهر فنلاحظ أنه بدأ استعماله سنة 2005 حيث قدر ب 1.9% ثم ارتفع إلى 2% سنة 2006، ثم 2.5% سنة 2007و 2% سنة 2008 ليستقر بعد ذلك خلال السنوات 2009 إلى غاية 2015 عند معدل 1.25%.

وفيما يخص استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر فنلاحظ أنه تم استعمال هذه الأداة في سنة 2013 وقدرت بمعدل 1.5% وبقيت هذه النسبة مستقرة خلال هذه السنوات إلى غاية 2015.

ولمعرفة مدى فعالية هذه الأداة في امتصاص السيولة الفائضة سنوضح في الجدول الموالي قيمة المبالغ من السيولة الممتصة خلال هذه الفترة.

الجدول(3-5): تطور السيولة الممتصة بأداة استرجاع السيولة خلال الفترة(2002-2015)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم السيولة الممتصة	**129.7**	**400**	**450**	**450**	**450**	**1100**	**1100**
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
حجم السيولة الممتصة	**1100**	**1100**	**1100**	**1350**	**1350**	**1350**	**679**

المصدر: عميروش شلغوم، " **تحولات النظام المالي وفعالية قنوات انتقال السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي –دراسة حالة الجزائر–**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017–2018، ص148.

يمكن ترجمة معطيات الجدول في الشكل الموالي:

الشكل(3–5): تطور حجم السيولة الممتصة بأداة استرجاع السيولة خلال الفترة(2002–2015)

الوحدة: مليار دج

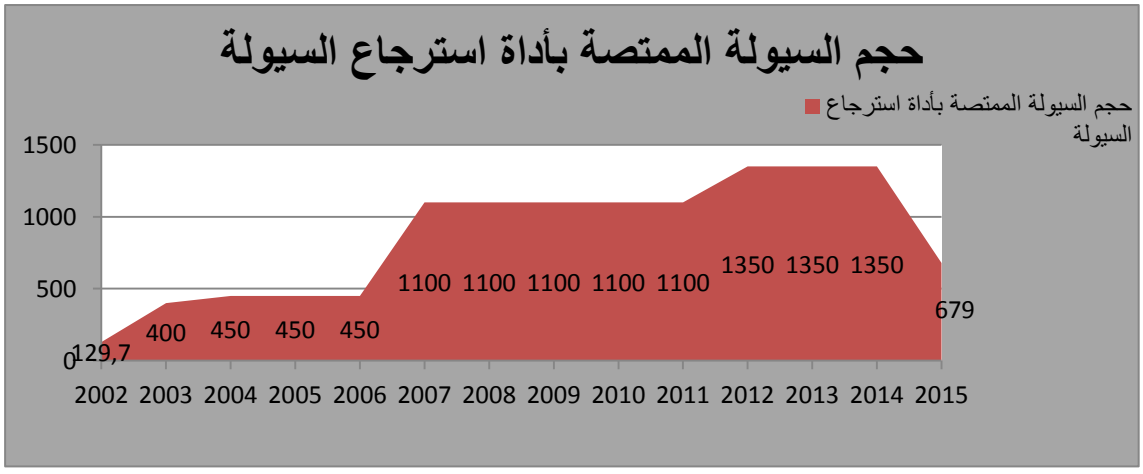

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

حيث نلاحظ من خلال الجدول(3-5) والشكل(3-5) أن حجم السيولة الممتصة عن طريق أداة استرجاع السيولة شهد ارتفاعا حيث انتقلت من 129.7 مليار دينار سنة 2002 إلى 400 مليار دينار سنة 2003، ثم إلى 450 مليار دينار سنة 2004 وبقيت في تلك القيمة إلى غاية سنة 2006، بعدها شهدت ارتفاع كبير حيث بلغت ما قيمته 1100 دينار من نهاية 2007 إلى غاية سنة 2011، لتنتقل إلى قيمة 1350 مليار دينار من سنة 2012 إلى غاية ديسمبر 2014، بعدها انخفضت سنة 2015 إلى مبلغ 679 مليار دينار، وهذا دليل على فعالية هذا الأداة في امتصاص فائض السيولة في هذه الفترة.

4. تسهيلات الودائع المغلة للفائدة

استحدثها بنك الجزائر سنة 2005، وهي عبارة عن وديعة توضع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة بمعدل فائدة معلن عنه مسبقا، ويشهد هذا المعدل تعديلات طبقا للتقلبات الحادثة على مستوى السوق النقدية، وقد جاء تطبيق هذه الأداة نتيجة استمرار ظاهرة فائض سيولة البنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وتم إدخال هذه الأداة قصد زيادة فعالية الرقابة على المجاميع النقدية، وتعمل هذه الأداة في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر مقابل فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر[1].

وفيما يلي سنوضح من خلال الجدول الموالي تطور أداة تسهيلات الودائع المغلة للفائدة خلال الفترة(2005-2015).

[1] محمد بن البار، " **أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة(1986-2014)-دراسة تحليلية قياسية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص ص203، 204.

الجدول(3-6): تطور معدل تسهيلات الوديعة المغلة للفائدة خلال الفترة(2005-2015)

الوحدة: (%)

السنة	معدل الوديعة المغلة للفائدة
2005	**0.3**
2006	**0.3**
2007	**0.75**
2008	**0.75**
2009	**0.3**
2010	**0.3**
2011	**0.3**
2012	**0.3**
2013	**0.3**
2014	**0.3**
2015	**0.3**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

يمكن ترجمة معطيات الجدول(3-6) في الشكل الموالي:

الشكل(3-6): تطور معدل تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة خلال الفترة(2005-2015)

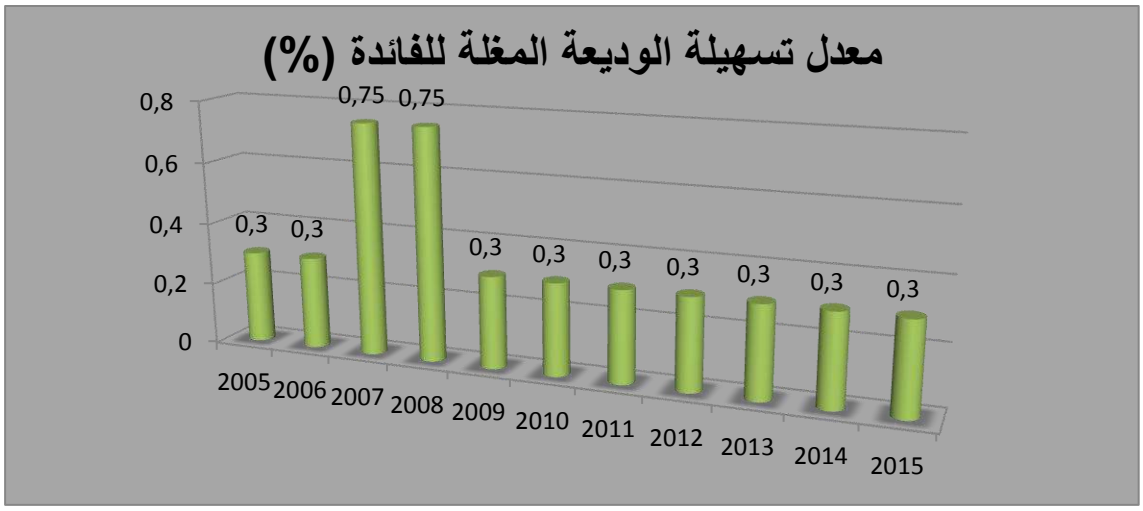

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول(3-6) والشكل(3-6) أن معدل تسهيلة الودائع المغلة للفائدة قدر بنسبة 0.3% سنة 2005و 2006، ثم ارتفع سنتي 2007و2008 إلى معدل 0.75% وهذا راجع لارتفاع فائض السيولة، بعدها عاود هذا المعدل الاستقرار في نسبة 0.3% خلال السنوات 2009-2015.

بصفة عامة يمكن القول أن بنك الجزائر استخدم مجموعة من الأدوات الخاصة بالسياسة النقدية خلال هذه الفترة (2000-2015)، من أجل امتصاص فائض السيولة التي عرفته هذه المرحلة، ورغم أن قدرة هذه الأدوات على امتصاص السيولة غير كاف، إلا أنه وإذا أردنا المقارنة بين هذه الأدوات فيما بينها، يمكن القول أن أداة استرجاع السيولة و تسهيلة الودائع المغلة للفائدة يعتبران أكثر فعالية في امتصاص السيولة مقارنة بمعدل الاحتياطي الإلزامي، بينما تعتبر أداة معدل إعادة الخصم غير فعالة في هذه الفترة بسبب عدم لجوء البنوك لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر وبالتالي عدم قدرة بنك الجزائر على التحكم في الائتمان من خلال هذه الأداة.

ثالثا: تحليل أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2016-2021)

كانت مميزات هذه الفترة عكس الفترة السابقة (2000-2015) التي شهدت فائض في السيولة، فهدة المرحلة الأخيرة تميزت بانخفاض في السيولة المصرفية، وهذا ما دفع ببنك الجزائر إلى إحداث تغيير جذري في السياسة النقدية المتبعة، فمنذ سنة 2016 تم التركيز على الأدوات التي تحقن السيولة من أجل تمويل النظام المصرفي الجزائري، الذي تأثر منذ سنة 2016 بالعجز الحاصل في ميزان المدفوعات، بعدها اتخذت السلطات إجراء التمويل غير التقليدي سنة 2017 من خلال الشراء المباشر من قبل بنك الجزائر لسندات الخزينة لتغطية احتياجاته التمويلية وينفذ لمدة 5 سنوات.

1. معدل إعادة الخصم

أعاد بنك الجزائر تنشيط أداة معدل إعادة الخصم في أوت 2016، وذلك بغية توفير إعادة التمويل للبنوك التجارية بعدما شهدت هذه الأداة عدم فعالية في الفترة السابقة نتيجة وجود فائض سيولة لدى البنوك، وسنعرض فيما يلي تطور هذه الأداة خلال الفترة(2016-2021).

الجدول(3-7): تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة(2016-2021)

الوحدة: (%)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المعدل	**3.6**	**3.75**	**3.75**	**3.75**	**3.75**	**3.75**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

يمكن ترجمة معطيات الجدول(3-7) من خلال الشكل الموالي:

الشكل(3-7): تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة(2016-2021)

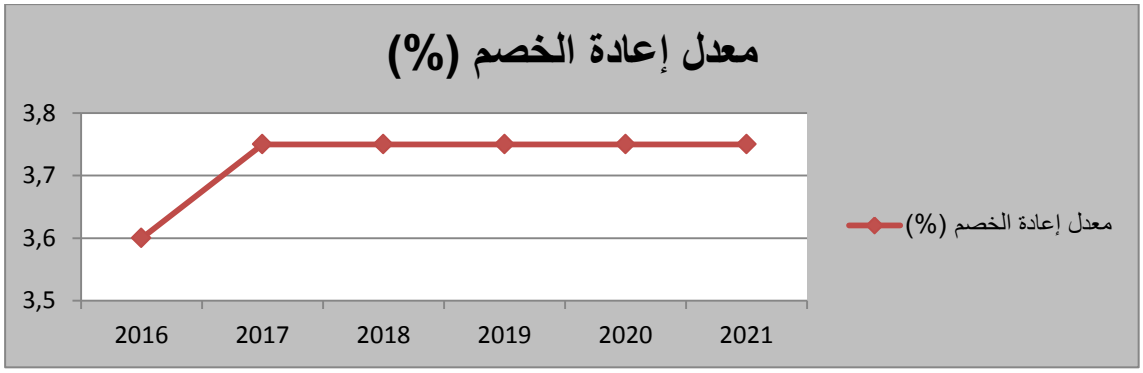

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول(3-7) والشكل (3-7) نلاحظ أن معدل إعادة الخصم شهد انخفاضا سنة 2016 حيث بلغ نسبة 3.6% مقارنة بسنة 2015 حيث كانت النسبة 4%، وهذا راجع لانخفاض السيولة في سنة 2016 بسبب تراجع أسعار المحروقات، مما أدى ببنك الجزائر لتخفيض معدل إعادة الخصم من أجل إعادة تنشيط عملية إعادة التمويل بالنسبة للبنوك لدى بنك الجزائر، في حين نلاحظ أن معدل إعادة الخصم عاود الارتفاع خلال سنة 2017 حيث بلغ 3.75% وبقي مستقرا في تلك النسبة إلى غاية سنة 2021، وهذا راجع إلى أن عملية التمويل غير التقليدي المتبناة سنة 2017 أدت إلى زيادة حجم السيولة منذ سنة 2018.

2. معدل الاحتياطي الإلزامي

استعمل بنك الجزائر أداة الاحتياطي الإلزامي خلال هذه الفترة من أجل التأثير في السيولة إما بضخها أو بامتصاصها، فقد عرفت هذه الفترة ثلاث مراحل، حيث انخفضت السيولة منذ 2016 نتيجة انخفاض أسعار المحروقات مما أدى إلى تخفيض معدل الاحتياطي الإلزامي لزيادة حجم السيولة، بعدها وجراء القيام بعملية التمويل غير التقليدي عاود حجم السيولة الارتفاع بشكل

كبير مما دفع ببنك الجزائر لرفع معدل الاحتياطي الإلزامي من أجل امتصاص فائض السيولة، لكن بعد اكتساح جائحة كورونا العالم ونظرا لتبعيات هذه الفيروس على الاقتصاد، قام بنك الجزائر بتخفيض معدل الاحتياطي الإلزامي عدة مرات خلال سنتي 2020و2021.

وفيما يلي سنعرض تطور معدل الاحتياطي الإلزامي خلال الفترة(2016-2021)

الجدول(3-8): تطور معدل الاحتياطي الإلزامي في الجزائر خلال الفترة(2016-2021)

الوحدة:(%)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المعدل	**8**	**4**	**10**	**12**	**3**	**2**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات (2016-2021).

يمكن ترجمة معطيات الجدول(3-8) من خلال الشكل الموالي:

الشكل(3-8): تطور معدل الاحتياطي الإلزامي في الجزائر خلال الفترة(2016-2021)

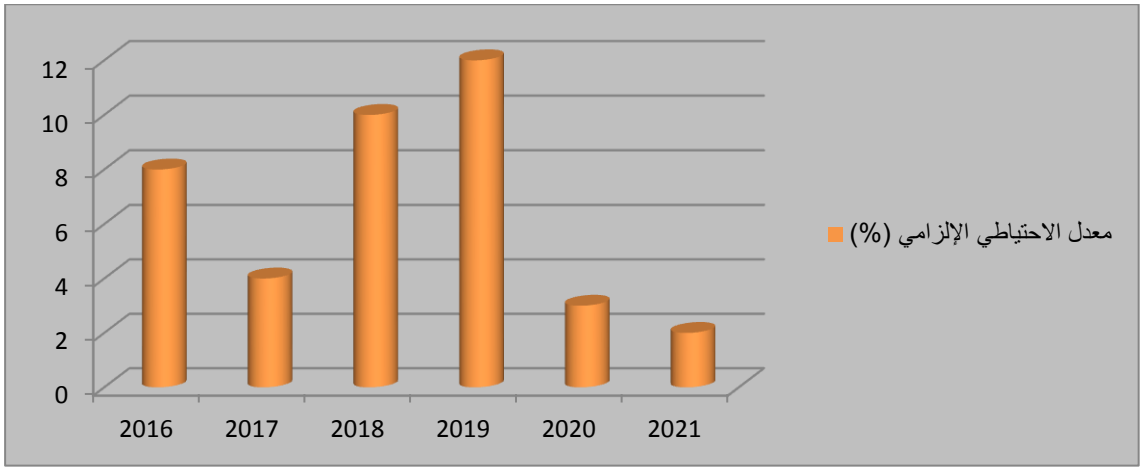

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول(3-8) والشكل (3-8) أن معدل الاحتياطي الإلزامي بلغ سنة 2016 نسبة 8% ثم إلى 4% سنة 2017، وهذا راجع لانخفاض حجم السيولة البنكية الناتج عن تراجع أسعار المحروقات والأزمة الاقتصادية التي سببتها، بعدها عاود معدل الاحتياطي الإلزامي الارتفاع سنتي 2018 و2019 حيث بلغ معدل 10% سنة 2018 ثم 12% سنة 2019، ويعود هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع فائض السيولة مرة أخرى والناجم عن عملية التمويل غير التقليدي التي قام بها بنك الجزائر سنة 2017 من أجل سد العجز الموازني للدولة، لذا قام بنك الجزائر برفع معدل الاحتياطي الإلزامي من أجل إعادة تعقيم السيولة.

في سنتي 2020 و2021 نلاحظ انخفاض كبير في معدل الاحتياطي الإلزامي الذي انتقل من 12% سنة 2019 إلى 3% سنة 2020، وقد كان هذا التخفيض تدريجي وجاء جراء التبعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، حيث تم تخفيضه اعتبارا من15 مارس 2020 إلى معدل 8%، ثم إلى 6% اعتبارا من 15 ماي 2020، ثم إلى 3% في 15 سبتمبر 2020، بعدها قام بنك الجزائر مرة أخرى بتخفيض معدل الاحتياطي الإلزامي من 3% إلى 2% اعتبارا من فيفري2021 [1]، وهذا التخفيض التدريجي يهدف إلى تحرير هوامش إضافية من السيولة للبنوك من أجل تعزيز قدرتها على تمويل الاقتصاد في ظل تداعيات جائحة كورونا وفي ظل ركود السوق المالي.

3. آلية استرجاع السيولة

استمرت أداة استرجاع السيولة بنفس الطريقة خلال الفترة 2016-2018 ثم تم تعليقها سنة 2018 والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول(3-9): تطور أداة استرجاع السيولة في الفترة (2016-2021)

1

السنة	استرجاع السيولة لمدة (7 أيام)	استرجاع السيولة لمدة(3أشهر)	استرجاع السيولة لمدة (6 أشهر)
2016	**0.75**	**1.25**	**1.5**
2017	–	–	–
2018	**3.5**	–	–
2019	**3.5**	–	–
2020	–	–	–
2021	–	–	–

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 59، الصادرة في جوان 2022، ص17.

نلاحظ من خلال الجدول(3-9) أن أداة استرجاع السيولة استمر استعمالها سنة 2016 ثم غابت عن الاستعمال منذ سنة 2018، حيث نلاحظ أنه خلال سنة 2018 و 2019 استخدمت استرجاع السيولة لمدة 7أيام فقط بمعدل بلغ 3.5%، في حين لم تستعمل سنتي 2020 و2021، أما بالنسبة لاسترجاع السيولة لمدة 3 أشهر و 6 أشهر فقد تم تعليقها منذ سنة 2017، وهذا راجع إلى أنه خلال هذه الفترة لم يكن هناك فائض في السيولة بعد انخفاض أسعار المحروقات، وما إن بدأ حجم السيولة بالارتفاع بعد عملية التمويل غير التقليدي، جاءت جائحة كورونا وتسببت في قيام بنك الجزائر بمساعدة البنوك على توفير السيولة من جديد وهذا ما يفسر غياب هذه الأداة خلال هذه الفترة.

المطلب الثاني: تحليل العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر خلال الفترة(1990-2021)

بعد تحليل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال هذه الفترة، سنقوم بتحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في نفس الفترة، لكن قبل ذلك سنوضح مكونات الكتلة النقدية في الجزائر.

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من المجاميع التالية: [1]

- **النقود الورقية:** والتي تمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر؛

- **النقود الكتابية:** تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة، والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب إلى آخر؛

- **أشباه النقود:** وتتكون من الودائع لأجل، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، والتي تتمثل في الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين، وهذه العناصر تسمى السيولة المحلية M2

أولا: تحليل تطور العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر خلال الفترة(1990-1999)

لتحليل العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر خلال الفترة(1990-1999)، سنتطرق أولا لتحليل تطور الكتلة النقدية خلال هذه الفترة ثم نحلل مقابلاتها.

1. تحليل العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(1990-1999)

سوف نقوم بتحليل تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الفترة (1990-1999) والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول(3-10): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة(1990-1999)

الوحدة: مليار دج

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص167.

السنة	النقود الورقية	النقود الكتابية((ودائع تحت الطلب)	النقود M1	أشباه النقود(الودائع لأجل)	الكتلة النقدية M2	معدل نمو(M2) (%)
1990	134.942	135.141	270.082	72.932	343.005	-
1991	157.2	167.793	324.933	90.276	415.27	21.1
1992	184.851	184.86	369.719	146.183	515.905	24.2
1993	184.851	235.594	446.905	180.522	627.427	21.6
1994	211.311	252.847	475.834	247.68	723.514	15.3
1995	222.986	269.339	519.107	280.455	799.562	10.5
1996	249.767	298.217	589.1	325.958	915.058	14.4
1997	290.884	333.953	671.57	409.948	1081.518	18.2
1998	337.621	435.952	826.372	766.09	1592.461	47.2
1999	390.42	465.187	905.183	884.167	1789.35	12.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

يمكن ترجمة تطور الكتلة النقدية M2 ومعدل نموها في هذه الفترة من خلال الشكليين الموالبين:

الشكل(3-9): تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة(1990-1999)

الوحدة: مليار دج

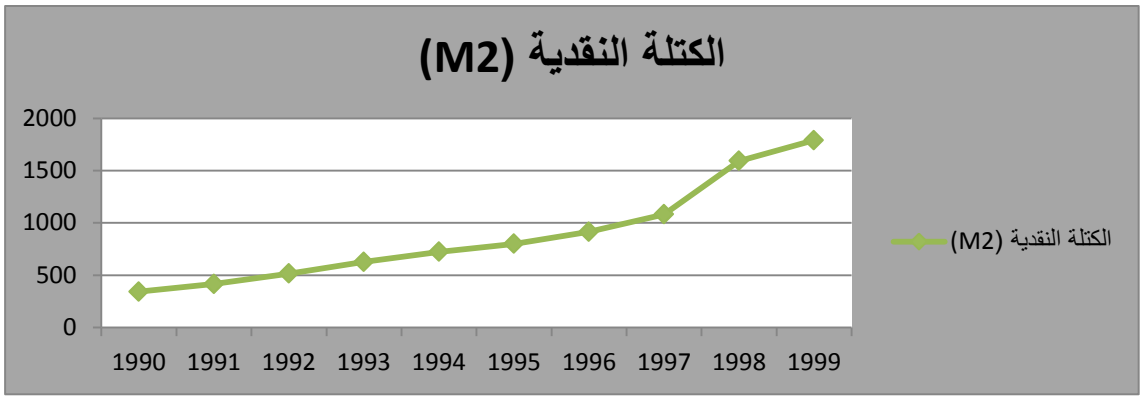

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

الشكل(3-10): تطور معدل نمو الكتلة النقدية M2 خلال الفترة(1990-1999)

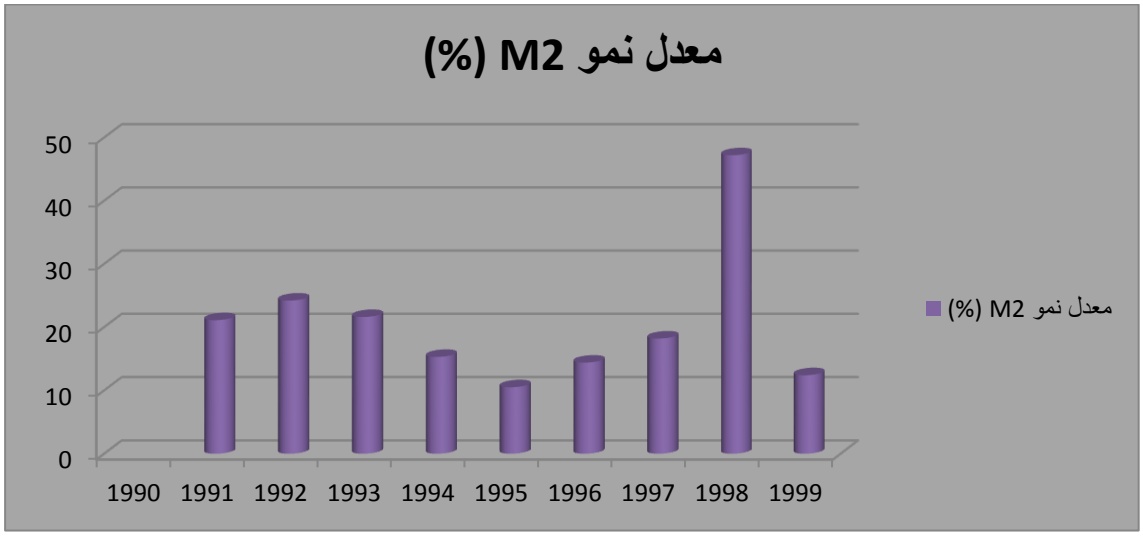

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول(3-10) والشكلين (3-9) و(3-10) نلاحظ أن الكتلة النقدية عرفت نموا متزايدا منذ بداية صدور قانون النقد والقرض حيث انتقلت من 343.005 مليار دج سنة 1990إلى 415.27 مليار دج سنة 1991، وواصلت الكتلة النقدية الارتفاع في السنة الموالية حيث بلغت سنة 1992 515.905 مليار دج وتغير بذلك معدل نموها من 21.1% سنة 1991إلى 24.2%سنة 1992، وهذا راجع بالأساس إلى التوسع في الائتمان المحلي الناتج عن

انعدام الانضباط المالي وتدهور الوضع المالي للمؤسسات العامة بسبب زيادة الطلب وارتفاع الأجور والتباطؤ العام في الاقتصاد الوطني[1].

مع بداية سنة 1993 عرف معدل نمو الكتلة النقدية تراجعا حث سجل نسبة نمو سنة1993 قدرت ب 21.6% وبقيت تنخفض هذه الأخيرة إلى غاية سنة 1995 حيث قدرت ب 10.5%، وهذا راجع إلى اتباع سياسة نقدية تقشفية متمثلة في إيقاف التمويل بالعجز، تقليص حجم الإنفاق العام وكذا تجميد الأجور، في حين بلغ معدل نمو الكتلة النقدية سنتي 1996 و1997 نسبتي 14.4% و18.2% على التوالي، لكن سرعان ما سجل هذا المعدل نموا كبيرا قدر سنة 1998 بمعدل 47.2%، وهذا راجع لتنفيذ موارد إعادة الجدولة، ثم انخفض من جديد سنة 1999 إلى معدل 12.4%.

2. مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(1990-1999)

إن التغيرات التي تطرأ على الكتلة النقدية، إنما يرجع سببها إلى الأجزاء المكونة والمقابلة لها، تتمثل هذه المقابلات في الذمم التي يملكها النظام المصرفي على الاقتصاد وعلى الدولة وعلى الخارج، أي تمثل مقابلات الكتلة النقدية القروض للاقتصاد، صافي القروض على الدولة وصافي الأصول الخارجية أو ما يسمى باحتياطات الصرف الرسمية، وسنوضح في الجدول الموالي تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة(1990-1999).

الجدول(3-11): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة(1990-1999)

الوحدة: مليار دج

[1] حسان بخيث، " **قراءة تحليلية لتطور العرض النقدي، سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2016)**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد15، العدد20، 2019، ص225.

السنة	قروض للاقتصاد	صافي القروض على الدولة	صافي الأصول الخارجية
1990	**246.979**	**167.043**	**6.535**
1991	**325.848**	**158.970**	**24.286**
1992	**412.310**	**226.933**	**22.641**
1993	**220.249**	**226.933**	**19.618**
1994	**305.843**	**468.537**	**60.399**
1995	**565.644**	**401.587**	**26.298**
1996	**776.843**	**280.548**	**133.949**
1997	**741.281**	**423.650**	**350.309**
1998	**906.181**	**723.181**	**280.710**
1999	**1150.733**	**847.899**	**169.618**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

يمكن ترجمة معطيات الجدول(3-11) من خلال الشكل الموالي:

الشكل(3-11): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة(1990-1999)

الوحدة: مليار دج

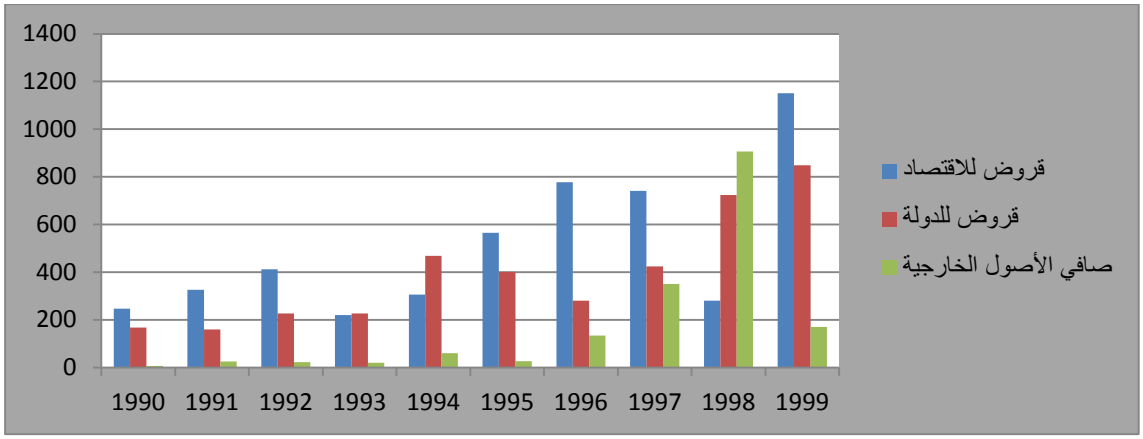

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول(3-11) والشكل (3-11) نلاحظ أن مقابلات الكتلة النقدية خلال هذه الفترة شهدت تغيرات حسب نوعها، فبالنسبة لصافي الأصول الخارجية نلاحظ تذبذبا نتيجة التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط حيث نلاحظ أن قيمتها صغيرة وتكاد تكون منعدمة مقابلة بالكتلة النقدية خلال السنوات 1990-1995، في حين بدأت بالارتفاع في السنوات 1996-1998 وهذا نتيجة اتفاق برنامج التعديل الهيكلي، ثم عاودت الانخفاض سنة 1999 نتيجة تدهور أسعار النفط، وبصفة عامة يمكن القول أن دور صافي الأصول الخارجية يعتبر في هذه الفترة هامشيا في تغطية الكتلة النقدية.

بالنسبة للقروض للاقتصاد، فقد عرفت نموا خلال السنوات 1990، 1991 و1992 ثم انخفضت بشكل كبير سنة 1993، وهذا نتيجة القيام بمعالجة الوضع المالي للمؤسسات مما دفع بالنظام المصرفي إلى القيام بهذا التمويل، بعدها عاودت الارتفاع منذ سنة 1994 لتنمو بمعدل جيد إلى غاية سنة 1999.

وفيما يخص صافي القروض على الدولة نلاحظ أنها شهدت ارتفاعا طفيفا بمعدل نمو صغير خلال السنوات 1990-1996، وهذا راجع إلى الالتزام بصرامة السياسة المالية في هذه الفترة تبعا لتعليمات واتفاق صندوق النقد الدولي، بعدها ارتفعت القروض إلى الدولة سنة 1998 عند نهاية فترة برنامج التعديل الهيكلي وهذا ما جعل التمويل النقدي لعجز الخزينة المصدر الرئيسي للإصدار النقدي سنة 1998.

ثانيا: تحليل العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

بغية تحليل العرض النقدي ومقابلاته خلال هذه الفترة سنعرض تطور كل من الكتلة النقدية M2 وتطور مقابلاته لنفس الفترة.

1. تطور العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

سنعرض في الجدول الموالي تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة(2000-2015).

الجدول(3-12): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

الوحدة: مليار دج

السنوات	النقود الورقية	النقود الكتابية(ودائع تحت الطلب)	النقود M1	أشباه النقود(الودائع لأجل)	الكتلة النقدية M2	معدل نمو M2
2000	**484.527**	**563.658**	**1048.184**	**974.35**	**2022.534**	**13.0**
2001	**577.15**	**661.36**	**1238.51**	**1235.006**	**2473.516**	**22.3**
2002	**664.688**	**751.653**	**1416.341**	**1485.191**	**2901.532**	**17.3**

15.6	3354.422	1724.043	1630.38	849.04	781.339	2003
11.4	3738.037	1577.456	2160.581	1286.233	874.347	2004
11.2	4157.585	1736.164	2421.421	1500.475	920.964	2005
18.7	4933.744	1766.105	3167.64	2086.28	1081.358	2006
21.5	5994.608	1761.035	4233.573	2949.08	1284.493	2007
16.0	6955.968	1991.04	4964.159	3424.954	1539.975	2008
3.1	7173.052	2228.893	4944.159	3114.81	1829.348	2009
15.4	8280.74	2524.281	5756.46	3657.83	2098.629	2010
19.9	9929.188	2787.489	7141.699	4570.218	2571.481	2011
10.9	11015.1	3333.6	7681.8	4729.1	2952.3	2012
8.4	11941.5	3691.7	8249.8	5045.8	3204.0	2013
14.4	13686.7	4083.7	9603.0	5944.1	3658.9	2014
0.13	13704.5	4443.3	9261.2	5153.4	4108.1	2015

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

وفيما يلي الشكل(3-12) يوضح تطور معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2000-2015).

الشكل(3-12): تطور معدل نمو الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة(2000-2015) **الوحدة: (%)**

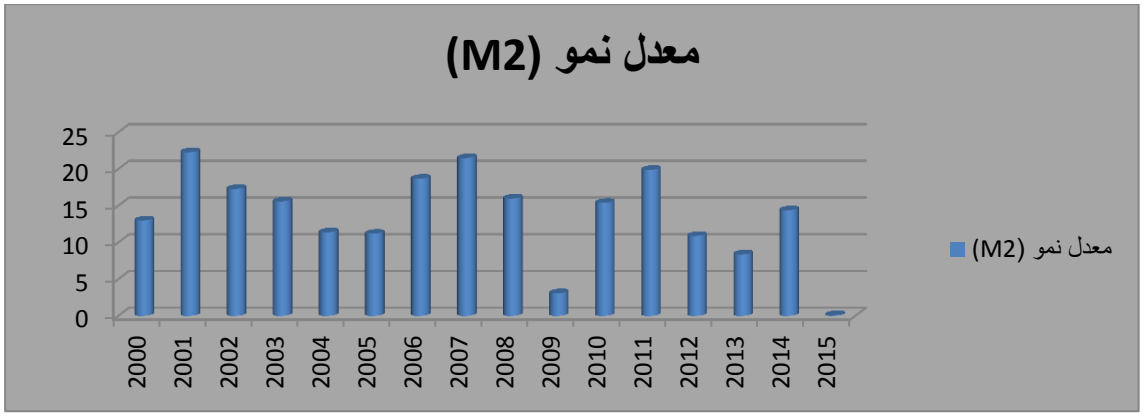

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول(3-12) والشكل(3-12) نلاحظ أن العرض النقدي عرف تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة، ويظهر هذا من خلال التزايد المتواصل في الكتلة النقدية، حيث نلاحظ تسارع وتيرة معدل نمو الكتلة النقدية M2 حيث ارتفعت من 13%سنة 2000 إلى 22.3% سنة 2001، وهذا راجع إلى النمو القوي للودائع لأجل بالعملة الأجنبية من طرف شركات النفط، بعدها نلاحظ تباطؤ معدلات نمو الكتلة النقدية M2 مما يدل على تحكم بنك الجزائر في السياسة النقدية، لكن بعد سنة 2006 نلاحظ ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية حيث بلغت سنة 2007 نسبة 21.5%، في حين سجلت سنة 2009 انخفاضا كبيرا في معدل نمو الكتلة النقدية حيث بلغ 3.1% وهذا نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي أثرت على أسعار النفط أثرت على صافي الموجودات الخارجية من العملة الأجنبية، بعدها انتعشت معدلات نمو الكتلة النقدية مرة اخرى خلال سنتي 2010 و2011 حيث بلغت نسبة نموها 15.4%و19.9% لتعود وتنخفض سنتي

2012 و2013 حيث بلغت نسبة 10.9% و8.4%، لكن في سنة 2014 عرفت الكتلة النقدية انتعاشا حيث قدر معدل نموها في هذه السنة 14.4%، وهذا نتيجة زيادة صافي الأصول الخارجية بسبب ارتفاع اسعار النفط ووصولها للذروة هذه السنة، على عكس ذلك وفي سنة 2015 سجل معدل نمو الكتلة النقدية أدنى مستوى قدر ب 0.13% ،وهذا بسبب انهيار أسعار النفط ومنه تدني مستويات صافي الأصول الخارجية مما أثر سلبا على نمو الكتلة النقدية.

2. تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

لمعرفة تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) سنعرض الجدول الموالي:

الجدول(3-13): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض للاقتصاد	صافي القروض إلى الدولة	صافي الأصول الخارجية
2000	**993.7**	**677.4**	**775.9**
2001	**1078.4**	**569.7**	**1310.8**
2002	**1266.8**	**578.6**	**1755.7**
2003	**1380.2**	**423.4**	**2342.6**
2004	**1535.0**	**-20.6**	**3119.2**
2005	**1779.8**	**-933.2**	**4179.7**

5515.0	-1304.1	1905.4	2006
7415.5	-2193.1	2205.2	2007
10246.9	-3627.3	2615.565	2008
10885.7	-3488.9	3086.5	2009
11996.5	-3510.9	3268.1	2010
13922.4	-3406.6	3726.5	2011
14940.0	-3334.0	4287.6	2012
15225.2	-3235.4	5156.3	2013
15734.5	-1992.3	6504.6	2014
15375.4	567.5	7277.2	2015

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

ويمكن ترجمة معطيات الجدول(3-13) وكذلك عرض مقابلات الكتلة النقدية مع تطور الكتلة M2 من خلال الشكل الموالي:

الشكل(3-13): تطور الكتلة النقدية M2 ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة(2000-2015) **الوحدة: مليار دج**

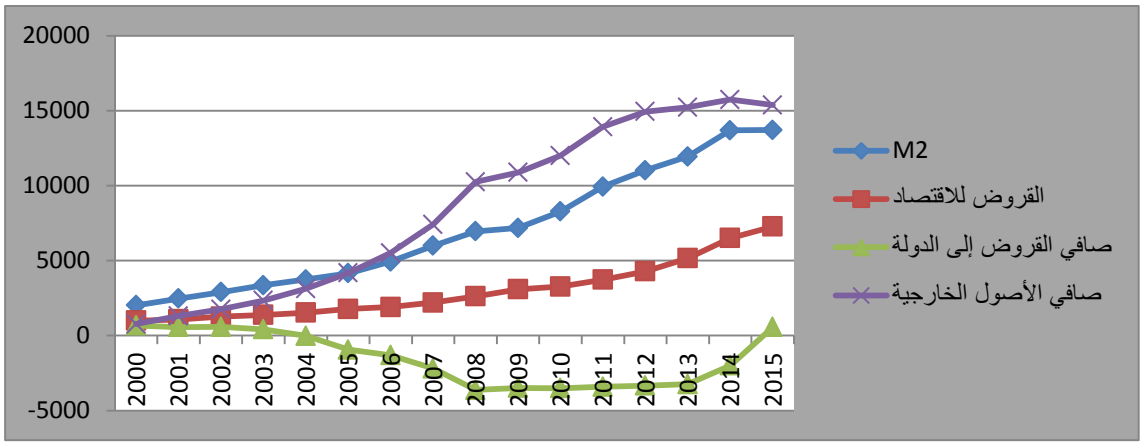

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول(3-13) والجدول(3-12).

من خلال الشكل (3-13) نلاحظ أن هذه الفترة شهدت تغييرا جذريا في الوضعية النقدية نتيجة التحول في مصادر أو مقابلات الكتلة النقدية، حيث نلاحظ من خلال الشكل أن صافي الأصول الخارجية أصبح يمثل المصدر الأساسي للعرض النقدي، خلافا للفترة السابقة (فترة التسعينات والتي كان دوره يعتبر هامشيا)، حيث منذ سنة 2005 نلاحظ أن صافي الأصول الخارجية يغطي تماما العرض النقدي[1]، بينما نلاحظ بالنسبة للقروض المقدمة للاقتصاد أنها عرفت ارتفاعا من سنة لأخرى حيث انتقلت من 993.7 مليار دج سنة 2000 إلى 1905.4 مليار دج سنة 2006 وعرفت سنة 2007 ارتفاعا في القروض بنسبة 15.22% بمبلغ 2205.2 مليار دج واستمرت في الارتفاع إلى أن بلغت سنة 2015 7277.2 مليار دج[2].

أما فيما يخص القروض إلى الدولة فنلاحظ من خلال الشكل(3-13) أنها شهدت ارتفاعا من سنة 2000 إلى 2003، ثم تراجعت من سنة 2004 إلى غاية 2014، حيث سجلت أقل قيمة

[1] عميروش شلغوم، " **تحولات النظام المالي وفعالية قنوات آثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي- دراسة حالة الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص152.

[2] اسماعيل قشام، خديجة عباس، " **دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2000-2019)**"، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 11، العدد 02، 2021، ص64.

لها سنة 2004 بقيمة 20.6- مليار دج ثم بلغ 1992.3- مليار دج سنة 2014، وهذا دليل على أنه في هذه الفترة لم تعتمد الدولة على القروض المقدمة من النظام المصرفي للخزينة، وبذلك أصبحت الخزينة العمومية دائنا، فهي بذلك لا تشكل جزءا من الكتلة النقدية[1].

المطلب الثالث: تحليل بعض المؤشرات النقدية في الجزائر خلال الفترة(1990-2021)

بعد تحليل تطورات العرض النقدي في الجزائر وأدوات السياسة النقدية خلال الفترة(1990-2021)، سنعرض حاليا بعض المؤشرات النقدية التي من خلالها يمكن تحليل الوضع النقدي في الجزائر خلال هذه الفترة.

أولا: معدل السيولة (M2/PIB)

يعبر هذا المؤشر عن درجة السيولة في الاقتصاد وسنعرض فيما يلي تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة(1990-2021)

1. تطور معدل السيولة (M2/PIB) في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

سنوضح في الجدول الموالي تطورات معدل السيولة خلال هذه الفترة

الجدول(3-14): تطور معدل السيولة (M2/PIB) في الجزائر خلال الفترة(1990-1999)

الوحدة: (%)

[1] المرجع السابق، نفس الصفحة.

السنوات	معدل السيولة (M2/PIB)
1990	**61.71**
1991	**49.17**
1992	**49.22**
1993	**53.81**
1994	**48.51**
1995	**40.17**
1996	**35.61**
1997	**38.90**
1998	**56.26**
1999	**55.26**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

يمكن ترجمة معطيات الجدول(3-14) من خلال الشكل الموالي:

الشكل(3-14): تطور معدل السيولة (M2/PIB) في الجزائر خلال الفترة(1990-1999)

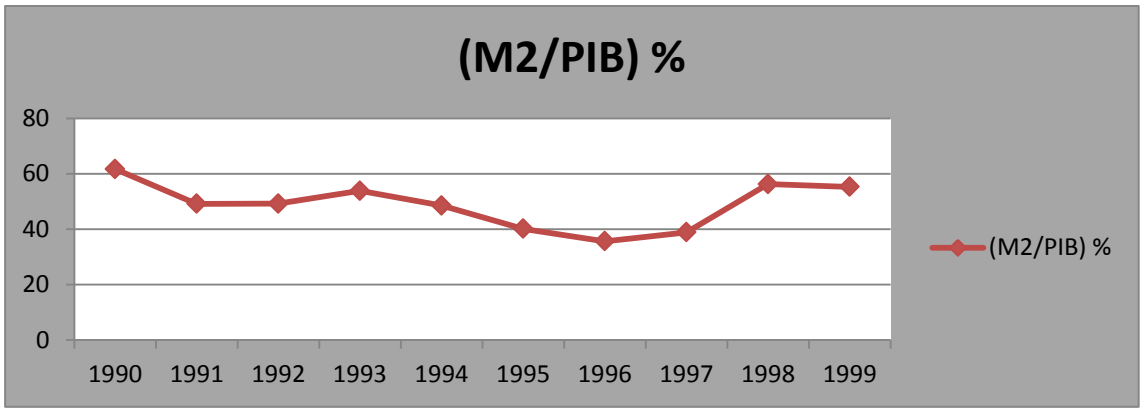

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول(3-14) والشكل (3-14) أن معدل السيولة بلغ سنة 1990 نسبة 61.71% ، ثم انخفض خلال سنتي 1991 و 1992 بنسبة 49.17% و49.22% على التوالي، وهذا راجع للاتفاق مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات والذي كان يهدف للتحكم في الكتلة النقدية، وكذلك قانون النقد والقرض 10/90، بعدها سجل معدل السيولة ارتفاعا طفيفا سنة 1993 حيث بلغ نسبة 53.81% ليسجل بعدها انخفاضا خلال السنوات(1994-1996) من 48.51% إلى 35.61% سنة 1996، ويرجع ذلك إلى تطبيق سياسة نقدية انكماشية للتخفيض من التضخم، بعدها تحسن معدل السيولة خلال السنوات 1997، 1998 و1999 حيث قدر ب 38.90%، 56.26% و 55.26% على التوالي، وذلك نتيجة نمو الكتلة النقدية في هذه الفترة.

2. تطور معدل السيولة في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

سنعرض في الجدول الموالي تغيرات معدل السيولة (M2/PIB)

الجدول(3-15): تطور معدل السيولة في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

الوحدة: (%)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
(M2/PIB)	49.05	58.52	64.15	63.87	60.79	54.98	58.08	64.09
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
(M2/PIB)	62.99	71.96	69.05	68.06	67.96	71.75	79.42	82.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

يمكن ترجمة معطيات الجدول(3-15) في الشكل الموالي:

الشكل(3-15): تطور معدل السيولة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

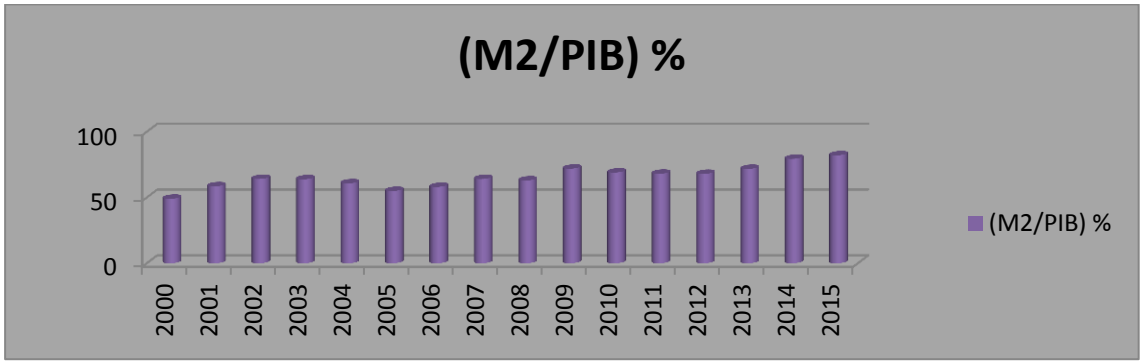

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول(3-15) والشكل (3-15) نلاحظ أن معدل السيولة انخفض سنة 2000 إلى معدل 49.05%، وذلك بسبب توقف عملية تحويل مبالغ إعادة الجدولة إلى نقود وتقليص إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر، لكن ارتفاع M2 مقارنة بالناتج الداخلي الخام كان له تأثير سلبي على معدل السيولة التي ارتفعت مرة أخرى من 2001 إلى غاية 2014، حيث سجل 58.52% و79.42%سنة 2001 و2014، ومن أسباب ارتفاع السيولة الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) الذي تطلب ضخ أموالا جديدة في الاقتصاد الوطني

من أجل تمويل عمليات التنمية، وبرنامج دعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو (2010-2014)، هذا الارتفاع في سيولة الاقتصاد ذو دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية، وكذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة، واستمرار نمو الكتلة النقدية، أين بلغ معدل السيولة سنة 2009 مقدار 71.96% ثم 69.05% سنة 2010، و71.75% سنة 2013 و 79.42% سنة 2014 [1]و 82.1% سنة 2015.

3. تطور معدل السيولة في الجزائر خلال الفترة(2016-2021)

سنعرض في الجدول الموالي تطور معدل السيولة خلال الفترة (2016-2021)

الجدول(3-16): تطور معدل السيولة في الجزائر خلال الفترة(2016-2021)

الوحدة: (%)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
(M2/PIB)	**78.9**	**79.3**	**81.3**	**80.8**	**96.1**	**91.2**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر لسنة 2019 و2021.

يمكن ترجمة معطيات الجدول(3-16) في الشكل الموالي:

الشكل(3-16): تطور معدل السيولة في الجزائر خلال الفترة(2016-2021)

[1] محمد بن البار، " **تقييم السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة(1986-2014)**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 210، 211.

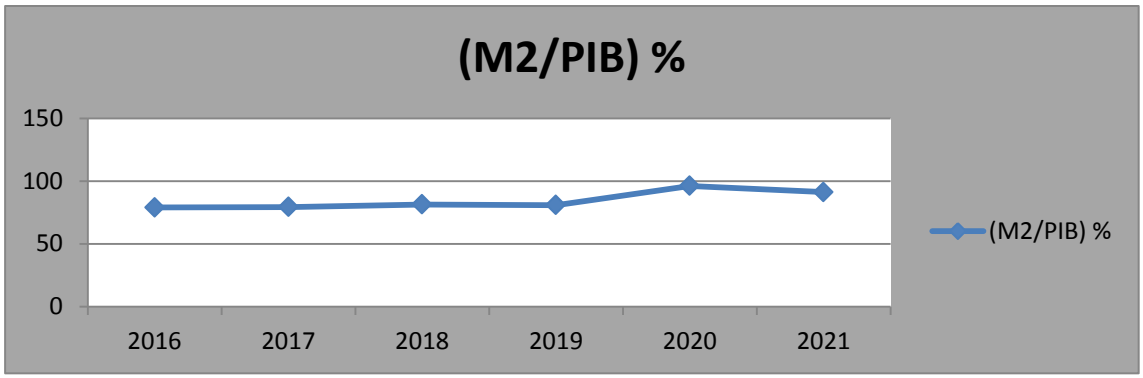

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول(3-16) والشكل (3-16) أن معدل السيولة شهد تقريبا نفس النسبة في السنوات 2016-2019 حيث بلغ سنة 2016 معدل 78.9% ثم 79.3% سنة 2017، ثم 81.3% سنة 2018، بعدها سجل سنة 2019 معدل 80.8% ثم ارتفع إلى 96.1% سنة 2020 ثم 91.2% سنة 2021، حيث سجلت الكتلة النقدية M2 نموا بنسبة 13.75% سنة 2021 منتقلة من 17659.64 مليار دينار نهاية سنة 2020 إلى 20087.53 مليار دينار نهاية 2021، ويعود هذا النمو الملحوظ بشكل أساسي إلى ارتفاع المجمع النقدي M1 الذي زاد بنسبة 14.52% سنة 2021 مقابل معدل نمو قدرة 8.44% سنة 2020، وترجع الزيادة في المجمع النقدي M1 بشكل جوهري إلى الزيادة الحادة في الودائع تحت الطلب.

ثانيا: المضاعف النقدي

الفصل الرابع:

آليات تعزيز دور النظام المصرفي في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر

تمهيد الفصل

لم يكن النظام المصرفي الجزائري فعالا بما يكفي لتحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر فحسب تحليلنا لمختلف أدوات السياسة النقدية وانعكاسها على الاستقرار النقدي لاحظنا وجود نقص وعدم فعالية في تنفيذ السياسة النقدية في الجزائر، وعدم قدرة هذه الأخيرة على تحقيق الأهداف المسطرة والتي يعتبر الاستقرار النقدي أساسها، لذا يجب على النظام المصرفي الجزائري اتباع مجموعة من الآليات التي من شأنها تعزيز قدرته على تحقيق الاستقرار النقدي وزيادة فعالية السياسة النقدية في الجزائر، ومن أهم هذه الآليات تطوير نظم الدفع الالكترونية، دعم استقلالية بنك الجزائر و ضرورة ضبط العلاقة المالية بين بنك الجزائر والخزينة العمومية، ومن أجل عرض هذه الآليات قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: التوجه نحو تطوير الدفع الالكتروني لتعزيز الاستقرار النقدي؛

المبحث الثاني: دعم استقلالية بنك الجزائر كآلية لتعزيز الاستقرار النقدي؛

المبحث الثالث: ضبط العلاقة المالية بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر.

المبحث الأول: التوجه نحو تطوير الدفع الالكتروني لتعزيز الاستقرار النقدي

أدت ثروة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى بروز أنظمة المدفوعات الالكترونية ووسائلها وإن إحلال هذه الوسائل الحديثة محل الوسائل التقليدية المصدرة من قبل البنك المركزي تؤثر في أداء السياسة النقدية، كما أن هذه الأخيرة هي سياسة منتهجة لتحقيق الاستقرار النقدي وعليه فإن استعمال الدفع الإلكتروني من قبل النظام المصرفي له تأثير في تعزيز الاستقرار النقدي.

المطلب الأول: الدفع الالكتروني

نظرا لاعتماد البنوك على الإدارة الإلكترونية أصبحت عمليات الدفع تتم بوسائل إلكترونية تتميز بالسهولة وانخفاض التكلفة والجهد.

أولا: مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية

سيتم من خلاله التطرق لتعريف وسائل الدفع الإلكترونية و خصائصها

1. تعريف وسائل الدفع الإلكترونية: يمكن تعريف وسائل الدفع الإلكترونية كما يلي:

- يعرف البنك المركزي الأوروبي الدفع الإلكتروني (e-paiement) أنه كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة إلكترونية[1].
- كما تعرف وسائل الدفع الإلكترونية أيضا على أنها مجموع الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان، وبسبب تنوع هذه الوسائل واختلاف طبائعها أضحى من الصعب تقديم تعريف موحد حولها[2].

2. خصائص وسائل الدفع الإلكترونية:

تتميز وسائل الدفع الإلكترونية بالخصائص التالية:[3]

---

[1] رحيم حسين وهواري معراج، " **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**"، مداخلة مقدمة في **ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات-** المنظم بجامعة الشلف، الجزائر، يومي 14 و15 ديسمبر 2004، ص319.

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3] رشيد بوعافية وإبراهيم مزيود، " **التحول إلى وسائل الدفع الإلكترونية وتحديات الجرائم المعلوماتية**"، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الرابع حول " **عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر- عرض تجارب دولية-** " المنظم بالمركز الجامعي خميس مليانة يومي 26، 27 أفريل 2011،ص2.

- **يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية:** أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم؛
- **يستم الدفع باستخدام النقود الإلكترونية:** وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسة للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل؛
- **يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد:** حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الأنترنت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.

ثانيا: أنواع وسائل الدفع الإلكترونية:

توجد عدة أنواع لوسائل الدفع الإلكترونية أهمها: النقود الإلكترونية، البطاقات المصرفية، الشيك الإلكتروني، المحفظة الإلكترونية والتحويل المالي الإلكتروني.

1. النقود الإلكترونية: تعرف النقود الإلكترونية حسب صندوق النقد الدولي على أنها قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل إلكتروني أو في ذاكرة إلكترونية لصالح المستهلك، وبهذا فإن النقود الإلكترونية عبارة عن وحدة النقد الرقمي أو الإلكتروني وتأخذ النقود الإلكترونية صورتين:[1]

– **الصورة الأولى:** هي البطاقات السابقة الدفع المعدة للاستخدام في أغراض متعددة ويطلق عليها أيضا تعبير البطاقات مختزنة القيمة أو محفظة النقود الإلكترونية؛

– **الصورة الثانية:** هي آليات الدفع مختزنة القيمة أو سابقة الدفع التي تمكن من إجراء مدفوعات من خلال استخدام شيكات الحساب الآلي المفتوحة خاصة الأنترنت والتي يطلق عليها أحيانا نقود الشبكة أو نقود السائلة الرقمية.

هناك مجموعة من المزايا للنقود الإلكترونية تتمثل أهمها في:[2]

– تكلفة تداولها زهيدة: تحويل النقود الإلكترونية عبر الأنترنت أو الشبكات الأخرى أرخص كثيرا من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية؛

---

[1] المرجع السابق، ص3.

[2] منير الجنبيهي وممدوح الجنبيهي، " **البنوك الإلكترونية**"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005، ص14.

– لا تخضع للحدود: يمكن تحويل النقود الإلكترونية من أي مكان إلى آخر في العالم وفي أي وقت كان وذلك لاعتمادها على الأنترنت أو على الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا تعترف بالحدود السياسية؛

– بسيطة وسهلة الاستخدام: تسهل النقود الإلكترونية التعاملات البنكية إلى حد كبير فهي تغني عن ملأ الاستمارات وإجراءات الاستعلامات البنكية عبر الهاتف؛

– تسرع عمليات الدفع: تجري حركة التعاملات المالية ويتم تبادل معلومات التنسيق الخاصة بها فورا في الزمن الحقيقي دون الحاجة إلى أي وساطة مما يعني تسريع هذه العملية على العكس مما لو كانت تتم بالطرق التقليدية؛

– تشجيع عمليات الدفع الآمنة: تستخدم البنوك التي تتعامل بالنقود الإلكترونية أجهزة خادمة تدعم بروتوكول الحركات المالية الآمنة، كما تستخدم مستعرضات لشبكة الويب تدعم بروتوكول الطبقات الأمنية مما يجعل عمليات دفع النقود الإلكترونية أكثر أمنا.

2. البطاقات المصرفية: هي عبارة عن بطاقة مغناطسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو الإتلاف[1].

وتنقسم البطاقات المصرفية إلى أنواع هي:[2]

–**بطاقة الدفع:** تصدرها المصارف أو شركات التمويل الدولية بناء على وجود أرصدة فعلية للعميل في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له؛

– **البطاقة الائتمانية:** هي تلك البطاقات التي تصدرها البنوك في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة وفاء وائتمان لأنها تتيح لحاملها فرصة الحصول على السلع والخدمات مع دفع آجال لقيمتها كما أنها تعطي لحاملها حسابا محدد للتعامل به مع من يوافقون على الدفع لهم بهذه الصورة مع التنظيم مع البنك، وتجعل حامليها أيضا يقبضون دفعات نقدية من خلال الآلات الأتوماتيكية والرصيد لا يوجد عليه فوائد ويتم تسديده قبل فترة معينة[3].

---

[1] بشرى محمد سامي، " **إمكانية تبني وتطبيق مفهوم المصارف الإلكترونية دراسة استطلاعية لعينة من المصارف التجارية في مدينة دهوك**"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 8، العدد الأول، 2010، ص135.

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص79.

– **بطاقة الصرف الشهري:** تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية كونها تسدد بالكامل من قبل العميل للمصرف خلال الشهر الذي تم فيه السحب(أي أن الائتمان في هذه البطاقة لا يتجاوز شهر).

3. الشيك الإلكتروني: يعتبر الشيك الالكتروني من أهم وسائل الدفع التي تعتمد على استخدام الحسابات الآلية، حيث ينتقل هذا الشيك بالبريد الالكتروني إلى المستفيد وذلك بعد أن يتم توقيعه إلكترونيا فيحصل عليه المستفيد ويقوم بتوقيعه إلكترونيا أيضا ثم يرسله بالبريد الإلكتروني مصحوبا بإشعار إيداع إلكتروني في حسابه بالبنك[1].

ويتميز الشيك الإلكتروني بالعديد من المزايا تتمثل في:[2]

– خفض تكاليف المصروفات الإدارية من خلال زيادة السرعة وتقليل كلفة المواد الورقية والطباعة؛

– تسريع عملية الدفع والمحاسبة التي يقوم بها الزبون؛

– تزويد الزبون بمعلومات وتفصيلات أكثر في كشف الحساب.

4. المحفظة الإلكترونية: المحافظ الإلكترونية تقوم بتحويل النقد إلى سلسلة رقمية ، وتخزن على القرص الثابت في موقع العمل، وهذا يحد من استخدام النقود في المعاملات التي تتم على شبكة الأنترنت، ومعظم الحقائب الإلكترونية تقوم بتخزين النقد الإلكتروني على البطاقات الذكية التي تتمكن من دفع أي مبلغ من الحقيبة الإلكترونية في أي مكان[3].

5. التحويل المالي الإلكتروني: يقصد بنظام التحويلات المالية الإلكترونية مجموعة القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر مصارف إلكترونية أو مصارف أنترنت مرخص لها للقيام بهذه العملية، ويتم إصدار أمر التحويل عن طريق الكمبيوتر أو الهاتف المحمول، وبفضل تعزيز أنظمة الأمن أصبحت التحويلات المالية الإلكترونية تحظى أكثر فأكثر بالمصداقية والأمان لدى المتعاملين[4].

وهناك العديد من المزايا التي تتمتع بها التحويلات المالية الإلكترونية يمكن إيجازها فيما يلي:[5]

---

[1] أحمد محمد غنيم، " **التسويق والتجارة الإلكترونية**" ، المكتبة العصرية للنشر، مصر، 2009، ص247.

[2] محمد نور صالح الجداية وسناء جودت خلف، " **التجارة الإلكترونية**"، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، الأردن، 2009، ص251 .

[3] رشيد بوعافية وإبراهيم مزيود، مرجع سبق ذكره، ص3.

[4] رحيم حسين وهواري معراج، مرجع سبق ذكره، ص322.

[5] منير الجنبيهي وممدوح الجنبيهي، مرجع سبق ذكره، ص ص 17،18.

– تنظيم الدفعات: يكفل الاتفاق على وقت اقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية تنظيم عمليات الدفع دون أي ريبة في إمكان السداد في الوقت المحدد؛

– تيسير العمل: ألغت عملية المقاصة الآلية حاجة العميل والتاجر إلى زيارة البنك لإيداع قيمة التحويلات المالية مما يعني تيسير الأمر ورفع فعالية نظام العمل؛

– السلامة والأمن: ألغت المقاصة الآلية والتحويلات المالية الإلكترونية الخوف من سرقة الشيكات الورقية والحاجة إلى تناقل الأموال السائلة؛

– تحسين التدفق النقدي : رفع إنجاز التحويلات المالية و إلكترونيا موثوقية التدفق النقدي وسرعة تناقل النقد؛

– تقليل الأعمال الورقية: يتمثل ذلك في تقليل الاعتماد على النماذج الورقية والشيكات التقليدية وغيرها من المعاملات الورقية؛

– توفير المصاريف: قللت شبكة نظام المقاصة الآلية من تكاليف إدارة عمليات المقاصة؛

– زيادة رضا العملاء: تكفل سرعة عمليات التحويل الإلكتروني وانخفاض كلفتها تحقيق رضا العملاء وتوطيد ثقتهم في التعامل مع المؤسسة.

المطلب الثاني: تحليل تطور أنظمة الدفع الالكترونية في الجزائر

تمثل نظم الدفع الحديثة مجموعة الإجراءات والقواعد والأدوات التي تربط المتعاملين في نظام المدفوعات، وذلك بالاعتماد على النظام الآلي على أن يكون هناك توافر كامل للسرية والضمانات الكافية[1].

ويعتمد النظام المصرفي الجزائري على نظامين للدفع إلكترونين هما: نظام التسوية الإجمالية الفورية (ARTS) ونظام المقاصة الإلكترونية (ACTI)

أولا: نظام التسوية الإجمالية الفورية (ARTS)

يعتبر هذا النظام خاص بكل المدفوعات ما بين المصارف التي تعامل أو تفوق مليون دينار والمدفوعات المستعجلة حيث تتمثل هذه المدفوعات أيضا في التحويلات لحساب المصارف والمؤسسات المالية ومركز الصكوك البريدية، المشاركة في هذا النظام وكذا التحويلات لحساب زبائنها[2].

[1] أحمد عبد العليم العجمي، " **نظم الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي**"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2013، ص45.

[2] تقرير بنك الجزائر، " **الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي**"، 2016،ص102

لقد دخل نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة (نظام آرتس) قيد التشغيل في فيفري 2006، وبدأت وتيرة تشغيله تتطور تدريجيا ، وفيما يلي سوف نعرض جدول يمثل تطور عدد العمليات المعالجة على مستوى نظام آرتس والمبالغ المعالجة خلال السنوات(2006-2021).

الجدول (4-1): تطور وتيرة تشغيل نظام آرتس خلال السنوات(2006-2021)

السنوات	عدد العمليات	المبالغ (مليار دينار)
2006	142373	169635
2007	176900	313373
2008	195175	607138
2009	205736	649740
2010	211561	587475
2011	237311	680123
2012	269557	535234
2013	290418	358026
2014	314357	372394
2015	334749	265141
2016	328404	201692.3
2017	339227	99896.3
2018	360919	101621.408
2019	353455	95759.280
2020	331672	89758.439
2021	363894	71090.145

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه.

ويمكن توضيح تطور عدد العمليات المعالجة بواسطة نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة من خلال الشكل (4-1) الموالي:

الشكل(4-1): تطور عدد العمليات المعالجة على مستوى نظام آرتس خلال السنوات(2006-2021)

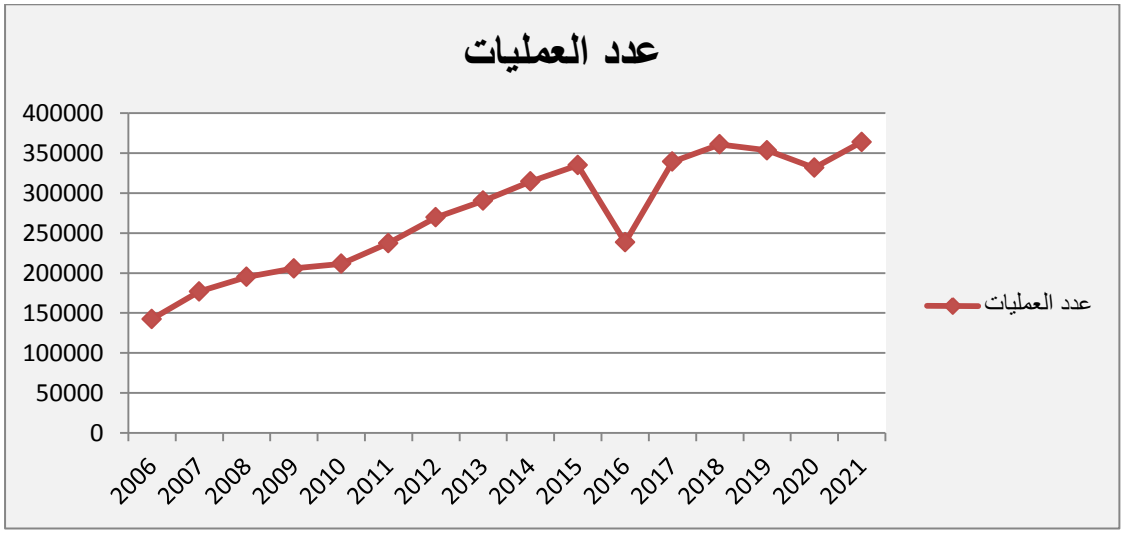

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

في حين يمثل الشكل(4-2) تطور المبالغ المعالجة من قبل نظام آرتس خلال السنوات(2006-2017)

الشكل(4-2): تطور المبالغ المعالجة على مستوى نظام الدفع آرتس

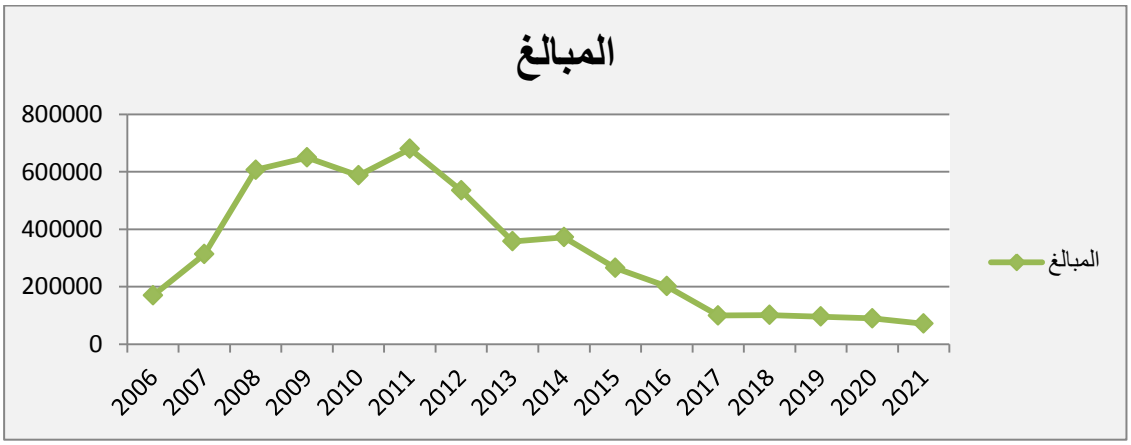

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول(4-1) و الشكلين (4-1) و(4-2) نلاحظ أنه منذ دخول نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة (ARTS) قيد التشغيل سنة 2006 و إلى غاية سنة2021 شهد تزايدا كبيرا في عدد العمليات المعالجة والتي انتقلت من 142373 عملية سنة 2006 بمبلغ 169635 مليار دينار إلى 363894 عملية سنة 2021 بمبلغ 71090.145 مليار دينار، حيث نلاحظ زيادة في عدد العمليات وانخفاض في المبالغ، ويرجع هذا الانخفاض المسجل إلى عمليات السياسة النقدية، التي تقلصت بحدة خلال سنة 2021 لتبلغ

إجمالي قدره 17026.975 مليار دينار بعدما كانت 40526.196 مليار دج سنة 2020 ،والتي أدت إلى تراجع عمليات البنك المركزي حيث انتقل من 57547.797 مليار دج سنة 2020 إلى 39146.724 مليار دج سنة 2021.

فيما يخص هيكل العمليات المعالجة مثلت التحويلات المجراة من طرف مصرف لمصرف نسبة 74.73% من إجمالي العمليات متبوعة بعمليات بنك المركزي بنسبة 23.68% وبأرصدة الأنظمة خارج نظام آرتس بنسبة 1.59%، أما من حيث القيمة مثلت عمليات من طرف مصرف لمصرف نسبة 29.74% من المبلغ الإجمالي للتحويلات المعالجة من طرف هذا النظام، أي ما، بينما مثلت عمليات البنك المركزي 55.08% أي ما يفوق النصف وأرصدة الأنظمة خارج هذا النظام و15.18%[1].

سهلت قيادة آرتس المضمونة من قبل المستخدمين الذين خصصهم بنك الجزائر (متعاملون، مراقبو ومسيرو النظام)، والمساهمة النشطة للمشاركين في النظام، تكيف المستعملين للنظام الجديد مع المعايير الدولية وتبنيه كأداة دفع فعالة في خدمة الساحة المصرفية والمستعملين.

ثانيا: نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض(ACTI)

يسمح نظام المقاصة الإلكترونية المسمى آكتي الذي دخل في الإنتاج في ماي 2006 بتبادل كل وسائل الدفع للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (صكوك، أوراق تجارية، تحويلات، قطاعات آلية، عمليات على البطاقات)، وقد انطلق هذا النظام بمقاصة الصكوك الموحدة ثم تم ادخال وسائل الدفع الأخرى تدريجيا[2] .

وفيما يلي سوف نعرض تطور نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض خلال السنوات (2006-2021)

الجدول(4-2): تطور عمليات نظام المقاصة الإلكترونية خلال السنوات (2006-2021)

السنوات	عدد العمليات (مليون)	المبالغ (مليار دينار)
2006	2.404	2367.25
2007	6.926	5452.188
2008	9.320	7188.25
2009	11.139	8534.729
2010	13.818	8878.137

[1] تقرير بنك الجزائر، " **الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي**"، 2021، ص ص 70،69.

[2] تقرير بنك الجزائر، " **الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي**"، 2010، ص123.

2011	17.062	10581.6
2012	17.387	11766.1
2013	19.470	12661.6
2014	20.750	13979
2015	20.756	15892
2016	21.000	17753.8
2017	22.900	18753.8
2018	25.03	17016.83
2019	27.01	17950.76
2020	34.629	16140.3
2021	48.018	17980.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه.

حيث يوضح الجدول(4-2) عدد العمليات التي تم معالجتها على مستوى نظام المقاصة الإلكترونية والمبالغ المقابلة لها حيث نلاحظ تزايد عدد العمليات التي تم معالجتها من قبل نظام المقاصة الإلكترونية منذ دخوله قيد التشغيل سنة 2006 إلى غاية 2021، حيث شهدت تزايد بشكل كبير حيث انتقلت من 2.404 مليون عملية بمبلغ 2367.25 مليار دينار سنة 2006 إلى 48.018 مليون عملية بمبلغ 17980.1 مليار دينار سنة 2021 .

من حيث عدد المعاملات مثلت المعاملات عبر البطاقات المصرفية والتحويلات التي تمت مقاصتها إلكترونيا في 2021 الحصص الأكبر بنسبة تساوي 49.70% و33.94% على التوالي، من الحجم الإجمالي لوسائل الدفع المتبادلة تعكس الزيادة في حجم المدفوعات، الارتفاع الواضح في المدفوعات عن طريق المعاملات عبر البطاقات المصرفية التي أصبحت مهيمنة، في المقابل يبقى مبلغ الصكوك التي تمت مقاصتها إلكترونيا في 2021، مهيمنا بواقع 15203.428 مليار دينار، أي بحصة قدرها 84.55% من إجمالي العمليات[1].

[1] المرجع السابق، ص72.

الجدول(4-3): نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض خلال سنة سنة 2021

طبيعة العملية	الحجم	القيمة	نسبة من حيث الحجم %	نسبة من حيث القيمة%
الصكوك	7.642	15203.428	15.92	84.56
الأوراق التجارية	0.170	312.111	0.35	1.73
التحويلات	16297	1375.465	33.94	7.65
الاقتطاعات	0.042	661.355	0.09	3.68
المعاملات عبر البطاقات المصرفية	23.867	427.758	49.70	2.38
مجموع العمليات عبر المقاصة	48.018	17980.117	100.00	100.00

المصدر: تقرير بنك الجزائر،" **الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي**"، 2021،ص72.

ثالثا: تطور وسائل الدفع في البنوك الجزائرية

إن تطور وسائل الدفع الإلكترونية يساهم في ترقية العمل المصرفي، ولكنه في ذات الوقت صعب المنال ولهذا الغرض قامت البنوك بالتعاون مع وزارة المالية بإنشاء الشركة النقدية لتألية الصفقات بين البنوك SATIM*

1. الشركة النقدية لتألية الصفقات بين البنوك (SATIM) : هي شركة تابعة ل08 بنوك جزائرية هي (BADR , CNEP, CPA, BNA, BEA, BDL, ELBARAKA, CNMA) تم إنشاؤها عام 1995 بمبادرة من المصارف، تعتبر هذه المؤسسة المشغل للعمليات النقدية بين البنوك بالنسبة للبطاقات المحلية وكذا الدولية، وتعتبر أحد الأدوات الفنية المصاحبة لبرنامج تطوير وتحديث البنوك وخاصة الترويج لوسائل الدفع بالبطاقة، تجمع شركة SATIM 18 عضوا في شبكة الخدمات المصرفية الإلكترونية بين البنوك التابعة لها: 16 مصرفا يضم 17بنك عمومي و 11 بنك خاص بالإضافة إلى بريد الجزائر[1].

[1] https://satim.dz/fr/la-satim/qui-sommes-nous.html consulté le 31/01/2023 a 1 8:45.

تتمثل المهام الرئيسية لشركة (SATIM) في :[1]

– العمل على تطوير واستخدام وسائل الدفع الإلكترونية؛

– يدير المنصة التقنية لضمان التوافق التام بين جميع الجهات الفاعلة في شبكة الأموال الإلكترونية في الجزائر؛

– يساعد البنك في إعداد وتطوير منتجات الدفع الإلكترونية؛

– تخصص الشيكات والنقد والبطاقات النقدية؛

– يطبق جميع الإجراءات التي تحكم عمل النظام النقدي الإلكتروني.

2.مركز المعالجة النقدية بين البنوك: إن شركة (SATIM) التي طورت مشروع البطاقة البنكية بالجزائر تشرف حاليا على مركز المعالجة النقدية بين البنوك وتعمل على ربط مراكز التوزيع مع مختلف المؤسسات المنخرطة لوظيفتي السحب والدفع، إن مركز المعالجة النقدية يتولى ربط الموزع الآلي إلى مقدم خدمات (FRONT OFFICE) بواسطة خطوط X25 عبر شبكة الاقتصاد الوطنية ومركز للاعتراض على البطاقات الضائعة أو المزورة[2].

3. الشبكة النقدية بين البنوك (RMI): هو نظام يتكون من نظام مركزي، شبابيك آلية وموزعات نقدية تلقائية ومحطات الدفع تستخدم في الخدمات المصرفية بما في ذلك سحب الأوراق النقدية والدفع عن طريق البطاقات البنكية[3].

يمكن تلخيص مهام الشبكة النقدية بين البنوك فيما يلي:[4]

– ضمان جميع عمليات السحب والدفع على مستوى الشبكة النقدية بين البنوك بين البنوك المشاركة؛

– دمج (RMI) الخاص ب (DAB) في المصرف المشارك؛

– الاستحواذ على التطبيقات السحب (DAB).

4. البطاقة المصرفية بين البنوك (CIB) : تم إنشاؤها من طرف شركة (SATIM) سنة 1998، في البداية كانت كبطاقة سحب فقط وفي 2015 أصبحت أداة سحب ودفع، وهي بطاقة رقمية مزودة بشريحة لتخزين المعلومات والتي تتضمن تحويل الأموال بأمان، وتكون هذه البطاقة موصولة بالشبكة النقدية ما بين البنوك، وهي وسيلة فمن خلالها يتمكن العميل من تسوية

---

[1] https://satim.dz/fr/la-satim/nos-missions.html consulté le 31/01/2023 a 18 :50.

[2] عامر بشير، " **دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012، ص247.

[3] LAZREG MOHAMED , **Dévelopment de la monétique en algerie réalité et perspectives,** these de doctorat en science de gestion, université de tlemcen, Algerie, 2015, p71.

[4] Op cit.

المشتريات على مستوى المحلات التجارية التي تقبلها، كما تمكن هذه البطاقة السحب من أي جهاز صراف آلي متصل بالشبكة الإلكترونية بين البنوك في كامل التراب الوطني وهناك نوعين من بطاقة (CIB) تصدرها البنوك الجزائرية هي :[1]

- **البطاقة الكلاسيكية:** توفر عملية الدفع والسحب ما بين البنوك، وتمنح للزبائن وفق معايير تكون محددة لدى البنك؛
- **البطاقة الذهبية:** وهي الأخرى تمنح وفق معايير تكون محددة لدى البنك، ولكن هذه البطاقة بالإضافة إلى العمليات السابقة تمنح لحاملها ائتمان أكبر وسقوف سحب، وسرعة في إجراء التحويلات.

5. تطور المعاملات باستعمال البطاقات خلال سنة 2021

حسب احصائيات مركز ما قبل المقاصة الالكترونية بين المصارف، مشغل في نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض، خلال سنة 2021، مثلت عمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي 90.10% من الحجم الإجمالي لمعاملات الدفع الالكتروني بين المصارف، مما يعكس الاتجاه الواضح لحاملي البطاقات لتفضيل استخدام البطاقات ما بين المصارف للدفع عبر محطات الدفع الالكترونية (لدى التجار الموافقين) وأولائك الموجودين على منصات الانترنت[2]، والجدول الموالي يوضح حجم المعاملات باستعمال البطاقات خلال سنة 2021.

الجدول(4-4): المعاملات باستعمال البطاقات خلال سنة 2021

طبيعة العملية	الحجم (مليون)	القيمة (مليار دينار)	نسب من حيث الحجم (%)	نسب من حيث القيمة (%)
السحب عبر الصراف	21.503	413.558	%90.10	%96.68
الدفع عبر البطاقات	2.355	14.122	%9.86	%3.30
استرداد الدفع عبر محطات الدفع الالكترونية والانترنت	0.009	0.078	%0.04	%0.02
مجموع العمليات باستعمال البطقات	23.867	427.758	%100	%100

المصدر: تقرير بنك الجزائر، " **الوساطة المصرفية والبنية التحتية**"،2021، ص73.

[1] Bouchelit rym, **les perspectives d' E-Banking dans la strategie E-Algerie 2013,** thèse de doctorat en science economiques, université de tlemcen, ALgerie,2015,p168.

[2] تقرير بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، 2021، ص73.

المطلب الثالث: انعكاس تطوير الدفع الالكتروني على تعزيز الاستقرار النقدي

تعود أهمية إنشاء أنظمة دفع إلكترونية في النظام المصرفي الجزائري إلى إرساء منظومة مصرفية الكترونية تواكب التحديات والتطورات الحاصلة على المستوى العالمي، وتعمل على تشجيع استخدام أنظمة الدفع الالكترونية في النظام المالي بشكل عام والنظام المصرفي بشكل خاص، وذلك بغية تحقيق الاستقرار المالي والنقدي.

أولا: ظاهرة الاكتناز

تنتشر في الجزائر ظاهرة الاكتناز بكثرة فمعظم الجزائريين يفضلون الاحتفاظ بأموالهم في البيوت بعيدا عن البنوك، وكلما ازدادت كمية النقود لدى الأفراد خارج النظام المصرفي كلما تم تجميد مبالغ كبيرة وتفويت فرص استثمارية واعدة على الاقتصاد الجزائري هذه بالإضافة إلى تشجيع السوق الموازية، وتدني سعر صرف العملة الوطنية مما يؤدي إلى حدوث حالات تضخم وانعكاس ذلك سلبا على الاستقرار النقدي[1].

كان من المتوقع أنه بعد ظهور أنظمة الدفع الإلكترونية من نظام المقاصة الالكترونية، نظام التسويات الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفوعات المستعجلة ونظام النقد الآلي وبطاقات الدفع والسحب البنكية، أن تفضيل الأفراد للسيولة النقدية سينخفض[2]، لكن على العكس بقيت نسبة الطلب على النقود خارج النظام المصرفي كبيرة كالعادة، وهذا راجع إلى نقص الثقافة لدى الأفراد في التعامل مع البنوك، بالإضافة على اقتصار استعمال البطاقات البنكية كبطاقات سحب فقط وليس بطاقات دفع، مما ساهم في استمرار كبر قيمة النقود المتداولة خارج البنوك.

ثانيا: الدفع الالكتروني كآلية لمحاربة الاكتناز وتعزيز الاستقرار النقدي

من الجانب التشريعي حاولت السلطات العمومية في الجزائر التدخل باستعمال هذه الوسيلة، قصد إجبار الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين على استعمال الوسائل الكتابية بدلا عن النقود السائلة كلما تفوق قيمة التعامل حجم معين، ولكن الملاحظ هو التردد في في تطبيق هذه القوانين.

---

[1] محمد شايب، " **الدفع الالكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري**"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 1، العدد 4، ديسمبر 2017، ص217.

[2] المرجع السابق، ص219.

حيث اتخذت الحكومة سنة 2010 إجراء إلزامية الشيك، التحويل البنكي، بطاقة الدفع، الاقتطاع من الرصيد، السفتجة والسند لأمر وكل وسيلة دفع كتابية أخرى، وذلك في كل المعاملات التي تتجاوز قيمتها 500 ألف دج، واعتبرته حلا لأزمة السيولة في الجزائر، وجاء هذا الإجراء ضمن المرسوم التنفيذي ويدخل حيز التنفيذ ابتداء من 2011/03/31، غير أنه مع اقتراب موعد تطبيقه تراجعت السلطات عن تطبيقيه وأجلته إلى أجل غير مسمى[1].

إن التوجه نحو إجبارية الدفع الالكتروني وتطوير أنظمة الدفع الإلكترونية في الجزائر من شأنه تعزيز دور النظام المصرفي الجزائري في تحقيق الاستقرار النقدي، فتبني الدفع الإلكتروني والعمل على تعميمه وإلزاميته من شأنه حل مشكلة نقص السيولة النقدية من جهة، ومحاربة ظاهرة الاكتناز من جهة أخرى، ومحاربة هذه الأخيرة يؤدي إلى تراجع نسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي الجزائري وتحسن نسبة النقود الائتمانية وزيادة نسبتها، الأمر الذي يساعد البنوك على تمويل الاستثمارات ومنح القروض بشكل أفضل وزيادة قيمة المضاعف النقدي الذي يؤثر بشكل إيجابي على العرض النقدي ومنه الاستقرار النقدي، فحجم الكتلة النقدية المتداولة خارج النظام المصرفي الجزائري لطالما شكل عائقا في تحقيق الاستقرار النقدي ودفع بالحكومة والسلطات النقدية للقيام بالإصدار النقدي من أجل حل مشكلة السيولة في حين توجد كميات هائلة من النقود خارج النظام المصرفي لا يتم استعمالها في توفير فرص استثمارية من شأنها أن تعود بالنفع على الاقتصاد ككل وعلى النظام المصرفي الجزائري بصفة خاصة.

[1] سليمان ناصر، " **أزمة السيولة النقدية في الجزائر أسباب وحلول**"، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص270.

المبحث الثاني: دعم استقلالية بنك الجزائر كآلية لتعزيز الاستقرار النقدي

تلعب استقلالية البنك المركزي دورا فعالا في تعزيز الاستقرار النقدي، وقد تطرقنا لعلاقة استقلالية البنك المركزي بالاستقرار النقدي في الفصل الثاني بصفة عامة، وفي هذا المبحث سنعرض درجة استقلالية بنك الجزائر وضرورة دعم هذه الأخيرة من أجل تحسين وتعزيز الاستقرار النقدي.

المطلب الأول: معايير قياس الاستقلالية في البنك المركزي

تستخدم مجموعة من المؤشرات لقياس درجة استقلالية البنك المركزي تتمثل في:[1]

- طول مدة تعيين المحافظ ومدى قابليتها للتجديد؛
- الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ؛
- إمكانية طرد المحافظ وإقصائه؛
- مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى وتقلده وظيفة أخرى؛
- درجة انفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية؛
- مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة؛
- أهداف البنك المركزي (هدف وحيد، أم أهداف متعددة متجانسة، أم متعارضة)؛
- حدود الإقراض للخزينة العمومية.

وحسب مقياس Cukierman, webb, and Neyapi والذي وضع جدولا خاصا بأهم متغيرات الخواص التشريعية للبنك المركزي المشتقة من قانونه في أربع مجاميع، وتتكون هذه المجاميع من ستة عشر متغيرا تشريعيا مختلفا أعطى كل منها درجة ترتيبية بين الصفر، وهي أدنى مستوى للاستقلالية والواحد ويمثل أعلى مستوى للاستقلالية[2].

ويمكن تلخيص معايير هذا المقياس في الجدول الموالي:

---

[1] مجذوب بوحصي، " **استقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 والأمر 11/03**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، 2012، ص ص94، 95.

[2] ابراهيم بوكرشاوي، فتحي ارزي، " **تحليل مدى استقلالية بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2017**"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد06، العدد 02، جانفي 2020، ص416.

الجدول (4-5) معايير قياس استقلالية البنوك المركزية وفق مقياس Cukierman, webb, and Neyapi

المتغير	توصيف المتغير	الوزن	درجة الترتيب
	1. فترة التوظيف	**0.2**	
	- أطول من 8 سنوات		**1.00**
	- 5 سنوات		**0.75**
	- 4 سنوات		**0.25**
	- أقل من 4 سنوات		**0.00**
	2. تعيين المحافظ		
	- مجلس البنك المركزي		**1.00**
	- هيئة من مجلس البنك المركزي والسلطة التنفيذية والتشريعية		**0.75**
المحافظ	- السلطة التشريعية		**0.50**
	- السلطة التنفيذية		**0.25**
	- عضو أو عضوان من مجلس الوزراء		**0.00**
	3. الرفض (الطرد)		
	- غير منصوص عليه		**1.00**
	- لأسباب لا تتعلق بالسياسة		**0.83**
	- استنساب مجلس البنك		**0.67**
	- استنساب مجلس السلطة التشريعية		**0.50**
	- طرد غير مشروط متاح من خلال السلطة التشريعية		**0.33**
	- استنساب السلطة التنفيذية		**0.17**
	- طرد غير مشروط من قبل السلطة التنفيذية		**0.00**
	4. هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة		
	- كلا		**1.00**
	- بإذن من السلطة التنفيذية		**0.50**
	- لا يوجد تشريع يمنع ذلك		**0.00**

صياغة السياسة النقدية	**1. من يصوغ السياسة**	**0.15**	
	– البنك فقط		**1.00**
	– البنك يشارك ولكن تأثيره ضئيل		**0.67**
	– البنك يوصي الحكومة فقط		**0.33**
	– ليس للبنك قول		**0.00**
	2. من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض		
	– البنك في حالة المشكلة مبينة في التشريع أو القانون		**1.00**
	– الحكومة إذا كان القانون لا يبين ذلك، أو كانت المشكلة داخل البنك		**0.80**
	– هيئة من مجلس البنك والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية		**0.60**
	– السلطة التشريعية على قضايا السياسة		**0.40**
	– السلطة التنفيذية على مسائل السياسة حسب أصول الرعية		**0.20**
	– السلطة التنفيذية لها الأولوية غير مشروطة		**0.00**
	3. دور البنك في عملية إعداد الموازنة		
	– للبنك دور نشيط		**1.00**
	– ليس للبنك تأثير		**0.00**
أهداف البنك المركزي	**1. استقرار الأسعار الهدف الرئيسي أو الهدف الوحيد حسب قانون البنك المركزي له الكلمة الأخيرة في حالة التعارض مع الحكومة**	**0.15**	
	– استقرار الأسعار (الهدف الوحيد)		**1.00**
	– استقرار الأسعار مع أهداف أخرى تتناغم واستقرار النظام المصرفي		**0.60**
	– استقرار الأسعار مع أهداف أخرى متعارضة (مثل التشغيل الكامل)		**0.40**

	– لا توجد أهداف منصوص عليها في القانون		**0.20**
	– الأهداف المدونة لا تتضمن استقرار الأسعار		**0.00**
	1. التسليف (avances) حدود الإقراض غير المورق	**0.15**	
	– التسليف غير مسموح به		**1.00**
	– التسليف مسموح به بحدود صارمة		**0.67**
	– التسليف مسموح به بحدود مرنة		**0.33**
	– لا يوجد حدود قانونية للإقراض		**0.00**
	2. إقراض توريقي	**0.1**	
	– غير مسموح به		**1.00**
	– مسموح بحدود صارمة		**0.67**
حدود إقراض الحكومة	– مسموح بحدود مرنة		**0.33**
	– لا يوجد حدود قانونية للإقراض		**0.00**
	3. شروط الإقراض (استحقاق، سعر الفائدة والكمية)	**0.1**	
	– السلطة للبنك		**1.00**
	– معينة بقانون البنك		**0.67**
	– متفق عليها بين البنك والسلطة التنفيذية		**0.33**
	– تقرير من قبل السلطة التنفيذية فقط		**0.00**
	4. المقترضون المحتملون من البنك	**0.05**	
	– الحكومة المركزية فقط		**1.00**
	– جميع مستويات الحكومة		**0.67**
	– جميع مستويات الحكومة والمشاريع العامة		**0.33**
	– القطاع العام والخاص		**0.00**
	5. حدود إقراض البنك معرفة في	**0.05**	
	– كمية النقود		
	– كنسبة من التزامات البنك أو رؤوس الأموال		
	– كنسبة من إيرادات الحكومة		**1.00**

	– كنسبة من نفقات الحكومة		**0.67**

المصدر: علي عزوز، " **قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة**"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول: " **النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة**"، المنظم بجامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2008، ص ص 5–9.

المطلب الثاني: قياس درجة الاستقلالية في بنك الجزائر على ضوء قانون النقد والقرض

لمعرفة درجة استقلالية بنك الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض سنقوم فيما يلي بقياس درجة استقلاليته وفق القانون 10/90، الأمر 01/01، الأمر 11/03، والقانون 10/17.

أولا: درجة استقلالية بنك الجزائر ضمن قانون 10/90

يعتبر قانون النقد والقرض 10/90 أول قانون يقر باستقلالية البنك المركزي (بنك الجزائر) وفيما يلي سنقيس درجة استقلالية هذا الأخير ضمن هذا القانون.

1. معيار المحافظ (الوزن 0.2)

يتضمن هذا المعيار أربعة مؤشرات تتمثل في:

1.1. **فترة الوظيفة:** ستة سنوات (حسب المادة 22 من قانون النقد والقرض 10/90) ومنه درجة الترتيب هي 0.75.

2.1. الجهة التي تعينه: من قبل رئيس الجمهورية (حسب المادة 20 من قانون النقد والقرض 10/90) ومنه درجة الترتيب 0.00.

3.1. طرد المحافظ: لأسباب لا تتعلق بالسياسة (المادة 22 من قانون النقد والقرض 10/90) ومنه درجة الترتيب هي 0.83.

4.1. هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة: لا يسمح له بشغل وظائف أخرى (حسب المادة 23 من قانون النقد والقرض 10/90) ومنه درجة الترتيب هي 1.00.

درجة استقلالية المحافظ = 0.2×((4/(1.00+0.83+0.00+0.75) = 0.129

2. معيار صياغة السياسة النقدية (الوزن 0.15)

يتضمن هذا المعيار ثلاث مؤشرات هي:

1.2.الجهة الموكل لها صياغة السياسة النقدية: بنك الجزائر يوصي الحكومة فقط (حسب المادة 56 من قانون النقد والقرض 10/90) ومنه درجة الترتيب هي 0.33.

2.2. حل النزاع: الكلمة الأخيرة في حال التعارض في القرارات بين الحكومة وبنك الجزائر تعود لبنك الجزائر (حسب المادة 46 من قانون النقد والقرض 10/90) ومنه درجة الترتيب 1.00.

3.2. **دور البنك في إعداد الموازنة العامة للدولة:** هذا الأمر غير منصوص عليه في القانون ومنه درجة الترتيب هي 0.00

وبالتالي درج استقلالية بنك الجزائر في صياغة السياسة النقدية هي:

درجة الاستقلالية = 0.15× ((3/(0.00+1.00+0.33)) = 0.0665

3.معيار أهداف بنك الجزائر (أهداف السياسة النقدية) (وزنه 0.15)

حسب المادة 44 من قانون النقد والقرض 10/90، تتمثل أهداف بنك الجزائر من خلال السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والعمالة وهي أهداف متعارضة ومنه درجة الترتيب هي 0.40 وعليه درجة استقلالية بنك الجزائر من حيث الأهداف هي:

درجة الاستقلالية من حيث الأهداف = 0.15× (0.40) = 0.06

4. معيار حدود إقراض الحكومة (وزنه 0.50)

يتضمن ثمانية مؤشرات هي كالآتي:

1.4. التسليف غير المورق: الوزن النسبي لهذا المؤشر هو (0.15) وحسب المادة 78 من قانون النقد والقرض 10/90 فإن التسليف مسموح به في حدود مرنة ومنه فإن درجة ترتيبه هي 0.33.

2.4. الإقراض التوريقي: الوزن النسب له (0.10) وحسب المادتين 76 و77 من قانون النقد والقرض فإنه يمكن للبنك المركزي أن يخصم أو يقبل خصم الأوراق المالية التي تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر، أي يسمح بالإقراض التوريقي في حدود صارمة ومنه درجة ترتيبه هي 0.67.

3.4. شروط الإقراض: الوزن النسبي لها (0.10) حسب نص المادة 78 من قانون النقد والقرض فإنه تم الاتفاق على هذه الشروط بين بنك الجزائر والحكومة ومنه درجة الترتيب هي 0.33.

4.4. المقترضون المحتملون من بنك الجزائر: الوزن النسبي له (0.05) حسب المواد 78، 74، 73 من قانون النقد والقرض 10/90 فإنه يمكن لبنك الجزائر منح قروض للخزينة العمومية، البنوك والمؤسسات المالية، ومنه درجة الترتيب هي 0.33.

5.4. حدود إقراض البنك المركزي: الوزن النسبي له (0.025) وحسب المادة 77 من قانون النقد والقرض 10/90 فإنه عبارة عن نسبة من إيرادات الحكومة ومنه درجة الترتيب هي 0.33.

6.4. استحقاق القرض: الوزن النسبي له (0.025) حسب نص المادة 74 و78 من قانون النقد والقرض تمنح القروض للمؤسسات المالية لمدة سنة على الأكثر، وتمنح كشوفات للخزينة لمدة أقصاها 240 يوم، ومنه درجة الترتيب هي 0.67.

7.4. أسعار الفائدة على القروض: الوزن النسبي (0.025) غير منصوص عليها في قانون النقد والقرض 10/90 ومنه درجة الترتيب هي 0.25.

8.4. شراء وبيع أوراق مالية للحكومة من قبل البنك المركزي: الوزن النسبي (0.025) وحسب المادة 76 من قانون النقد والقرض 10/90، فإنه ممنوع على بنك الجزائر شراء وبيع أوراق مالية من السوق الأولية للخزينة ومنه درجة الترتيب هي 1.00.

وعليه يمكن حساب درجة الاستقلالية من حيث إقراض الحكومة كالتالي:

$$\text{درجة الاستقلالية من حيث الإقراض للحكومة} = (0.33\times0.15) + (0.67\times0.10) + (0.33\times0.10) + (0.33\times0.05) + (0.33\times0.025) + (0.67\times0.025) + (1\times0.025) + (0.25\times0.025) = 0.2222$$

ومنه درجة استقلالية بنك الجزائر ضمن قانون النقد والقرض 10/90 هي:

درجة استقلالية بنك الجزائر = (0.129+ 0.0665+
0.4777 = (0.2222+0.06

يلاحظ أن قانون النقد والقرض 10/90 قد أعطى استقلالية جيدة لبنك الجزائر.

ثانيا: درجة استقلالية بنك الجزائر وفق التعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض 10/90

سنتطرق لنفس المعايير السابقة ونبرز التعديلات التي طرأت عليها.

1. معيار المحافظ: وزنه النسبي (0.2) ويتضمن ثلاث مؤشرات هي:

1.1. فترة الوظيفة: المادة 13 من الأمر 01/01 فقد تم إلغاء أحكام المادة 22 من القانون 10/90 ومنه درجة الترتيب هي 0.00.

– فترة الوظيفة غير منصوص عليها ضمن الأمر 11/03 ومنه الترتيب 0.00.

– فترة الوظيفة غير منصوص عليها ضمن الأمر 10/17 ومنه درجة الترتيب هي 0.00.

2.1. الجهة التي تعين المحافظ: يعين المحافظ حسب المادة 10 من الأمر 01/01 والمادة 13 من الأمر 11/03 والمادة 13 من القانون 10/17 بمرسوم رئاسي ومنه درجة الترتيب هي 0.00.

3.1. طرد المحافظ: حسب المادة 13 من الأمر 01/01 تم إلغاء أحكام المادة 22 من قانون 10/90 ومنه درجة الترتيب هي 0.00.

– حسب المادة 15 من الأمر 11/03 والمادة 15من القانون 10/17، يقال المحافظ في حالة العجز الصحي أو الخطأ الفادح، أي لأسباب لا تتعلق بالسياسة ومنه درجة الترتيب هي 0.83.

4.1. هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة: لا يسمح للمحافظ بتقلد أي وظيفة أخرى خلال مدة ولايته وهذا ضمن جميع تعديلات قانون النقد والقرض (المادة 03 من الأمر 01/01، المادة 14 من الأمر 11/03، والمادة 14 من القانون 10/17) ومنه درجة الترتيب هي 1.00.

ومنه درجة استقلالية المحافظ حسب تعديلات قانون النقد والقرض 10/90 هي:

درجة استقلالية المحافظ ضمن الأمر 01/01 = 0.2×
0.05 = (4/(1.00+0.00+0.00+0.00))

درجة استقلالية المحافظ ضمن الأمر 11/03 = 0.2×

0.0915 = (4/(1.00+0.83+0.00+0.00))

درجة استقلالية المحافظ ضمن القانون 10/17 = 0.2×

0.0915 = (4/(1.00+0.83+0.00+0.00))

2. معيار صياغة السياسة النقدية: الوزن النسبي (0.15)

يتضمن ثلاث مؤشرات هي:

1.2. **الجهة الموكل لها صياغة السياسة:** حسب المادة 56 من الأمر 01/01 فإن الحكومة تستشير بنك الجزائر في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلق بالأمور المالية والنقدية ومنه درجة الترتيب هي 0.33.

– حسب المادة 62 من الأمر 11/03 فإن بنك الجزائر هو من يقوم بصياغة السياسة النقدية ومنه درجة الترتيب هي 1.00.

– حسب المادة 62 من القانون 10/17 فإن بنك الجزائر هو من يقوم بصياغة السياسة النقدية ومنه درجة الترتيب تساوي 1.00.

2.2. **حل النزاع:** حسب المادة 46 من الأمر 01/01 فإن الكلمة الأخيرة في حالة التنازع ترجع لبنك الجزائر ومنه درجة الترتيب هي 1.00.

– حسب المادة 62 من الأمر 11/03 فإن القرار الأخير في حال التنازع يكون لمجلس النقد والقرض مهما كان مضمونه، ومنه درجة الترتيب 1.00.

– حسب المادة 62 من القانون 10/17 فإن القرار الأخير لمجلس النقد والقرض مهما كان مضمونه ومنه درجة الترتيب هي 1.00.

3.2. **دور البنك في إعداد الموازنة للدولة:** هذا الأمر غير منصوص عليه ضمن الأمر 01/01 والأمر 11/03 وكذلك القانون 10/17 ومنه درجة الترتيب هي 0.00.

ومنه درجة الاستقلالية في صياغة السياسة النقدية وفق تعديلات قانون النقد والقرض هي:

درجة الاستقلالية في صياغة السياسة النقدية ضمن الأمر 01/01 = 0.15×
0.0665 = (3/(0.00+1.00+0.33))

درجة الاستقلالية في صياغة السياسة النقدية ضمن الأمر 11/03 = 0.15×
0.1 = (3/(0.00+1.00+1.00))

درجة الاستقلالية في صياغة السياسة النقدية ضمن القانون 10/17 = 0.15×
0.1 = (3/(0.00+1.00+1.00))

3. معيار أهداف البنك المركزي: الوزن النسبي (0.15)

– أهداف البنك المركزي وفق المادة 55 من الأمر 01/01 تدعم الاستقرار النقدي، وكذلك أهداف متعارضة وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.40.

– أهداف البنك المركزي وفق المادة 35 من الأمر 11/03 والمادة 35 من القانون 10/17 تتناغم مع الاستقرار النقدي وبالتالي درجة الترتيب هي 0.60

ومنه درجة استقلالية أهداف البنك المركزي (السياسة النقدية) حسب تعديلات قانون النقد والقرض هي:

درجة استقلالية أهداف البنك المركزي ضمن الأمر 01/01 = (0.15× 0.40) = 0.06

درجة استقلالية أهداف البنك المركزي ضمن الأمر 11/03 = (0.15× 0.60) = 0.09

درجة استقلالية أهداف البنك المركزي ضمن القانون 10/17 = (0.15× 0.60) = 0.09

4. معيار حدود إقراض الحكومة: الوزن النسبي (0.5)

يتضمن 8 مؤشرات هي:

1.4. التسليف غير المورق: الوزن النسبي (0.15)

– حسب نص المادة 78 من الأمر 01/01 والمادة 46 من الأمر 11/03 والمادة 46 من القانون 10/17 فإن التسليف غير المورق مسموح به في حدود مرنة وبالتالي درجة الترتيب هي 0.33.

2.4. التسليف المورق: الوزن النسبي (0.10)

– حسب المادة 76،77 من الأمر 01/01، فإنه يمكن للبنك المركزي خصم الأوراق المالية التي تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر، أي يسمح بالتسليف المورق بحدود صارمة ومنه درجة الترتيب هي 0.67.

– حسب المادة 45 من الأمر 11/03، يسمح بالتسليف المورق بحدود مرنة ومنه درجة الترتيب هي 0.33.

– حسب المادة 45 من القانون 10/17، يسمح بالتسليف التوريقي بدون حدود ومنه درجة الترتيب هي 0.00.

3.4. شروط الإقراض: الوزن النسبي (0.10)

– حسب المادة 78 من الأمر 01/01، المادة 46 من الأمر 11/03 والمادة 46 من القانون 10/17 فإن شروط الإقراض تم الاتفاق عليها بين بنك الجزائر والخزينة العمومية، ومنه درجة الترتيب هي 0.33.

4.4. المقترضون المحتملون من البنك المركزي: الوزن النسبي (0.05)

– حسب المواد 73،74 و78 من الأمر 01/01، المادتان 43و46 من الأمر 11/03 و المادتان 43 و46 من القانون 10/17 فإن البنك المركزي يمكن أن يمنح قروضا للخزينة العمومية، البنوك والمؤسسات المالية ومنه درجة الترتيب هي 0.33.

5.4. حدود إقراض البنك المركزي: الوزن النسبي (0.025)

– حسب المادة 77 من الأمر 01/01، المادة 46 من الأمر 11/03 والمادة 46 من القانون 10/17 فإنها عبارة عن نسبة من إيرادات الحكومة ومنه درجة الترتيب هي 0.33.

6.4. استحقاق القرض: الوزن النسبي (0.025)

– حسب المادتان 74، 78 من الأمر 01/01، المادتان 43،46 من الأمر 11/03 والمادتان 43،46 من القانون 10/17، فإن مدة استحقاق القروض تكون أقل من سنة ومنه درجة الترتيب هي 0.67.

7.4. سعر الفائدة على القروض: الوزن النسبي (0.025)

– غير منصوص عليها ضمن الأمر 01/01 ومنه درجة الترتيب هي 0.25.

–حسب المادة 49 من الأمر 11/03 والقانون 10/17 يجب على أسعار الفائدة أن لا تتجاوز الحدود الدنيا (1%) ومنه درجة الترتيب هي 0.50.

8.4. شراء وبيع أوراق مالية للحكومة من قبل البنك المركزي: الوزن النسبي (0.025)

– حسب المادة 76 من الأمر 01/01 والمادة 45 من الأمر 11/03 فإنه ممنوع على بنك الجزائر شراء وبيع أوراق مالية من السوق الأولية للحكومة ومنه درجة الترتيب هي 1.00.

– حسب المادة 45 من القانون 10/17 فإنه يمكن لبنك الجزائر أن يقوم بشراء مباشرة عن الخزينة السندات وبالتالي على بنك الجزائر شراء أو بيع الأوراق المالية من السوق الأولية لصالح الحكومة ومنه درجة الترتيب هي 0.00.

ومنه درجة الاستقلالية بالنسبة لحدود إقراض الحكومة هي:

درجة استقلالية بنك الجزائر ضمن الأمر 01/01 = (0.33×0.15)+(0.67×0.10) +
+ (0.67×0.0225) + (0.33×0.025)+(0.33 ×0.05)+ (0.33 ×0.10)
0.2222 =(1.00×0.025)

درجة استقلالية بنك الجزائر ضمن الأمر 11/03 = (0.15× 0.33) + (0.10× 0.33) +
×0.025) + (0.67×0.025)+ (0.33×0.025) + (0.33×0.05) + (0.33×0.10)
0.1945 =(1.00×0.025) + (0.50

درجة استقلالية بنك الجزائر وفق القانون 10/17 = (0.15× 0.33) + (0.10×0.00) + (0.10 ×0.33) + (0.05×0.33) + (0.025×0.33) + (0.025×0.50) + (0.025×0.00)+ = 0.1365

الجدول (4-6): درجة استقلالية بنك الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض 10/90

التعديلات الطارئة على قانون النقد والقرض		01/01	11/03	10/17
المعايير	الوزن	درجة الترتيب	درجة الترتيب	درجة الترتيب
معيار المحافظ	**0.2**	**0.05**	**0.0915**	**0.0915**
فترة الوظيفة		**0.00**	**0.00**	**0.00**
تعيين المحافظ		**0.00**	**0.00**	**0.00**
الرفض أو الطرد		**0.00**	**0.83**	**0.83**
هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة		**1.00**	**1.00**	**1.00**
معيار صياغة السياسة النقدية	**0.15**	**0.0665**	**0.1**	**0.1**
من يصوغ السياسة النقدية		**0.33**	**1.00**	**1.00**
من له الكلمة الأخيرة في حل النزاع		**1.00**	**1.00**	**1.00**
مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة		**0.00**	**0.00**	**0.00**
معيار أهداف بنك الجزائر	**0.15**	**0.06**	**0.09**	**0.09**
معيار حدود إقراض الحكومة	**0.5**	**0.2222**	**0.1945**	**0.1365**
التسليف غير المورق	**0.15**	**0.33**	**0.33**	**0.33**
التسليف المورق	**0.10**	**0.67**	**0.33**	**0.00**
شروط الإقراض	**0.10**	**0.33**	**0.33**	**0.33**
المقترضون المحتملون من البنك	**0.05**	**0.33**	**0.33**	**0.33**
حدود إقراض البنك المركزي	**0.025**	**0.33**	**0.33**	**0.33**
استحقاق القرض	**0.025**	**0.67**	**0.67**	**0.67**
سعر الفائدة على القروض	**0.025**	**0.25**	**0.5**	**0.5**

البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة	**0.025**	**1.00**	**1.00**	**1.00**
درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا للتعديلات الطارئة على قانون النقد والقرض 10/90	**1.00**	**0.3987**	**0.476**	**0.418**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق ذكره.

من خلال الجدول (4-6) نلاحظ أن درجة استقلالية بنك الجزائر تراجعت ضمن التعديل الأول لقانون النقد والقرض 10/90 ضمن الأمر 01/01 حيث قدرت ب 0.3987 بعدما كانت 0.4777، ولعل سبب هذا التراجع كما عرضنا سابقا مختلف المعايير التي ابرزتها المواد ضمن الأمر 01/01 يعود لتراجع درجة ترتيب معيار المحافظ، حيث تم ضمن هذا الأمر إلغاء مدة الولاية للمحافظ وكذا أسباب إقالته ومنه نراجع الاستقلالية العضوية لبنك الجزائر ضمن هذا التعديل، بعدها ارتفعت درجة الاستقلالية مرة أخرى ضمن الأمر 11/03 حيث بلغت 0.476، وهذا راجع لمجموع الصلاحيات التي قدمت لبنك الجزائر والتي حسنت من استقلاليته ضمن هذا التعديل، في حين تراجعت درجة استقلالية بنك الجزائر ضمن القانون 10/17، حيث بلغت 0.418 وهذا نتيجة قيام بنك الجزائر بمنح حق الاقتراض للخزينة العمومية من قبله دون حدود الأمر الذي خفض من درجة استقلالية حدود إقراض الحكومة ومنه انخفضت درجة استقلالية بنك الجزائر ككل.

المطلب الثالث: انعكاس استقلالية بنك الجزائر على الاستقرار النقدي

يعتقد أنصار الرأي المنادي باستقلالية البنوك المركزية أنه إذا كان البنك المركزي مستقل، فإن السياسة النقدية التي سيتبعها البنك المركزي في هذه الحالة سوف يؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار ومنه تحقيق الاستقرار النقدي.

أولا: نتائج الدراسات بين استقلالية البنك المركزي والتضخم: تم إجراء عدد من الدراسات الاقتصادية حول العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم، ويعتقد مؤيدو رأي استقلالية البنوك المركزية أنه إذا كان البنك المركزي مستقلاً وبعيدًا عن الضغوط السياسية من قبل

الحكومة، فإن السياسة النقدية للبنك المركزي ستتبع دراسة قوانين البنك المركزي والسياسة النقدية، وقد تم مقارنة معدلات التضخم في 12 دولة متقدمة وفي أوقات محددة بدرجة استقلالية البنوك المركزية في هذه الدول ونفس الفترة، وأقرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين درجة الاستقلالية ومعدلات التضخم[1].

وهناك دراسة أخرى أعدها (Masiandro & Jabellini) لقياس استقلالية البنوك المركزية حيث تم اعتماد مقياسين لهذه الدراسة، الأول مبني على أساس معايير اقتصادية يأتي في مقدمتها مقدرة الحكومة على تحديد الشروط المقررة للاقتراض الحكومي من البنك المركزي والأدوات النقدية التي تخضع لإدارة البنك المركزي، والثاني مبني على أساس معايير سياسية مشابه للمقياس الذي استخدمه كل من (Bad & Parkin)، وقد اعتمد الباحثان في هذه الدراسة بيانات التضخم ودرجة الاستقلالية لخمس دول أخرى وللمدة (1951–1989) وقد أثبتت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم[2].

أما دراسة (Cukieman) سنة 1992 فقد استخدمت ثلاثة مقاييس رئيسية هي: [3]

– الأول مقياس قانوني لقياس مدى استقلالية البنوك المركزية من واقع تشريعاتها في الدول المختلفة؛

– الثاني مقياس تطبيقي ميداني قائم على بيانات الاستبيان الذي أجراه على مسؤولين في الإدارة العليا في البنوك المركزية؛

– والثالث مقياس تطبيقي قائم على قياس معدل تغيير محافظتي البنوك المركزية.

---

[1] Hizia Hadef, Chahida Hadef, **op cit,** p449.

[2] خلف محمد حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 79،80.

[3] أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص240.

هذا ويعتبر تحليل (Cukieman) هو أكثر التحليلات كمالا حتى وقتنا هذا، ليس فقط لأنه تضمن معلومات عن الوضع الحقيقي للاستقلالية التي تتمتع بها البنوك المركزية فعلا في الواقع العملي، ولكن لأن دراسته شملت 70 دولة (شمل الاستبيان 24 دولة فقط)، هذا وقد أنتهت هذه الدراسة أيضا إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين درجة الاستقلالية للبنوك المركزية وبين معدلات التضخم[1].

وعليه بالاعتماد على هذه الدراسات تأكد أن هناك علاقة طردية بين درجة استقلالية البنك المركزي وفعالية السياسة النقدية ومنه الاستقرار النقدي، لذا يجب على النظام المصرفي الجزائري دعم استقلالية بنك الجزائر بشكل أكبر من أجل تعزيز الاستقرار النقدي في الجزائر.

ثانيا: منح استقلالية أكبر لبنك الجزائر

لقد أثبتت العديد من الدراسات العملية للكثير من البنوك المركزية والسياسات النقدية لمختلف الاقتصاديات أن لاستقلالية البنك المركزي علاقة موجبة وطردية بفعالية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف المسطرة[2]، والجزائر على غرار كل الدول سعت لتطبيق ومنح استقلالية لبنك الجزائر بدأت معالمها ضمن قانون النقد والقرض 10/90 الذي أقر باستقلالية بنك الجزائر من خلال منحه مجموعة من الصلاحيات، وقد انعكس هذا الأمر إيجابا على فعالية السياسة النقدية، لكن تعتبر هذه الاستقلالية غير كافية مما يجعل فعالية السياسة النقدية نسبية في تحقيق الأهداف المسطرة، حيث لاحظنا من خلال دراسة درجة استقلالية بنك الجزائر ضمن قانون النقد والقرض 10/90 و

[1] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] فتيحة بنابي، " **علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية**" ، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 22، جوان 2017، ص72.

تعديلاته وجدنا بعض النقائص فيما يخص بعض معايير الاستقلالية يجب أخذها بعين الاعتبار ودعمها وذلك من خلال: [1]

– يجب إعطاء حرية أكبر لبنك الجزائر في اختيار أهداف وأدوات السياسة النقدية من أجل ضمان فعالية هذه الأخيرة في محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي؛

– تجنب وضع أهداف متعارضة للسياسة النقدية كجمع هدف الاستقرار النقدي مع هدف التشغيل الكامل والتركيز على هدف وحيد هو الاستقرار النقدي؛

– لابد من التطبيق الفعلي لنصوص التشريعات في الواقع من أجل تحقيق أثر إيجابي للاستقلالية على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي.

– إعادة النظر في إشكالية تعيين المحافظ ونوابه بمرسوم رئاسي لما له أثر على الاستقلالية ويجعلنا نطرح تساؤل حول مدى ارتباط المحافظ بالحكومة كجهاز تنفيذي.

– إعادة النظر في حدود إقراض الحكومة خاصة بالنسبة للقانون 10/17 والذي سمح باقتراض الحكومة من البنك المركزي ودون حدود مما تسبب في تراجع استقلالية بنك الجزائر وانعكس ذلك سلبا على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي.

[1] سمير يحياوي، ليلي معمري ، " **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع إشارة لحالة الجزائر**"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 02، جوان 2017، ص 68.

المبحث الثالث: ضبط العلاقة المالية بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر

توجد علاقة مالية كما ذكرنا في الفصل الثاني بين الخزينة العمومية والبنك المركزي، وقد يؤدي عدم ضبط هذه العلاقة المالية، وتوفير تنسيق بين السياستين المالية والنقدية إلى حدوث خلل في فعالية السياسة النقدية نتيجة تعارضها مع السياسة المالية المطبقة والتي تحول دون تحقيق هدف الاستقرار النقدي.

المطلب الأول: أساليب تمويل عجز الخزينة العمومية في الجزائر

اعتمدت الجزائر على عدة أساليب لتمويل عجز الخزينة العمومية، والتي تتمثل في ثلاث مصادر هي التمويل البنكي، التمويل غير البنكي والتمويل الخارجي.

أولا: التمويل عن طريق الدين العام الداخلي

ابتداء من سنة 2000 تخلت الحكومة عن التمويل الخارجي واتجهت نحو القروض الداخلية، واعتمدت الخزينة بذلك مصادر تمويل تقليدية والمتمثلة في طلب تسبيقات من بنك الجزائر وإصدار سندات الخزينة العمومية وطرحها للاكتتاب في السوق المحلية، وتجدر الإشارة إلى أنه رغم الاعتماد على الدين العام الداخلي في تمويل عجز الخزينة، إلا أنه كان يتم استخدام موراد صندوق ضبط الإيرادات لتسديد هذا الدين أي أن تمويل الخزينة يكون عن طريق صندوق ضبط الإيرادات بطريقة غير مباشرة[1].

ثانيا: صندوق ضبط الإيرادات

أصبحت الخزينة تعتمد بالدرجة الأولى على صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجزها بطريقة مباشرة بعد التعديلات التي أدخلت على استخدامات الصندوق سنة 2006، وقد عرفت نمو ملحوظ نتيجة قيام الصندوق بتسديد الدين العام وكذا تمويل عجز الخزينة العمومية خلال السنوات 2006، 2007، 2008، وقد امتنع عن تسديد الدين العام سنة 2008لينفرد بتمويل عجز الخزينة العمومية بعدما كان في الفترة (2000-2006) يسدد الدين العام فقط ولا يمول عجز الخزينة بطريقة مباشرة[2].

---

[1] نجاة قفايفية، " **العوامل المحددة للعلاقة المالية بين البنك المركزي والخزينة العمومية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي تبسي تبسة، الجزائر، 2022/2021، ص ص 102، 104.

[2] المرجع السابق، ص105.

ثالثا: الأساليب المستحدثة (التمويل غير التقليدي)

يعتبر التمويل غير التقليدي من الإيرادات التي تحتاج الدولة لها لتغطية عجزها بعد استنفاد كافة إيراداتها، فهو مورد مالي غير تقليدي تلجأ إليه الدولة كمرحلة انتقالية من أجل تغطية نفقات عادية[1]، وقد لجأت الجزائر لهذا الأسلوب بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدتها نتيجة انخفاض أسعار المحروقات والتي تسببت في حدوث عجز في ميزان المدفوعات وعجز في الموازنة العامة.

لقد تم تعريفه بأنه: " قيام بنك الجزائر بصفة استثنائية بشراء سندات الخزينة العمومية ولمدة خمس سنوات كأقصى حد من أجل: تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار"[2].

المطلب الثاني: تأثير تمويل عجز الخزينة العمومية على الاستقرار النقدي في الجزائر

لقد كان التمويل غير التقليدي الأسلوب المستخدم لتمويل عجز الخزينة العمومية بعد تراجع أسعار النفط سنة 2015 والأزمة الاقتصادية التي واجهتها الجزائر والتي تسببت في حدوث عجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، ولقد اعتمد هذا الإجراء بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية وباعتبار أسلوب التمويل غير التقليدي يعتبر من الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية، إلا أن هذا الإجراء قد ساعد على سد العجز الموازني، لكن في نفس الوقت انعكس سلبا على فعالية السياسة النقدية في تحقيق هدف الاستقرار النقدي.

أولا: إجراءات التمويل غير التقليدي في الجزائر

دخلت إجراءات التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ بعد التعديل الذي مس الأمر 11/03 بموجب القانون 10/17 الخاص بالنقد والقرض، وقد قامت الخزينة بتعبئة 6556.2 مليار دج من بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي وقد تمثلت في:[3]

- 2470 مليار دج خصص لتمويل عجز الميزانية لسنتي 2017 و2018 وجزء من 2019؛

---

[1] إلهام ايت بن عمر، " **التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية**"، مجلة المؤسسة، المجلد 10، العدد 1، 2021، ص290.

[2] القانون 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، يتمم الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 57 الصادرة في 12 أكتوبر 2017، ص4.

[3] إلهام ايت بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص291.

– 1813 مليار دج خصص لتسديد الدين العام اتجاه المؤسسات العمومية سونطراك وسونلغاز وتمويل القرض السندي للنمو؛

– 500 مليار دج خصص للصندوق الوطني للاستثمار لتمويل برنامج عدل، عجز الصندوق الوطني للقاعد والمشاريع المهيكلة.

من المبلغ الإجمالي الذي قدر ب6556.2 مليار دج، لم يضخ في الاقتصاد ما قدره 945.1 مليار دج موجود في حساب الخزينة لدى بنك الجزائر، 656.7 مليار دج موجود في حساب الصندوق الوطني للاستثمار لدى الخزينة، وتم ضخ 3114.4 مليار دج فقط.

ثانيا: موقف بنك الجزائر من التمويل غير التقليدي

لقد رفض بنك الجزائر في البداية عملية التمويل غير التقليدي وقد مجموعة من المبررات تتمثل في:[1]

–في الجزائر، الوضع بعيد كل البعد عن التشبه بالتجارب التي تم طرحها في الوثيقة (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان) والتي من المرجح أن تبرر اللجوء إلى التمويل غير التقليدي في بلادنا؛

–لم تصل أدوات السياسة النقدية التقليدية إلى حدودها القصوى، ففي هذه المرحلة تقدم البنوك فقط إعادة التمويل للأوراق المالية الحكومية، (عمليات السوق المفتوحة وإعادة الخصم). إن تجسيد الحصة الكبيرة من السندات الخاصة التي يحتفظون بها في محافظهم من شأنه أن يسمح لهم بالحصول على سيولة كبيرة، من خلال إعادة تمويل لدى بنك الجزائر؛

–إن أسعار الفائدة لبنك الجزائر وإعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة (التي يطلق عليها السعر الرئيسي) بعيدة كل البعد عن أن تكون "قريبة من الصفر؛

–بالإضافة إلى الهامش من حيث معدلات الفائدة، فإن بنك الجزائر لديه هامش من حيث معدلات متطلبات الاحتياطي، ويخضع استخدام هذا الهامش لعدد من الشروط على وجه الخصوص، ومن

[1] Banque d'Algerie, ¨ **point de situation sur le financement non conventional**¨, valable sur le site : https://www.bank-of-algeria.dz/point-de-situation-sur-sur-le-financement-non-conventionnel/ consulté le 05/02/2023 a 17 :01.

المهم التأكد من أن السيولة المصرفية التي سيتم تحريرها من خلال تخفيض معدل متطلبات الاحتياطي تستخدم فعليًا لتمويل الاقتصاد، لهذا من الضروري أن تكون هناك استجابة فعالة بين الفاعلين الاقتصاديين للحصول على قروض مصرفية، وخاصة للاستثمار. وبما أن النشاط الاقتصادي لا يزال يعتمد بشكل كبير على الإنفاق العام ، لا سيما الإنفاق الرأسمالي ، فقد تكون هذه الاستجابة مفقودة مؤقتًا، نظرًا للسياق الحالي الصعب الذي يميز المالية العامة؛

– لا يمكن لبنك الجزائر أن يتدخل بشكل مباشر في السوق الأولية لإصدارات سندات الخزينة، من خلال عمليات التسيير الكمي، فهذا من شأنه أن يؤدي إلى خلق نقود من العدم (بمعنى آخر، اللجوء إلى "طباعة النقود") لتمويل عجز الخزينة، مثل هذا الخيار يخاطر بدخول الاقتصاد في دوامة تضخمية وانخفاض قيمة العملة الوطنية، الأمر الذي يضر بشدة وهذا ما يفسر استبعاده بموجب القانون، الذي ينظم بشكل صارم عمليات السلف المقدمة من بنك الجزائر إلى الخزينة.

ثالثا: انعكاس التمويل غير التقليدي على فعالية السياسة النقدية

لقد كان إجراء التمويل غير التقليدي الذي قام به بنك الجزائر بعد صدور قانون 10/17 المتعلق بالنقد والقرض قرارا أو حلا سياسيا لقضية اقتصادية، فقد مس هذا الإجراء باستقلالية بنك الجزائر وسمح بتدخل الحكومة في الشأن النقدي والذي يعتبر اختصاص بنك الجزائر وحده باعتباره السلطة النقدية المخول لها صياغة السياسة النقدية المناسبة والتي تخدم الأهداف المسطرة والتي على رأسها تحقيق الاستقرار النقدي، وكذا مس هذا القانون في العلاقة المالية بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر، حيث أصبح قرار تمويل الخزينة بيد الحكومة وتحت ظل القانون الذي لم يصرح بعتبة التمويل التي يمنحه بنك الجزائر للخزينة وإنما تركه بدون حدود، كل هذا كان تدخلا مباشرا للحكومة في مهام وصلاحيات بنك الجزائر، الأمر الذي انعكس سلبا على استقلالية بنك الجزائر

حيث قام بتضييق دائرة هذه الاستقلالية والتخفيض منها، من خلال تحديد حاجة الاقتصاد للتمويل غير التقليدي بقرار من السلطة التنفيذية وليس بقرار من بنك الجزائر، الأمر الذي حد من صلاحياته وعرقل تحقيق أهدافه على رأسها الاستقرار النقدي، ففي الوقت الذي يعمل فيه بنك الجزائر جاهدا لتحقيق استقرار نقدي من خلال استعمال مختلف أدوات السياسة النقدية من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار، جاء هذا الإجراء ليتعارض مع هذه الأهداف وينعكس سلبا في المدى الطويل على معدلات التضخم ومنه الاستقرار النقدي.

المطلب الثالث: التنسيق بين السياسة النقدية والمالية في الجزائر لتعزيز الاستقرار النقدي

يعتبر التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية ضرورة حتمية تقتضيها الحكومات من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف في أسواقها المالية على غرار الجزائر، لذا على هذه الأخيرة العمل على توفير التناسق بين أهداف كل من السياسة المالية والنقدية من أجل تفادي إضرار أهداف سياسة على تحقيق أهداف السياسة الأخرى.

أولا: مفهوم التنسيق بين السياسة المالية والنقدية

سنشير في الآتي إلى مفهوم التنسيق بين السياسة المالية والنقدية من خلال إبراز تعريف هذا التنسيق وأهميته وأسبابه.

1. تعريف التنسيق بين السياسة المالية والنقدية

تعرف على أنها: " التفاهم المشترك من طرف المكلفين على إدارة الدين العام والسلطتين المالية والنقدية لأهداف تلك السياسات في ضوء التأثير المتبادل لمختلف أدواتها، وأن يقوم المكلفين على إدارة الدين العام بتحديد رؤيتهم حول التكاليف والمخاطر التي تترتب بما يتوافق والحاجات التمويلية للحكومة وحجم الدين العام، مع القيام بالفصل بين إدارة الدين وأهداف السياسة النقدية فضلا عن تجسيد مبدأ المسائلة عند حدوث أي تطور مالي" [1].

[1] عبد القادر بلقيوس، محمد هني جعفر، حماد فردي، " **التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثره على متغير التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)**" ، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 01، أفريل 2021، ص198.

يقدم lain begg تعريفا مبسطا للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية انصرف مضمونه إلى أنها: "التدابير التي تضمن أن القرارات التي يتم اتخاذها من قبل صانعي القرار بإحدى السياستين لا يترتب عليها آثار غير مباشرة وغير مرجوة في السياسة الأخرى"[1].

2. أهمية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية

تتمثل أهمية عملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية فيما يلي:[2]

– تحقيق استقرار الأسعار وإدارة الدين العام؛

– تصميم وصياغة برنامج متوازن للسياسة النقدية والمالية يمكن من الحفاظ على مسار النمو الاقتصادي أكثر توازنا؛

– التحكم في مستويات التضخم.

3. أسباب التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

تتمثل الأسباب التي تدفع إلى ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية فيما يلي:[3]

– تزايد حالات عدم الاستقرار وتصاعد حدتها مما يتطلب مزج السياستين النقدية والمالية للتمكن من التغلب على الأزمات المختلفة؛

– عدم كفاية الأدوات النقدية للتحكم في المعروض النقدي والتأثير في النشاط الاقتصادي ما يتطلب الاستعانة بالأدوات المالية طالما يشترط لفعالية السياسة النقدية، توفير الموارد المالية للاستثمارات عن طريق الاقتراض، وفي المقابل تحتاج أدوات السياسة عند الرغبة في تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق خفض الإنفاق الحكومي؛

– المشاكل المتوقع حدوثها في الاقتصاد الوطني في حالة عدم التنسيق بين السياستين فقد تتخذ السلطات المالية إجراءات متناقضة مع الإجراءات النقدية، مما يؤدي إلى حدوث اضطرابات اقتصادية.

---

[1] حنان زلاقي، نور الدين قدوري، " **التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم– إشارة لحالة الاقتصاد الجزائري**"، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد01، ديسمبر 2019، ص81.

[2] عبد القادر بلقيوس، محمد هني جعفر، حماد فردي، مرجع سبق ذكره، ص198.

[3] حنان زلاقي، نور الدين قدوري، مرجع سبق ذكره، ص81.

ثانيا: واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر

بدأت معالم التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في الجزائر تتجسد منذ ظهور قانون النقد والقرض 10/90 والذي منح استقلالية لبنك الجزائر في أداء سياسته النقدية وتعزيز صلة التعاون بين السلطتين النقدية والمالية، لكن هذا لا يمنع أن استقلالية بنك الجزائر تعتبر نسبية وليست مطلقة، بسبب ظهور التدخل الحكومي في قرارات بنك الجزائر خاصة ضمن التعديل الذي جاء وفق القانون 10/17 والذي غير من المواد التي كانت تضبط حدود إقراض الحكومة من بنك الجزائر، الأمر الذي جعلنا نطرح التساؤل حول مدى استقلالية بنك الجزائر وكذا مدى وجود تنسيق بين السياستين المالية والنقدية بحيث لا تضر أهداف السياسة المالية بأهداف السياسة النقدية.

و الجدول الموالي يوضح نوع السياستين المالية والنقدية المتبناة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الجدول(4-7): نوع السياستين المالية والنقدية المتبناة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

العجز خلال الفترة	نوع التمويل الغالب	نوع السياسة	الهدف
(1990-1994)	تمويل من طرف بنك الجزائر	- سياسة مالية من المفروض أن تكون انكماسية (لكن فعليا كانت توسعية) - سياسة نقدية انكماشية	السياسة النقدية لم تستطع السيطرة على النمو في العرض النقدي والتحكم في التضخم، كونها كانت سياسة فقط مرافقة للسياسة المالية.
(1995-1999)	التمويل الخارجي	سياسة مالية انكماشية سياسة نقدية انكماشية	استمرار العجز المالي تخفيض معدلات التضخم
(2000-2014)	صندوق ضبط الإيرادات هو الذي استمر في تمويل	سياسة مالية توسعية سياسة نقدية انكماشية	لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنفاق

	العجز في هذه الفترة بسبب وفرة الإيرادات من قطاع المحروقات		الاستثماري وضبط المستوى العام للأسعار
(2015-2019)	تمويل من طرف بنك الجزائر	سياسة مالية انكماشية سياسة نقدية توسعية	ترشيد النفقات وتخفيض نسبة العجز الإجمالي للخزينة العمومية تمويل العجز عن طريق التمويل غير التقليدي.

المصدر: أسماء صوان، " **أثر التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2019-2020، ص206.

نلاحظ من خلال الجدول (4-7) أن السياسة المالية في الجزائر تؤثر على فعالية السياسة النقدية، أي أن هذه الأخيرة تكون أحيانا تابعة ومرافقة للسياسة المالية ، وهذا ما ينعكس سلبا على تحقيق أهدافها المرجوة (الاستقرار النقدي)، حيث في الفترة (1990-1994) نلاحظ أنه تم تمويل العجز من خلال بنك الجزائر، الأمر الذي جعل بنك الجزائر غير قادر على التحكم في العرض النقدي ومعدلات التضخم رغم اتباعه لسياسة نقدية انكماشية، وهذا راجع لكونه مرافق للسياسة المالية من أجل سد العجز خلال هذه الفترة.

أما خلال الفترة(1995-1999) فنلاحظ أنه تم تمويل العجز من خلال التمويل الخارجي، وقد بدأت تظهر فعالية السياسة النقدية خلال هذه الفترة بعد اتباعها سياسة تقييدية عملت من خلالها على وضع حد للقروض المقدمة للحكومة، ومحاولة السيطرة على العرض النقدي وانعكس ذلك على تحقيق هدفها في تخفيض معدلات التضخم، مقارنة بالفترة السابقة.

كانت الفترة (2000-2014) تعتمد في تمويل عجزها على صندوق ضبط الإيرادات والذي كان يملك فوائض مالية كبيرة ناتجة عن الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات نتيجة ارتفاع أسعارها خلال هذه الفترة، وقد تبنت الحكومة سياسة مالية توسعية خلال هذه الفترة، قابلها بذلك تبني بنك الجزائر لسياسة نقدية انكماشية فقد تسببت السياسة المالية التوسعية في زيادة الإنفاق

العمومي، الأمر الذي تسبب في تضخم وزيادة في السيولة المصرفية (العرض النقدي)، وقد حاول بنك الجزائر التحكم في العرض النقدي خلال هذه الفترة من خلال تعقيم فائض السيولة من خلال أداة استرجاع السيولة من أجل الحفاظ على الاستقرار النقدي.

أما الفترة الأخيرة (2015-2019) فنلاحظ في هذا المرحلة وبعد تراجع أسعار المحروقات وحدوث أزمة اقتصادية في الجزائر تسببت في ظهور عجز على مستوى ميزان المدفوعات وكذا عجز في الموازنة العامة، عاد بنك الجزائر مرة أخرى لتمويل هذا العجز، وتم اتباع سياسة مالية انكماشية تقابلها سياسة نقدية توسعية ناتجة عن عملية التمويل غير التقليدي الذي صدر ضمن القانون 10/17 المتعلق بالنقد والقرض، وهو ما يدل على مرافقة بنك الجزائر للسياسة المالية، وعدم تبيان استقلاليته التي تقر بها اللوائح والقوانين، الأمر الذي انعكس سلبا على فعالية السياسة النقدية خلال هذه الفترة وكذا التأثير في المدى الطويل على معدلات التضخم ومنه الاستقرار النقدي.

يمكن القول أن عملية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في الجزائر غير مضبوطة وكافية، فمن خلال ما ذكرنا سابقا يظهر سيطرة السياسة المالية على السياسة النقدية في الجزائر، الأمر الذي يحول دون قدرتها على تحقيق أهدافها النقدية المتمثلة في استقرار الأسعار (الاستقرار النقدي)، لذا وجب على السلطة النقدية والحكومة إعطاء اهتمام أكبر بعملية التنسيق بين السياستين وضبط العلاقة بينهما بحيث لا تؤثر أهداف سياسة معنية على تحقيق أهداف السياسة الأخرى.

ولعل أهم ما عرقل عملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر هو:[1]

- دورية السياسة المالية في الجزائر (راجع لاعتبارها اقتصاد ريعي يتأثر بلعنة الموارد؛
- الإسراف في المال العام الانتشار الفساد.

ومن أهم الأمور التي يجب الاهتمام بها من أجل تحسين عملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر، وضع لجنة تنسيق على مستوى عالي بيم صانعي القرار في بنك الجزائر ووزارة المالية، منح تمويل للحكومة من قبل بنك الجزائر لكن وفق قيود وشروط لا تتسبب في إضعاف فعالية السياسة النقدية في تحقيق هدف الاستقرار النقدي على حساب سد العجز

[1] أسماء صوان، مرجع سبق ذكره، ص224.

الحكومي، الاهتمام بإدارة الدين الحكومي في إطار لا يمس بهدف استقرار معدلات التضخم، وأخيرا تطوير السوق المالية التي من شأنها توفير بدائل تمويلية كبيرة للحكومة.

خلاصة الفصل

يمكن للنظام المصرفي الجزائري الاعتماد على مجموعة من الآليات والتي من شأنها تعزيز دوره في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر بشكل جيد، وتتمثل أهم هذه الآليات في توجه النظام المصرفي الجزائري لتطوير نظم الدفع الالكترونية التي تساهم بمواكبته للتطورات الحاصلة على المستوى العالمي، بالإضافة إلى القدرة على سحب النقود أو الكتلة النقدية المتداولة خارج البنوك والتي تبقى ضائعة وتفوت على البنوك فرص استثمارية كبيرة من شأنها العودة بالنفع على النمو الاقتصادي، كما أنها تشجع نمو السوق الموازية، وعليه فإن الإسراع في تنفيذ إجبارية الدفع الالكتروني سيساعد بنك الجزائر في التحكم بشكل أكبر في العرض النقدي ومنه تحقيق الاستقرار النقدي بشكل أفضل، بالإضافة إلى هذا فإن دعم استقلالية بنك الجزائر ينعكس إيجابا على الاستقرار النقدي، فكلما كان بنك الجزائر مستقل بشكل جيد، كلما زادت فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، وقد خلصنا من خلال تحليلنا لدرجة استقلالية بنك الجزائر في فترة الدراسة إلى أنه يتمتع باستقلالية لكنها نسبية وغير مجسدة بصفة كلية على مستوى الواقع، كما ظهر تراجع هذه الاستقلالية في تعديل قانون النقد والقرض سنة 2017 ضمن القانون 10/17 والذي خفض من استقلالية بنك الجزائر فيما يخص حدود إقراضه للحكومة وألغى القيود والحدود التي كانت تحكم هذه النوع من الإقراض، بالإضافة إلى أن إشكالية تعيين المحافظ ونوابه بمرسوم رئاسي تطرح تساؤل عن مدى حقيقة استقلالية المحافظ وقرارات مجلس النقد والقرض عن الجهاز التنفيذي، كما تعتبر عملية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية آلية مهمة لضبط العلاقة المالية بين بنك الجزائر والخزينة العمومية، فقد لاحظنا وجود هيمنة نوعا ما للسياسة المالية على السياسة النقدية في الجزائر، الأمر الذي انعكس سلبا على فعالية السياسة النقدية ومنه الاستقرار النقدي، لذا ارتئينا أنه يجب الاهتمام بعملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر من أجل عدم الإضرار بأهداف سياسة معينة على حساب سياسة أخرى.

الخاتمة

الخاتمة

مر النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال بعدة إصلاحات اقتصادية من أجل خدمة الاقتصاد الجزائري والقيام بمهامه التمويلية بما يخدم الاستقرار الاقتصادي، ولقد كانت سنة 1990 سنة فاصلة في حياة النظام المصرفي الجزائري حيث جاء فيها أهم إصلاح اقتصادي بعد الانتقال إلى اقتصاد السوق ألا وهو قانون النقد والقرض 10/90 والذي وضع مسار النظام المصرفي الجزائري ضمن التحرير المالي واقتصاد والسوق، وجاء بالعديد من المبادئ والأنظمة التي حددت عمل النظام المصرفي الجزائري من خلال تنظيم مؤسساته، وتحديد سياساته من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

ويعتبر النظام المصرفي الجزائري دعامة أساسية لتحقيق الاستقرار النقدي والذي يتمثل في تحقيق التوازن الداخلي استقرار المستوى العام للأسعار ومحاربة التضخم والخارجي المتمثل في استقرار سعر الصرف، ويعتبر النظام المصرفي الجزائري دعامة أساسية في تحقيقه من خلال تكريس مؤسساته المتمثلة في البنك المركزي والبنوك بالإضافة إلى مجموع القوانين واللوائح التي تنظم عمله، فالاستقرار النقدي يعتبر هدف السياسة النقدية، هذه الأخيرة تصاغ من طرف البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية المخول لها ذلك والذي يقوم بوضع السياسة النقدية المناسبة لتحقيق الاستقرار النقدي من خلال تكريس مجموعة من الأدوات للتحكم في عمل النظام المصرفي باعتباره على هرم هذا النظام والمسؤول عن ذلك، لكن هذا لا يمنع أن باقي البنوك التجارية وكذا الخزينة العمومية يؤثران في الاستقرار النقدي بطرق مباشرة أو غير مباشرة حسب سلوكهم و طبيعة العلاقة بينهم وبين البنك المركزي.

ومن خلال تحليلنا لدور النظام المصرفي الجزائري في تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة (1990-2021)، وجدنا من خلال دراسة مسار وواقع السياسة النقدية المتبعة من قبل بنك الجزائر في استهداف الاستقرار النقدي في هذه الفترة أن النظام المصرفي الجزائري غير فعال بما فيه الكفاية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر، رغم ذلك لا يمكن نفي دوره كليا وإنما يجب زيادة تفعيل دوره بما يعزز من الاستقرار النقدي في الجزائر.

هناك العديد من الأمور والآليات التي يجب على النظام المصرفي الجزائري القيام بها لتعزيز دوره في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر، من بين أهم هذه الآليات التوجه نحو إلزامية الدفع

الإلكتروني وتطوير أنظمة الدفع الإلكترونية ومحاولة تعميمها من أجل سحب الكتلة النقدية المتداولة خارج البنوك والتي تنعكس سلبا على العرض النقدي والاستقرار النقدي، بالإضافة إلى هذا فإن تعزيز استقلالية بنك الجزائر من شأنه تحسين الاستقرار النقدي، فكلما كان بنك الجزائر مستقل في قراراته و صياغته للسياسة النقدية المناسبة و الفصل في القرارات النقدية بشكل فردي كلما زاد هذا الأمر من فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، وكآلية أخرى يجب العمل على ضبط العلاقة المالية بين بنك الجزائر والخزينة العمومية، فقد شهدت هذه العلاقة عدم تجانس وتعارض وعدم تنسيق بين السياستين النقدية والمالية بشكل عرقل من تحقيق أهداف كل من السياستين ومس من استقلالية بنك الجزائر من خلال تراجع استقلاليته بالنسبة لحدود إقراض الحكومة، الأمر الذي تسبب في التأثير على الاستقرار النقدي.

1. نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة خلصنا لمجموعة من النتائج تتمثل في:

– يمثل قانون النقد والقرض 10/90 نقلة استثنائية حملت مجموعة كبيرة من الإصلاحات على مستوى النظام المصرفي الجزائري نتيجة الانتقال إلى اقتصاد السوق؛

– جاء قانون النقد والقرض 10/90 بمجموعة من المبادئ تمثلت في الفصل بين الدائرة النقدية والمالية، وبين الدائرة النقدية والحكومة، وكذا وضع نظام مصرفي على مستويين؛

– نظم قانون النقد والقرض عمل ومهام بنك الجزائر من خلال تبيان مهام المحافظ واستحدث هيئات جديدة تمثلت في مجلس النقد والقرض، اللجنة المصرفية ومركزية المخاطر؛

– طرأ على قانون النقد والقرض عدة تعديلات تمثلت في الأمر 01–01، الأمر 03–11، الأمر 0–10 والقانون 10/17؛

– مازالت مؤشرات الوساطة المالية في النظام المصرفي الجزائري ضعيفة إذا ما قورنت بدول أخرى، خاصة بالنسبة لجانب القدرة على تعبئة المدخرات، وتمويل الاقتصاد خاصة القطاع الخاص، وضعف الكثافة المصرفية؛

– حاول النظام المصرفي الجزائري التكيف مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية التي أقرتها لجنة بازل، إلى أنه يطبق البعض منها ولازال لم يدرج أخرى مما يجعله غير مواكب لهذه المعايير بصفة تامة؛

– يتمثل الاستقرار النقدي في تحقيق التوازن الداخلي من خلال الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والتوازن الخارجي من خلال استقرار أسعار الصرف؛

– تتمثل المتغيرات الخاصة بالاستقرار النقدي في التضخم وسعر الصرف، في حين يتم قياسه كميا من خلال المضاعف النقدي، ومعامل الاستقرار النقدي؛

– يعكس الاستقرار النقدي درجة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن التغير في الكتلة النقدية؛

– تتمثل إجراءات تحقيق الاستقرار النقدي في عمل البنك المركزي من خلال مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيقه، تأثير درجة استقلالية البنك المركزي على تحقيق الاستقرار النقدي، بالإضافة إلى العلاقة المالية بين البنك المركزي والخزينة العمومية؛

– يؤثر نشاط وسلوك البنوك التجارية في العرض النقدي ومنه في الاستقرار النقدي، بالإضافة إلى تأثير سلوك الجمهور؛

– اختلفت إدارة السياسة النقدية من خلال أدواتها حسب تغيرات حجم السيولة المصرفية، وحسب احتياطات الصرف الأجنبي، إضافة إلى التغيرات في أسعار النفط في الجزائر؛

– استخدم بنك الجزائر خلال الفترة (1990–1999) أداة معدل إعادة الخصم، والاحتياطي الإلزامي بالإضافة إلى سياسة السوق المفتوحة؛

– خلال الفترة (2000–2015) استخدم بنك الجزائر مجموعة من الأدوات لامتصاص فائض السيولة، وتعتبر أداة استرجاع السيولة والوديعة المغلة للفائدة الأكثر فعالية من بين الأدوات المستخدمة خلال هذه الفترة؛

– تعتبر أداة معدل إعادة الخصم غير فعالة خلال الفترة (2000–2015) وذلك بسبب وجود فوائض مالية جعلت البنوك تستغني عن إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، ومنه زالت فعالية هذه الأداة في التحكم في حجم الائتمان؛

– بعد هذه الفترة، ومنذ سنة 2016 عمل بنك الجزائر على ضخ سيولة في النظام المصرفي الجزائري من أجل تمويل الاقتصاد، بعد التراجع الذي شهدته إيرادات النفط نتيجة انخفاض أسعارها في السوق العالمية؛

– اتخذ بنك الجزائر قرار التمويل غير التقليدي سنة 2017 ضمن القانون 10/17 كإجراء لتمويل عجز الخزينة العمومية بشكل مباشر؛

– ظهر من خلال هذه الدراسة عدم استقرار في المضاعف النقدي، الأمر الذي أثر على تحكم بنك الجزائر في العرض النقدي بشكل فعال؛

– أثرت السياسة المالية وكذا سلوك البنوك التجارية في عملية الاقراض على فعالية نقل قرارات بنك الجزائر للتحكم في العرض النقدي ومنه الاستقرار النقدي؛

– يوجد عدم استقرار في معامل الاستقرار النقدي، خاصة في الفترة (1990–1999)، لكن تحسن هذا المعامل خلال الألفية بسبب تحسن فعالية السياسة النقدية خلال تلك الفترة، إلا أنه غير كاف ولا يمكن القول أنه تم تحقيق استقرار نقدي في الجزائر بشكل فعال وواضح؛

– كانت معدلات التضخم مرتفعة جدا خلال السنوات (1990–1999) وهذا نتيجة البرامج التي اعتمدتها الجزائر خلال هذه الفترة ومرافقة بنك الجزائر للسياسة المالية لسد العجز؛

– في الفترة (2000–2015) تحسنت معدلات التضخم قليلا واقتربت من المعدل المستهدف في بعض السنوات على غرار سنة 2011، وهذا راجع إلى فعالية السياسة النقدية في عملية تعقيم فائض السيولة والتحكم في العرض النقدي من خلال أدوات السياسة النقدية، ورغم ذلك تبقى هذه الفعالية نسبية وليست مطلقة؛

– شهد سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار انخفاضا طول فترة الدراسة، نتيجة القيام بتخفيض قيمة العملة الوطنية عدة مرات من أجل تحسين مداخيل المحروقات، بالإضافة إلى تحكم فاتوة الواردات في ذلك، أي أن سعر الصرف لم يكن مستقر ولكن تحكمه عدة عوامل أخرى خارج نطاق البنك المركزي أو السياسة النقدية؛

– شهدت نظم الدفع الالكترونية في الجزائر بعض التطور في الآونة الأخيرة، إلى أنه غير كاف ويجب تطوير هذه الأنظمة بشكل أكبر؛

– ظلت العملة في التداول خارج البنوك تأخذ حصة الأسد كنسبة من الكتلة النقدية رغم ظهور الدفع الالكتروني، وهذا راجع لضعف الوعي لدى المتعاملين وعدم الثقة في النظام المصرفي الجزائري؛

– ينعكس تطوير أنظمة الدفع الالكترونية إيجابا على الاستقرار النقدي؛

– يمتاز بنك الجزائر بدرجة استقلالية لا بأس بها منذ صدور قانون النقد والقرض، إلا أن هذه الاستقلالية غير مطلقة وتراجعت في إطار القانون 10/17 الذي ألغى القيود على حدود إقراض بنك الجزائر للحكومة؛

– توجد علاقة طردية وإيجابية بين استقلالية بنك الجزائر الاستقرار النقدي، فكلما زادت استقلالية بنك الجزائر في صياغة السياسة النقدية وتحديد الأهداف، كلما زاد ذلك من فعالية السياسة النقدية ومنه تعزيز الاستقرار النقدي؛

– توجد هيمنة للسياسة المالية على السياسة النقدية في الجزائر، الأمر الذي أثر سلبا على تحقيق هدف الاستقرار النقدي من قبل بنك الجزائر عبر السياسة النقدية المتبعة، وذلك نتيجة قيام بنك الجزائر بتمويل عجز الخزينة العمومية.

2. اختبار الفرضيات

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا سوف نحاول اختبار الفرضيات التي تم وضعها كإجابات أولية على تساؤلات الدراسة.

– **الفرضية الأولى:** يقوم النظام المصرفي الجزائري على أسس متينة و تحكمه قواعد تنظيمية جيدة تجعله يقوم بدوره بشكل جيد؛ وهي **فرضية خاطئة،** فرغم إصدار قانون النقد والقرض 10/90 الذي وضع أسس متينة للنظام المصرفي الجزائري، إلا أن دراسة واقعه العملي يبين جوانب ضعف عديدة تتخلله، منها ضعف عمقه وقدرته على تعبئة المدخرات، عدم كفاءته في تمويل الاقتصاد بشكل جيد، نقص التطور التكنولوجي ومواكبة مختلف التطورات في النظام المالي العاملي، عدم التكيف التام مع معايير الرقابة المصرفية الدولية التي أقرتها لجنة بازل.

– **الفرضية الثانية:** هناك علاقة وطيدة بين النظام المصرفي الجزائري سواء ما يتعلق بالأنظمة واللوائح أو الجهاز المتمثل في البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية والاستقرار النقدي، وهي **فرضية صحيحة،** فالنظام المصرفي يعتبر دعامة أساسية وقناة رئيسية لتحقيق الاستقرار النقدي وذلك من خلال مجموع القوانين واللوائح التي تبين عمله والطرق المستخدمة لتحقيق هدف الاستقرار النقدي، إجراءات البنك المركزي فيما يتعلق بفعالية السياسة النقدية المتبعة، استقلالية البنك المركزي وعلاقته بالخزينة العمومية، بالإضافة إلى سلوك البنوك التجارية ونشاطها وتأثيره على الاستقرار النقدي.

– **الفرضية الثالثة:** تعتبر مساهمة النظام المصرفي في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر نسبية وغير كافية وتتطلب بذل جهد أكبر من أجل المحافظة على الاستقرار النقدي؛ وهي **فرضية صحيحة،** حيث بدل بنك الجزائر من خلال لسياسة النقدية المتبعة مجهودات من أجل الحفاظ على الاستقرار النقدي و تخفيض معدلات التضخم، إلا أنها لم تكن كافية وأظهرت في بعض الأحيان فعالية نسبية وفي بعض الأحيان عدم فعالية في تحقيق الاستقرار النقدي.

– **الفرضية الرابعة:** يمكن للنظام المصرفي الجزائري من خلال مجموعة من الإصلاحات في مستوى اللوائح والتنظيمات التي تحكم عمله وتبني مختلف الاتجاهات الحديثة التي من شانها تطوير قدرته على تحقيق الاستقرار النقدي والحفاظ عليه في المستويات المطلوبة، **وهي فرضية صحيحة،** حيث يمكن للنظام المصرفي الجزائري من خلال اتباع الآليات المذكورة في الدراسة تعزيز قدرته على تحقيق الاستقرار النقدي.

3. الاقتراحات

من خلال ما تم التطرق له في هذه الدراسة و النتائج المتوصل لها، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تعزز دور النظام المصرفي الجزائري في تحقيق الاستقرار النقدي ويمكن اختصارها فيما يلي:

– اعتماد إصلاحات جذرية من أجل النهوض بالنظام المصرفي الجزائري وتحسين كفاءته وأدائه؛

– تطوير الوساطة المالية لما لها من انعكاس على كفاءة النظام المصرفي الجزائري في تعبئة المدخرات بشكل جيد وزيادة ثقة الأفراد في النظام المصرفي الجزائري؛

– ضرورة مواكبة المعايير الدولية للرقابة المصرفية من أجل ضمان سلامة وصلابة النظام المصرفي الجزائري ومنه القدرة على مواجهة الأزمات المالية المحتملة؛

– استحداث قوانين جديدة تحكم العمل المصرفي وتخدم هدف الاستقرار النقدي بشكل أكبر؛

– تفعيل أدوات السياسة النقدية المستخدمة من قبل بنك الجزائر؛

– تطوير نظم الدفع الالكترونية ؛

– التوجه نحو إلزامية الدفع الالكتروني وتعميمه من أجل سحب الكتلة النقدية المتداولة خارج البنوك؛

– دعم استقلالية بنك الجزائر من خلال إعادة النظر في قانون تعيين المحافظ ونوابه؛

– ضبط حدود الإقراض للحكومة من قبل بنك الجزائر من أجل الحفاظ على الاستقرار النقدي؛

– ضبط العلاقة المالية بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر؛

– ضرورة الاهتمام بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، من خلال إرساء لجان تنسيق عالية المستوى؛

– تفعيل الصيرفة الاسلامية كآلية أخرى لسحب الكتلة النقدية خارج البنوك وتعزيز الشمول المالي.

4. آفاق الدراسة

هذه الدراسة تفتح مجال لدراسات أخرى تكملها نذكر منها:

– محددات الاستقرار النقدي في الجزائر – دراسة قياسية؛

– دور النظام المصرفي الجزائري في تحقيق الاستقرار المالي؛

– أثر التمويل غير التقليدي على الاستقرار النقدي– دراسة حالة الجزائر 2017–2020).

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية.

1- الكتب:

- ابراهيم متولي ابراهيم حسن المغربي، " **الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.

- أحمد صبحي العيادي، " **إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها**"، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2010.

- أحمد عبد العليم العجمي، " **نظم الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي**"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2013.

- أحمد فريد مصطفى، " **الاقتصاد النقدي والدولي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

- أحمد محمد غنيم، " **التسويق والتجارة الإلكترونية**" ، المكتبة العصرية للنشر، مصر، 2009.

- أحمد هني، " **العملة والنقود**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

- أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، " **اقتصاديات النقود والتمويل**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

- أيمن بن عبد الرحمن، " **تطور النظام المصرفي الجزائري**"، دار بلقيس للنشر، الجزائر، دون سنة نشر.

- أيمن رفعت المحجوب، "**محاضرات في النقود والاقتصاد**"، دار النهضة العربية، مصر، 1994.

- جبيل محمد خالد، " **أساسيات الاقتصاد الدولي**"، الطبعة الأولى، الأكاديميين للنشر، الأردن، 2014.

- حسين بن سالم جابر الزبيدي، " **التضخم والكساد**"، الطبعة الأولى،الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2011.

- رانيا الشيخ طه، " **التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته**"، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، صندوق النقد العربي، 2021.

- سليمان بوفاسة، " **أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي**" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.

- سمير فخري نعمة، " **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

- شهاب مجدي محمود، " اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

- صادق راشد الشمري، " **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

- صالح مفتاح، " **النقود والسياسة النقدية (المفهوم- الأهداف – الأدوات)**"، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

- طارق عبد العال حماد، " **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**"، سلسلة البنوك التجارية، قضايا معاصرة، الجزء الأول، الجامعة الإسكندرية، مصر، 1999.

- الطاهر قانة، " **اقتصاديات صرف النقود والعملات**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- الطاهر لطرش، " اقتصاد نقدي وبنكي"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

- الطاهر لطرش، " **تقنيات البنوك**"، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

- ظافر حميد حسون، " **الاتجاهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق وطبيعة علاقتها بالسياسة المالية**"، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 10.

- عادل احمد حشيش، " **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.

- عادل أحمد حشيش، شهاب مجدي محمود، " **أساسيات الاقتصاد الدولي**" ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، " **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات**"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

- عبد الحليم عمار غربي، " **الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، الطبعة الأولى، مطبوعات kie publications ، 2018.

- عبد الحميد عبد المطلب، " **اقتصاديات النقود والبنوك، الأساسيات والمستحدثات**"، الدار الجامعية، مصر، 2009.

- عبد الحميد عبد المطلب، " **العولمة واقتصاديات البنوك**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.

- عبد الرزاق بن عمرة، " **السياسة النقدية من خلال الانتقال والتأثير –دراسة تحليلية قياسية**"، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق والنشر، عمان، الأردن، 2020

- عبد الرزاق بن عمرة، " **السياسة النقدية من خلال الانتقال والتأثير دراسة تحليلية قياسية**"، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، الجزائر، 2020.

- عبد الفضيل محمود، " **مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984.

- عبد القادر خليل، " **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، إمضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحاليل نظرية ومقاربات كمية**"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

- عبد الله خبابة، " **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2014.

- عبد المجيد قدي، " **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية– دراسة تحليلية تقييمية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006، ص53.

- عبد المطلب عبد الحميد، " **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل3**"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013.

- عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010.

- عزوز بن علي، " **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

- علي بلعزوز، " **محاضرات في النظريات والسياسات المالية النقدية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

- علي كنعان، " **النظام النقدي والمصرفي السوري-مشكلاته واتجاهات إصلاحه**"، الطبعة الأولى، دار الرضا للمعلومات، 2000.

- علي كنعان، "**النقود والصيرفة والسياسة النقدية**"، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2012.

- فائزة العراف، " **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة (مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 2013.

- مجدي محمود شهاب، " **الاقتصاد الدولي المعاصر**"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007.

- مجيد عبد الفتاح سليمان، " **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**"، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

- محمد أحمد الأفندي، " **الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.

- محمد ضيف الله القطابري، " **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية- نظرية تحليلية قياسية**-"، دار غيراء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

- محمد نور صالح الجداية وسناء جودت خلف، " **التجارة الإلكترونية**"، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، الأردن، 2009.

- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، " **مبادئ المالية العامة**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.

- محمود حميدات،" **مدخل التحليل النقدي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

- ملاك وسام، " **النقود والسياسات النقدية الداخلية، قضايا نقدية ومالية**"، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000.

- منير الجنبيهي وممدوح الجنبيهي، " **البنوك الإلكترونية**"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005.

- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، " **السياسات الاقتصادية، الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.

- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، " **السياسات الاقتصادية، الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

- يوسف حسن يوسف، " **البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

2- الأطروحات والرسائل:

- أسماء صوان، " **أثر التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2019-2020.

- احمد بن البار، " **أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)- دراسة تحليلية قياسية-** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016-2017.

- جلال محرزي، " **نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2006.

- حمزة عمي سعيد، " **دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2003-2013)**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015-2016.

- سمير آيت عكاش، " **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013/2012.

- سمير آيت عكاش، "تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012- 2013.

- سيد أحمد زناقي، " **السياسة النقدية لتحقيق استقرار اقتصادي – حالة الجزائر 2003-2014**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015-2016.

- صابر بن معتوق،" متطلبات اعتماد الاندماج المصرفي كإستراتيجية لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية"- دراسة استشرافية-"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016-2017.

- عامر بشير، " **دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012.

- عايدة عبير بالعبيدي، " **أثر البنوك الأجنبية على أداء المنظومة المصرفية الوطنية- دراسة حالة الجزائر- للفترة (2004-2014)**"، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2017-2018.

- علي بطاهر، "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،2005-2006.

- عميروش شلغوم، " **تحولات النظام المالي وفعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي- دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018/2017.

- كريمة يوسفي، " **استهداف التضخم في دول المغرب العربي دراسة قياسية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017/2016.

- ليلى اسمهان بقيق، " **آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية- دراسة قياسية-**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014-2015.

– محمد بن البار، " **أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة(1986-2014)-دراسة تحليلية قياسية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016-2017.

– محمد طلحة، " **قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) للفترة الممتدة 1970-2017**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018-2019.

– نجاة قفايفية، " **العوامل المحددة للعلاقة المالية بين البنك المركزي والخزينة العمومية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي تبسي تبسة، الجزائر، 2022/2021.

– نصيرة بن نافلة، " **تقييم السياسة النقدية في الجزائر، دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2014**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018/2017.

– وفاء القرصو، " **أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة1980-2017**"، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018-2019.

3- المقالات في المجلات والداخلات في المؤتمرات، الملتقيات والندوات:

https://almadapaper.net/sub/12-553/p19.htm

– ابراهيم بوكرشاوي، فتحي ارزي، " **تحليل مدى استقلالية بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2017**"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد06، العدد 02، جانفي 2020.

- اسماعيل قشام، خديجة عباس، " **دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2000-2019)**"، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 11، العدد 02، 2021.

- إلهام ايت بن عمر، " **التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية**"، مجلة المؤسسة، المجلد 10، العدد 1، 2021.

- إلهام ايت بن عمر، " **التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية**"، مجلة المؤسسة، المجلد10، العدد01، 2021.

- احمد بن البار، عبد العزيز شيخاوي، توفيق غفصي، " **تحليل واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(1986-2017)**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى العلمي الوطني حول: " **التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية**"، المنظم بجامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، يوم 14 نوفمبر 2019.

- أمية طوقان، " **دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية**"، المنظم يومي 2و3 جويلية، 2005 ، متوفر على الموقع: https://Slideshare.net/lbrahimelanany/51492831

- باتع خليفة، " **فعالية السياسة النقدية للتقليل من ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي**"، جريدة المدى، العدد 7-553،سبتمبر 2005 ،متوفر على الموقع الالكتروني:

- بشرى محمد سامي، " **إمكانية تبني وتطبيق مفهوم المصارف الإلكترونية دراسة استطلاعية لعينة من المصارف التجارية في مدينة دهوك**"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 8، العدد الأول، 2010.

- جميلة بغداوي، عائشة عميش، دليلة جعفري، " **أثر استقلالية البنك المركزي على بعض أهداف السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2018)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد17، العدد 25، الجزائر، 2021.

- حاج سليمان ربيعة، نور الدين مناقر، " **تطور السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق أهدافها – دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2017**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: " **التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية**"، المنظم في جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر يوم 14 نوفمبر 2019.

- حسان بخيث، " **قراءة تحليلية لتطور العرض النقدي، سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2016)**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد15، العدد20، 2019.

- حسين ديكان درويش الدليمي، مصطفى جواد كاظم البكري، " **أثر المضاعف النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2017)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد9، العدد 36، 2020.

- حمد هاني، ميلود وعيل، " **سياسة التسيير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية- دراسة تحليلية نظرية لآفاق تطبيق التسيير الكمي في الجزائر**"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 4، جوان 2018.

- حميد عزري، رابح خوني، " **أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر باستخدام منهجيةARDL للفترة (1990-2018)**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد4، العدد2، الجزائر، 2020.

- حنان زلاقي، نور الدين قدوري، " **التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم- إشارة لحالة الاقتصاد الجزائري**"، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد01، ديسمبر 2019.

- خلف محمد حمد الجبوري، " **دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 06 لسنة 2004**"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 23، 2011.

- رحيم حسين وهواري معراج، " **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**"، مداخلة مقدمة في **ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات-** المنظم بجامعة الشلف، الجزائر، يومي 14 و15 ديسمبر 2004.

- رشيد بوعافية وإبراهيم مزيود، " **التحول إلى وسائل الدفع الإلكترونية وتحديات الجرائم المعلوماتية**"، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الرابع حول " **عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر- عرض تجارب دولية-** " المنظم بالمركز الجامعي خميس مليانة يومي 26، 27 أفريل 2011.

- سعيد بعزيز، طارق مخلوفي، " **إرساء معايير اتفاقية بازل 3 في النظم المصرفية كسبيل للاحتراز من الأزمات المالية: دراسة حالة الجزائر**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد2، العدد1، جامعة الوادي، الجزائر، جوان 2019.

- سليم موساوي، " **أثر التمويل عن طريق الائتمان المصرفي على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)**، مجلة معارف ، المجلد 10، العدد 19، ديسمبر 2015.

- سليمان ناصر، " **أزمة السيولة النقدية في الجزائر أسباب وحلول**"، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.

- سليمان ناصر، " **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**" ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد06، 2006.

- سليمان ناصر، " **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني:" المنظومة المصرفية الجزائرية التحولات الاقتصادية (واقع وتحديات)"، المنظم بجامعة الشلف، الجزائر، أيام 14-15 ديسمبر 2004.

- سمير يحياوي، ليلي معمري ، " **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع إشارة لحالة الجزائر**"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 02، جوان 2017.

- عائشة عميش، سهام طرشاني، " **السياسة النقدية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2017)**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: " **التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية**"، المنظم في جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر يوم 14 نوفمبر 2019.

- عبد الحميد بوشرمة، " **مقررات اتفاقية بازل 3 ومدى تطبيقها في الأنظمة المصرفية للدول العربية-دراسة حالة الجزائر والأردن**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، الجزائر، جوان 2018.

- عبد القادر بلقيوس، محمد هني جعفر، حماد فردي، " **التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثره على متغير التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)**" ، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 01، أفريل 2021.

- علي صاري، " **السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف**"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 4، 2013.

- علي صاري، " **آليات تبليغ السياسة النقدية عند الفائدة الصفرية والسالبة**"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد01، جانفي2020.

- علي عزوز، " **قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة**"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول: " **النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة**"، المنظم بجامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2008.

- عمار عريس، مجدوب بحوصي، " **تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، الجزائر، مارس 2017.

- عمر قمان، بن عيسى بن علية، "دراسة واقع الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات إصلاحه- دراسة تحليلية-"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول: " النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصادات النامية"، المنظم بجامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 04، 05 فيفري 2019.

- عميروش شلغوم، " **فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2000-جوان2015)- دراسة تحليلية-**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد3،العدد1، مارس 2017.

- عميروش شلغوم، " **فعالية قنوات انتقال أثار السياسة النقدية: حالة الجزائر(1990-2014)**"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد1، العدد 16، 2017.

– فتيحة بنابي، " **علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية**" ، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 22، جوان 2017.

– فتيحة مزارشي، " **أثر سياسة تحرير الجهاز المصرفي على المؤشرات النقدية في الجزائر**"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الوطني حول: " **النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية**"، المنظم بجامعة المسيلة، الجزائر يومي 04 و05 فيفري 2019.

– فريد بن طالبي، زهير شلال، فاتح جاري، " **سياسة التسيير الكمي كاتجاه حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر**"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد2، العدد2، ديسمبر 2019.

– فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، " **بنك الجزائر وإرساء مقررات لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية –دراسة تقييمية تحليلية للفترة (2003–2015)**"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد7، العدد1، جامعة الأغواط، جانفي 2016.

– فضيلة زواوي، سعاد معمر شدري، محمد فرتلي، " **أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة (1990–2017)**"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 05، العدد 1، مارس 2021.

– فضيلة زواوي، سعاد معمر شدري، محمد قرتلي، " **أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة(1990–2017)**"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد5، العدد1، مارس 2021.

– كمال عياشي، " **أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

- ليلى أسمهان بقيق، " **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية**"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول: " **إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة**"، المنظم بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2008.

- ليلى بديوي خضير، " **بعض مؤشرات البنوك التجارية وأثرها في الاستقرار النقدي في العراق للمدة 1991-2015**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 42، العدد 118، العراق، 2019.

- ليلى معمري، سمير يحياوي، " **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع إشارة لحالة الجزائر**"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد02، العدد 2، جوان 2017.

- مايح شبيب هدهود، " **القطاع المالي والمصرفي بين إشكالية الواقع وآفاق الإصلاح**"، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، متوفر على الرابط التالي:

https://www.iasj.net/iasj/download/6ac33c02a5e9b6af

- مجذوب بوحصي، " **استقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 والأمر 11/03**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، 2012.

- محمد شايب، " **الدفع الالكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري**"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 1، العدد 4، ديسمبر 2017.

- منال منصور، " **إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والإقليمية**"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي حول: " **الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، الحوكمة العالمية**"، المنظم بجامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 20،21 أكتوبر 2009.

- نبيلة دودو، فوزي عبد الرزاق، " **السياسة النقدية غير التقليدية لإدارة الأزمات المالية – دراسة تجربة التسيير الكمي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا**"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 6، العدد 4، جوان 2020.

- نزار كاظم صباح الخيكاني، حسين عبد الأمير جابر العساوي، " **إمكانية الأدوات النقدية المستحدثة على التأثير في عرض النقد في الاقتصاد العراقي لمدة 2004-2010**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 3، 2014.

4- القوانين والمراسيم:

- الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966، المتعلق بإنشاء البنك الوطني الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.

- الأمر رقم 66-336 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 والمتضمن أحداث إنشاء القرض الشعبي الجزائري.

- الأمر 71-47 المتضمن تنظيم مؤسسات القرض، الجريدة الرسمية، العدد 55 الصادر بتاريخ 1971/07/06.

- الأمر 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتضمن إنشاء وتنظيم البنك.

- المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30 ماي 1985 والمتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية وتحديد قانونه الأساسي.

- القانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتضمن نظام البنك والقرض: الجريدة الرسمية، العدد34، الصادرة في 20 أوت 1986.

- القانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 المتضمن نظام البنوك والقرض.

- قانون النقد والقرض 90-10، الصادر في 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية عدد 18.

- الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03611 المؤرخ في 26 أوت 2003 ، يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية عدد50.

- النظام 02/92 المؤرخ في 22 مارس 1992، المتضمن تنظيم مركزية للمبالغ غير المدفوعة وعملها.

- القانون 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

- قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16.

- الأمر 03-11 المؤرخ في 27 أوت 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 52.

- القانون 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، يتمم الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 57الصادرة في 12 أكتوبر 2017.

5- التقارير:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر (،2010، 2013، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، 2021) متوفرة على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels/

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 49 مارس 2020.

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 56 ديسمبر 2021.

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 59، جوان 2022.

- بنك الجزائر، النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

- بنك الجزائر، المادة 2 من النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 الذي يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

- بنك الجزائر، المادة3 من النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 الذي يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

- بنك الجزائر، المادة 5 من النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 الذي يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

- بنك الجزائر، المادة4 من النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 الذي يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

- بنك الجزائر، المادة 7 من النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 الذي يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

- بنك الجزائر، النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ومراقبة السيولة.

- بنك الجزائر، المادة 3 من النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ومراقبة السيولة.

- بنك الجزائر، الفصل السابع " **الرقابة والإشراف المصرفي**"، التقرير السنوي لبنك الجزائر، سنة 2017.

- بنك الجزائر، " **الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي**"، التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2018، الصادر في ديسمبر 2019.

- بنك الجزائر، " **السياسة النقدية**"، التقرير السنوي لسنة 2021، الصادر في جوان2022.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية.

1- Les livres :

- Ahmed Elsembawy, ¨**Basel I, II, III**¨, Bank for International settlements, United state of America, April 2021.

- Bank for International Settlements(BIS), ¨ **Convergence internationale de la mesure et des normes de fonds propre bale II- version compilée**¨, Comités de bale sur le contole bancaire, juin 2006.

- Barry siegel, ¨ **Money, Banking and the Economy**¨, Academic press, United states of America, 1982.

- Basel commitee on banking supervision, ¨ **Basel III : the liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools**¨, Bank for International Settlement, January 2013.

- Basel commitee, ¨ **Basel III : leverage ratio framwork and disclosure requirements**¨, Bank for International Settlement, Junuary 2014.

- Basel committee on banking supervision, Basel 3 :**A global regulatory frame work for more resilience,** Bank for International settlements, December 2010 (Revised June2011).

- Bert Bruggink, ¨ **Basel III building bloks of new regulation**¨, Robabank Nederland, 2010.

- Carl E Walsh, ¨ **Monetary theory and policy**¨ , fourth edition, the MIT press, London, England, 2017.

- FredericMishkin, ¨ **The Economics of Money, Banking, and Financial Markets¨,** pearson Education,Twelfthedition, united state of America, 2019.

- John c.Hull, ¨ **Risk Management and financial institutions**¨, fifth edition, Wiley finance series, United State of Amireca, 2018.

- Ranajoy Ray Chaudhuri,¨ **Central Bank Independence, Regulations, and Monetary Policy¨,** palagravemacmillan, United State of America, 2018.

- Roman Goldbach, **Global governance and regulatory failure,** palgravemacmillan, United States of America, 2015.

- Thammarak Moejak, ¨ **Central Banking theory and practice in sustaining monetary and financial stability**¨, Wiley& Sons, Singapore,2014.

- WeidongTian, ¨ **Commercial banking risk management- regulation in the wake of the financial crisis**¨, palgravemacmillan, United States of America, 2017.

2- Thèses:

- Bouchelit rym, **les perspectives d' E-Banking dans la strategie E-Algerie 2013,** thèse de doctorat en science economiques, université de tlemcen, ALgerie,2015.

-LAZREG MOHAMED , **Dévelopment de la monétique en algerie réalité et perspectives,** these de doctorat en science de gestion, université de tlemcen, Algerie, 2015.

3- Article:

- Banque d'Algerie, ¨ **point de situation sur le financement non conventional**¨, valable sur le site : https://www.bank-of-algeria.dz/point-

de-situation-sur-sur-le-financement-non-conventionnel/ consulté le 05/02/2023 a 17 :01.

-FredericMishkin, ¨ **The channels of monetary transmission, lessons for monetarypolicy**¨, NBER workingpaper N° 5464 , 1996.

- HiziaHadef, ChahidaHadef, ¨ **The Independence Of The Central Bank As An Effective Input To The Drawing And Implementation Of Monetary Policy(Germanic Central Bank Study As A Model)**¨, Al-Aseel Journal of Economic and Administrative Research, N 01, 2017.

-IshakHacini, KhadraDalou, « The évolution of the Algerian banking system », Management Dynamices in the knowledge économy, vol 6, N°01,2018.

- Patrick.MChileshe, AkanbiAyoucleleOlusegun, ¨ **The relative importance of the channels of monetarypolicy transmission in a developing country : the case of Zambia**¨, African Journal of Economicreview, volume 7, issue 2, July 2017.

- Vasile DEDU,Tiberiu STOICA, ¨ **Central Bank independence**¨, Theoretical and AppliedEconomics, Volume XIX (2012), No.8(573).

4- Les Rapports :

- Banque d'Algerie, **« politique monétaire »,** rapport annuel 2021, Juin 2022, p44.

- Banque d'Algérie, Instruction N° 07-2011 du 21 Decembre 2011 portant coefficients de liquidité des banque et etablissement financiers.

- Banque d'Algérie, Instruction N° 07-2011 du 21 Decembre 2011 portant coefficients de liquidité des banque et etablissement financiers, Article 1-6.

5- Les sites d'internet :

- https://satim.dz/fr/la-satim/qui-sommes-nous.html consulté le 31/01/2023 a 1 8:45.
- https://satim.dz/fr/la-satim/nos-missions.html consulté le 31/01/2023 a 18 :50.